# الجلسة الثامنة والخمسون بعد المائة

- **التاريخ** : الأحد 8 ربيع الأول 1421 (2000/06/11)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول رئيس مجلس المستشارين.

  السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : سبع ساعات ابتداد من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : مواصلة المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية للأشهر الستة الأخيرة من سنة 2000 ودراسة الجزء الأول المتعلق بالمداخيل والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المتعلقة بالسيادة والميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني.

❖❖❖

**السيد المصطفى عكاشة رئيس الجلسة :**

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**والصلاة والسلام على سيد المرسلين**

السيد الوزير المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين نتابع مناقشة القانون المالي ونبدأ بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الحق التازي. فليتفضل... 30 دقيقة .

**المستشار السيد عبد الحق التازي :**

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**والصلاة والسلام على آخر المرسلين وآله وصحبه وسلم**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين

أتقدم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من أجل عرض الآراء الأساسية والمواقف الجوهرية المتعلقة بالقضايا التي اعتدنا أن نناقشها بمناسبة عرض مشروع القانون المالي على أنظار المؤسسة التشريعية.

وإذا كانت الميزانية ،هذه المرة، تغطى فترة انتقالية مدتها نصف سنة، بحكم الرجوع الى مطابقة السنة المالية للسنة المدنية، فإنها مع ذلك تفتح أمامنا في مجلس المستشارين، إمكانية مهمة في الرقابة الدستورية على العمل الحكومي، لاسيما وأن تدابير الميزانية هي الأداة القانونية الرئيسية في تطبيق كل برنامج حكومي.

إن هذا البرنامج هو ذلك الذي صادقنا عليه، وأيدته أغلبيتنا منذ تقديمه من قبل السيد الوزير الأول في تجربة سياسية أفسحت مسؤولية التدبير الحكومي أمام أغلبية جديدة، وتحظى بسند ملكي وتعاطف شعبي، يبلوره حجم الآمال والتطلعات المعقودة عليها، وهكذا فبصبر نافذ وإلحاح غير مسبوق ظل مطلوبا من حكومة انطلاق التناوب أن تجيب على كل الإنتظارات، وفي طليعتها تحقيق أسباب النمو الاقتصادي وكذلك الإنصاف الاجتماعي، من خلال برنامج الاصلاحات والأوراش، التي أعلنت الحكومة من أول يوم أنها فتحتها على أكثر من صعيد.

فإلى أي مدى تبلور السياسة المالية للدولة هذه التوجهات؟ وإلى أي حد يندرج مشروع الميزانية لفترة يوليوز- دجنبر 2000 في منظور التغيير المنشود؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد تقدمت هذه الحكومة- كما هو معلوم- قبل القانون المالي المعروض علينا، بقانونين ماليين سالفين واعتبرت الأول بمثابة قانون انتقالي، حيث التزم بالأهداف المحددة وعلى رأسها استعادة الثقة من لدن الفاعلين الاقتصاديين وتطبيق الالتزامات الاجتماعية للدولة إزاء عدد من القطاعات والفئات، كما أنه راعى متطلبات إيقاف النزيف، والحيلولة دون الاستمرار في نهج سلوكات التدبير، ومراجعة نمط الإنفاق العمومي عملا بميثاق حسن التدبير والتخليق.الذي التزم به تصريح الوزير الأول.

ووصفت الحكومة القانون المالي الثاني بكونه ذو طابع ارتقائي حيث قامت توجهاته الأساسية على منظور جديد ينشد تعبئة الجميع، وإشراك كل أطراف الفعل الاقتصادي والاجتماعي، بحثا عن انسجام شمولي بين الأهداف المرجوة والأولويات الممكنة.

أما المشروع المعروض علينا فقد حدد ستة متطلبات تندرج في إطار المخطط الخماسي وتسعى في مجملها الى تكريس التوجهات الكبرى للحكومة الهادفة الى تجسيد انطلاقة اقتصادية فعلية حيث أعلن السيد وزير الاقتصاد والمالية عند تقديم المشروع أنه إرادوي إذ يبلور الإرادة في استثمار الإجراءات الحكومية واتخاذ كل التدابير المتجاوبة مع ما عبر عنه جلالة الملك بمدينة طنجة يوم 4 ماي 2000 أمام المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط بضرورة تغيير نمط تدبير الشأن العام، ومواكبة العمل التنموي المندمج لمستجدات التطور الكوني مع الحفاظ على الهوية الوطنية، ومحاربة الاختلالات الجهوية والاجتماعية .

وهكذا فإننا نسجل في البداية المعطيات الإيجابية التي جاء بها مشروع الميزانية والتي يمكن إجمالها في:

- اعتماد سياسة انطلاقة اقتصادية ترتكز على تطوير الإستثمار العمومي حيث زاد هذا ب ٪ 41 من ميزانية الاستثمار.
- برمجة تدخلات اقتصادية مهمة في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ( 6.8 مليار درهم).
- اتخاذ تدابير جبائية وجمركية لتشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي.
- سن سياسات اقتصادية قصيرة الأمد تعتمد على تدابير تنظيمية للإصلاحات البنيوية المرتبطة بمحيط الأعمال ومواصلة إصلاح القطاع المالي وتخفيض نسبة الفائدة.

وفي الشق الاجتماعي فإننا نسجل عزم الحكومة على مواصلة تحقيق برنامج التنمية للبنيات الأساسية بالعالم القروي (الماء والإنارة والطرق) واعتماد برنامج خاص لمكافحة آثار الجفاف، وإنعاش الشغل وتقوية العمل الاجتماعي، وقرار تمكين موظفي الدولة من السكن الاجتماعي يمنح سلف التسبيق في حدود ٪10وتسهيل الأداء بدون فوائد، تنفيذ التزامات الحوار الإجتماعي بتعميم ترقية جميع الموظفين خارج نظام الحصص، خلق 17.453 منصب شغل لفائدة إصلاح قطاع التعليم والعدل والأمن.

وفي باب المؤشرات المالية نسجل طموح الحكومة الى التحكم في عجز الميزانية في حدود ٪3 وتخفيض الضغط الجبائي الإجمالي من في المائة وتقوية الموارد غير الجبائية واستقرار فوائد21.2 إلى 22.3 الدين في نسبة 5.3 في المائة.

وفيما يخص التدابير المتعلقة بالموارد فقد سجلنا بإيجابية تبسيط المسطرة المتعلقة بدمج تعريفة الرسوم الجمركية عند الإستيراد والمصنف العام للمنتجات ودمج رسم الاستيراد والاقتطاع الجبائي عند الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية لصالح تجهيزات كثيرة وتخفيض السقف المعتمد لاحتساب القيمة الكرائية عند احتساب الضريبة المهنية وإعفاءات ضريبية للقطاع السياحي وإلغاء المساهمة في التضامن الوطني على الأراضي غير المبنية وعلى الضريبة الحضرية وعلى ضريبة الأرباح العقارية، وحذف التنبر الخاص بتذكرة النقل العمومي للمسافرين، وتبسيط تدبير الضرائب المباشرة بإدماجها في الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل العالم.

السيد الرئيس،

تأسيسا على هذه المعطيات تتمحور مناقشتنا للمزانية على 3 محاور كالتالي:

- المحور الأول : تغيير نمط تدبير الشأن العام.
- المحور الثاني : معالجة الاختلالات الجهوية والاجتماعية
- المحور الثالث : مواكبة العمل التنموي لمستجدات التطور العالمي مع الحفاظ على الهوية الوطنية.

*** المحور الأول :**

لا يجادل أحد أن الارتقاء بالتدبير المالي والاقتصادي العمومي نحو درجة ملموسة من الشفافية والوضوح يرتبط مباشرة، بنمط تدبير الشأن العام، بل إنه الواجهة الأساسية التي تعكس مدى الاتجاه نحو التغيير، ومن الضروري أن نذكر بأن أحزابنا التي قضت سنين كثيرة في المعارضة ظلت تؤاخذ على الحكومات المتعاقبة، وعلى التوجهات التقنوقراطية فيها بالذات، تغليب هاجس التوازنات المالية والجوانب المحسابية، على أي توظيف اجتماعي واقتصادي لأرقام الميزانية، ويمكن أن نعتبر بكل موضوعية أن حكومة انطلاق التناوب قد سعت من خلال القانون المالي الحالي إلى تغيير هذا التوجه بتدشين معالم

الانطلاقة الاقتصادية رغم الضغوط والإكراهات التي واجهها، هكذا نذكر أن الحكومة قدمت القانون المالي بصيغة جديدة تمكن من الوقوف على حجم ومابيعة التدخلات الإجمالية للدولة، كوزارات ومؤسسات ومرافق على المستويين المركزي والجهوي.

إن تغيير نمط تدبير الشأن العام والتدبير المالي والاقتصادي، قد بدأ يتبلور من خلال تعبئة أدوات العمل الحكومي، والإصلاحات المواكبة لقوانين المالية مثل إصلاح إطار تنفيذ وتتبع الميزانية بوضعه في نطاقه الشمولي وهو التخطيط، وأوراش الإصلاحات الضرورية لتوفير مقومات الفعالية والنجاعة للتدبير العمومي ابتداء بإصلاحات القضاء والادارة والتعليم، ومرورا بتغيير أساليب ومساطر العمل المتجاوزة التي ثبت عقمها وتقادمها.

إن تأهيل جهازنا الإنتاجي - كما أكدت ذلك الحكومة نفسها من هذا المنبر بمناسبة تقديم القانون المالي الحالي، لا يمكن أن يتحقق بدون التوجه نحو تعميق الاصلاحات البنيوية بتحيين التشريع وجعله في مستوى الرهانات التي تعاقد عليها المغرب مع ذاته أولا ومع شركائه ثانيا، فالظرفية الاقتصادية التي تتميز بسرعة التحولات وتعقد المصاعب، تقتضي تعبئة قصوى لجميع الفاعلين من أجل تحقيق معدلات نمو مشجعة وتوسيع النسيج الاقتصادي حتى يكون مؤهلا للتجاوب مع حاجيات وتحديات المستقبل، وهي التعبئة التي تتطلب حزما وجدية وتسريعا لوتيرة الإنجاز الحكومي، وتصحيحا لنوعية العلاقة بين الإدارة والمستثمر، وانسجاما إيجابيا بين كل أطراف الإنتاج.

والتعبئة القصوى التي ما فتئنا ندعو إليها في حزب الاستقلال من شأنها أن توظف الوعي التضامني الذي بدأ ينتعش بعد ركود في أوساط مختلف مكونات المجتمع المغربي، وهذا التوظيف الذي تربطه المقاربة الحكومية بمعالجة المسألة الإجتماعية وإشكالية إعداد التراب الوطني، يتطلب "فعلا تجاوز سياسات الإنقاذ والحملات الموسمية للتضامن في مجابهة البؤس الاجتماعي بكل اشكاله، ليرتكز على تدابير فعلية ضمن خطة شمولية يجملها برنامج الحكومة في مفهوم الاقتصاد التضامني الذي من شأنه تدارك النقص الكبير في الخدمات والبنيات الاجتماعية، والميز الضخم في مستوى وظروف ومؤهلات العيش بين الجهات والفئات.

إن المهمة الأساسية التي يستند إليها البرنامج الحكومي تكمن في تصحيح مسار البلاد على الواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تأهيلها لمواجهة الرهانات المطروحة عليها: رهانات التنمية المستديمة، والاندماج في الشروط الاقتصادية العالمية التي تهمين عليها اتفاقيات الشراكة، ومناطق التبادل الحر، وتحديات العولمة بكل أبعادها، ونعتقد أنه ليس لبلادنا من اختيار لبلوغ ذلك سوى اعتماد نمط بديل في التدبير يرتكز على الدعائم التالية:

***أولا : على المستوى السياسي :***

يرتبط نجاح الاختيارات الاقتصادية والمالية بتدارك أسباب الخلل السياسي، للوصول إلى مؤسسات تمثيلية ذات مصداقية، ويتطلب ذلك أن تباشر الحكومة حينا إعداد مشاريع إصلاح القوانين الانتخابية وكل ما يرافقها من الإجراءات التنظيمية التي تتيح القضاء على أسباب التحكم في عمليات الاقتراع، من استعمال نفوذ المال الحرام والسلطة والتزوير، ويتعين مباشرة هذا العمل من الآن، ومن ذلك تعميم البطاقة الوطنية- إصلاح التقطيع واللوائح الانتخابية، قبل أن تجد البلاد نفسها محاصرة بعوامل الضغط الزمني كما حصل في السابق، لاسيما وأن البلاد مقبلة على انتخابات جزئية لتجديد ثلث أعضاء هذا المجلس.

وبالموازاة مع هذه الإصلاحات التي نعتبرها من المهام الأساسية لحكومتنا ننوه بالمجهود المبذول في مجال حقوق الإنسان والحريات وإنصاف معتقلي الرأي والمختطفين، منبهين ومنددين بالتجاوزات التي شهدها مجال التعبير عن الرأي وحجز الصحف لأسباب واهية وغير مقبولة، والتضييق على حرية الصحافة بواسطة مقتضيات القانون الجنائي، معتزين بالإشارة الملكية السامية من خلال العفو الصادر عن جلالته إثر الأحكام القضائية بهذا الشأن، داعين الى وقف مثل هذه الإنزلاقات، في الوقت الذي بدأت مكاسب شعبنا ترسخ ثقافة حقوق الإنسان والحريات والمبادئ الديمقراطية، وهي مناسبة سانحة للتذكير بتأخر صدور النصوص المتعلقة بإصلاح الإعلام السمعي البصري والإعلان عن قيام المجلس الأعلى للإعلام الذي من شأنه أن يوفر لإعلامنا الاستقلالية والحياد ويخدم الحقيقة ولاشيء غير الحقيقة ولا يفوتنا الفرصة دون أن نعرب عن ارتياحنا لرفع الحصار الذي كان مضروبا على الاستاذ عبد السلام ياسين والذي استدعى منا

كمناصرين لحرية الرأي والحقوق الأساسية للمواطن، مساندة مستمرة خالصة.

إن الاصلاح السياسي لا يستقيم بدون ولوج طريق الإصلاحات الإدارية الهيكلية لربح رهانات التخليق والشفافية في تدبير الشأن العام وتحسين أداء الإدارة لإزالة كل عوائق النمو المستديم السريع، كتعقد المساطر الإدارية، وطولها وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية والعبث بالمال العمومي.

***ثانيا : على المستوى الإقتصادي والمالي :***

لقد أصبح من المسلم به، أن المغرب لا يمكن أن يراهن في سياسته الاقتصادية كليا على النشاط الفلاحي، فظاهرة الجفاف أصبحت مسألة هيكلية، وينبغي التعامل معها على هذا الأساس، وذلك بمواكبة الاهتمام بالعالم الفلاحي وبالوسط القروي، بتوجهات جديدة تهدف الى تطوير استغلال وتطويع الخيرات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا في قطاعات مهمة كالسياحة والصيد البحري والأشغال الكبرى للبناء والتشييد، وتشجيع الأنشطة الصناعية، ومختلف الصناعات التقليدية لتوفير كل ما يحتاجه المغرب من منتجات ومواد سواء للاستهلاك الداخلي أو للتصدير أو لغزو أسواق خارجية جديدة.

ولاشك أن كل هذه التوجهات تحتاج بتدبير من الدولة وبتعبئة منها، الى تظافر جهود كل الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العمومي وشبه العمومي والخاص، وقد آن الأوان كي تتحول عقلية الجهاز البنكي في نطاق التشجيعات الممنوحة للاستثمار لتخوض المؤسسات البنكية في غمار شراكة حقيقية، بالمساهمة في رأس مال المقاولات المنتجة في حقول الصناعة والزراعة ومختلف القطاعات الاقتصادية حتى نصل إلى البنك الشريك، الذي يجني أرباح الإنتاج المتمخض عن مجهود، وعن مخاطرة حقيقية مع المقاولة، بدل الإكتفاء بالمساهمة في التمويل ضمن شروط إحتكارية وظروف قاهرة تخص أسعار الفائدة والضمانات والعمولات. وفي نفس السياق فإننا لم نفتأ نطالب بمنهج جديد في حل الإشكالية العقارية، حيث مازلنا ندعو الى تجميع الأراضي، والعمل على تجهيزها لتمكين المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين من إقامة منشآتهم عليها.

ويقتضي تغيير نمط تدبير الشأن العام على المستوى الاقتصادي أيضا التعجيل بإخضاع المؤسسات العمومية للرقابة التشريعية، مثل ماهو الأمر الآن بالنسبة لميزانية مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة، فهذه المؤسسات ظلت تخضع لتدبير غير معقلن كلف المال العمومي كثيرا من الخسائر بسبب الفساد وسوء التسيير، حتى أن عددا منها أصبح يشكل معرقلا وعائقا لنمو الاقتصاد الوطني، بينما من المفروض أن يكون من دعائمه الأساسية، وتتطلب هذه الوضعية التي وقفت عليها الحكومة من خلال ما أجرته من ابحاث وتدقيق للحسابات، اتخاذ ما يتطلبه الأمر من إجراءات، لتصحيح أوضاع المؤسسات المعنية ومحاسبة ومتابعة المسؤولين عن الفساد فيها، وعن تبذير الأموال العمومية، ومن هذا المنطلق فقد دعونا في الأيام الأخيرة في فرق الأغلبية سواء في مجلس النواب أو مجلس المستشارين الى تشكيل لجان للبحث والتقصي حول القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأننا نعتبر أن زمن الجزر المعزولة ومنح الامتيازات قد انتهى وعلى المشرفين على هذه المؤسسات العمومية أن يقدموا التوضيحات اللازمة حول ما وصلته هذه القطاعات من تردي وأزمات، حتى تتحدد المسؤوليات، ويتوضح ما ينبغي أن يتخذ من اجراءات، فمن الضروري إخضاع مؤسسات القطاع العام لإصلاح وتقويم في العمق لتحسين التدبير والمردودية والانتاجية وتخفيف عبئها على الخزينة، ومن منطق الحرص على مؤسسات تحتاجها البلاد كدعامة في التنمية التي تتولى تدبيرها الحكومة.

*** المحور الثاني : محاربة الاختلالات الجهوية والاجتماعية**

فيستهدف مشروع القانون المالي المعروض علينا الاستمرار في توفير العوامل الكفيلة بتشجيع إنتاجية المقاولات وتحفيز الميل نحوالاستثمار، وتخفيض تكاليف الإنتاج ودعم القطاعات الأساسية داخل جهازنا الإنتاجي، وينتظر أن يؤدي المجهود الإضافي الى رفع مستوى الاستثمار العمومي بنحو 13 مليار درهم، كما يتوقع أن يبلغ إجمالي الاستثمارت من جراء مفعول صندوق الحسن الثاني 6.8 مليار درهم الى حوالي 35.5 مليار درهم.

وقد سجلنا أن المشروع يهدف الى تعزيز القدرة التنافسية لعدد من القطاعات تجاوبا مع تطلعات الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين في السياحة والإنعاش العقاري والتصدير، وذلك بواسطة تدابير ذات طابع جبائي وجمركي إضافة لتبسيط المسطرة الجمركية، وكلها إجراءات تتوخى تحفيز الميل نحو الاستثمار وتخفيض تكاليف الإنتاج، إن

توجهات هذه الانطلاقة الاقتصادية ترتكز على تدعيم التوازنات الماكرو اقتصادية وتقوية الخدمات الاجتماعية، وهكذا فإن الحكومة تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي يناهز 3 في المائة سنويا، غير أن هذا الهدف يجابه عوائق شتى كمؤثرات الجفاف خلال سنتين متتابعتين، وارتفاع فاتورة النفط بارتفاع قيمة الدولار، وأعباء أداء المديونية، وأثر ارتفاع الدرهم بالنسبة للعملة الأوروبية، وانعكاساته السلبية على عدد من قطاعاتنا المرتبطة بأوروبا ولاسيما فرنسا. وإذا أضفنا الى هذه العوامل ضغط كتلة الأجور، وأثر تنفيذ التزامات الحكومة في الحوار الاجتماعي، وتزايد الحاجيات التنموية والاجتماعية. تبينت كل أبعاد المجهودات الضرورية لتصحيح الاختلالات الحقيقية الجهوية والاجتماعية.

لقد ركز التصريح الحكومي لشهر أبريل 1998 على أن الاستراتيجية الاجتماعية والمجالية للحكومة تهدف الى جعل تدخلات السلطة العمومية وسيلة للرقي والتطور الذاتي للفئات المستضعفة والجهات الفقيرة. إن الخصاص الاجتماعي المهول والفروق الجهوية الكبرى التي تعاني منها بلادنا تتطلب سياسة تضامنية تتعبأ فيها إمكانيات الدولة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وكل مكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن على يقين بأن قاعدة تصريف هذه التعبئة الى جانب فعاليات المجتمع المدني ومبادراته، هي الديمقراطية الحق التي تفرز مؤسسات تمثيلية محلية إقليمية وجهوية ذات قدرة وكفاءة، متمتعة بالقوة والسند الذي يمكنها من الاضطلاع بالمهام التنموية المنوطة بها. نعم، إن أرقام الميزانيات مهما كانت متفائلة، تظل عصية على التطويع، لتقويم كل هذه الاختلالات التي يعرفها مجتمعنا، فمعدل البطالة وصل سنة 1999 إلي في المائة ويناهز الذين يعيشون تحت عتبة الفقر ربع المواطنين22.4 المغاربة، وللنهوض بالتشغيل لابد من مواصلة مجهودات تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي والرفع من الاستثمار العمومي وخلق تعبئة قصوى بإحداث أوراش كبرى لاستصلاح الأراضي وشق الطرقات وتشييد المنشآت الضرورية في العالم القروي من مسالك ونقط الماء من أجل فتح مجالات العمل لصالح الفئات المحتاجة، وذلك الى جانب عقلنة النظام التعليمي في إطار الميثاق الوطني لجعله مواكبا للتطور التكنولوجي ومستجيبا للحاجيات الاقتصادية ومساهما فاعلا في التنمية. ولا يمكن عزل المجهودات المطلوبة لتقويم الاختلال الاجتماعي دون تمكين الجماعات المحلية من مجالس وجهات من الموارد الكفيلة بجعلها قادرة على القيام بدورها التنموي ذلك أن النسب المخصصة لها من العائدات الضريبية تظل متواضعة وتوزيعها غير خاضع لمعايير موضوعية بالنظر للمهام المسندة والمنتظرة منها للمساهمة في تصحيح الاختلالات المذكورة، ونحن نضم صوتنا إلى الذين اقترحوا أن توجه كل الاعتمادات للمشاريع التنموية، وأن تحذف كل التعويضات الخاصة برؤساء الجهات باستثناء مصاريف التنقل.

إن علاج قضايا البطالة واتساع رقعة الفقر ليس رهينا بحلول إدارية محضة، فالميزانية مهما اتسعت (ونحن نشيد بالعدد المهم من المناصب المالية المرصدة في هذا القانون المالي التي تتجاوز 17 ألف)، ولكنها لن توفر منصب الشغل لكل عاطل والدخل القار لكل مواطن أو أسرة، غير أن توجهاتها تظل في رأينا مع الأهداف الأساسية التي حددها المخطط الخماسي التي من شأنها توفير الشغل للشباب العاطل، وإعادة توزيع الثروة الوطنية مجاليا، وبين الفئات الاجتماعية. ولهذا فإننا نذكر بما أكدته الحكومة من حرصها على تشييد القوة المستقبلية الضامنة لمواجهة تحديات العولمة، بالتشارك، مع مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والبلديات ومختلف الغرف المهنية، وهو ما يقضي :

**أولا :** إصلاح قانون التنظيم الجماعي لسنة 1976 وإعادة النظر في مقتضياته

**ثانيا :** تقوية اللامركزية في التدبير المحلي والجهوي.

**ثالثا :** دعم الجهات في صياغة مخططاتها لتتحول إلى فاعل اقتصادي واجتماعي يحد من تفاقم الاختلالات الجهوية والمحلية.

**رابعا:** الارتقاء بالغرف المهنية لتتولى بفعالية أكثر تنظيم المهن وعصرنة المقاولة وتنويع إمكانيات الاستثمار في مختلف قطاعات الإنتاج.

**أخيرا:** توظيف الحوار الشامل بشأن استراتيجية إعداد التراب الوطني لخدمة التنمية الجهوية وتقويم الاختلال في كل أشكاله.

*** المحور الثالث :**

مواكبة العمل التنموي لمستجدات التطور العالمي مع الحفاظ على الهوية الوطنية

لقد اختار المغرب، بحكم موقعه الجغرافي المنفتح على العالم، ومعطيات تاريخه الحضاري، أن تمتد علاقاته وتتوطد مع الخارج، حيث توج هذا الاختيار بالتوقيع على معاهدة إنشاء منظمة التجارة العالمية في أبريل 1994 في مدينة مراكش وعلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996، وإبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة بلدان شقيقة وصديقة إن هذه الالتزامات حكمت وتحكم على بلادنا بالخوض في سياسة متواصلة للانفتاح التجاري وتحرير القيود الجمركية تدريجيا وما يقتضيه ذلك من تأهيل حقيقي لنسيجنا الاقتصادي وتحضير المقاولة المغربية للمنافسة المطلقة، التي بدأت مؤشراتها تقلق، كما هو الشأن بالنسبة لصادرات النسيج والألبسة. وفي انتظار حدود الدراسة المتعلقة بانعكاسات انشاء منطقة للتبادل الحر على الاقتصاد الوطني، من الضروري التنبيه، مرة أخرى للتحديات الكبرى التي تفرضها علينا الشراكة مع أوروبا والتي تقتضي من كل الفاعلين في الاقتصاد الوطني بذل كل الجهود التي يستلزمها التكيف مع معطيات العهد الجديد ورهاناته حتى يستطيع اقتصادنا الوطني الاندماج مع الاقتصاد الأوروبي وتحسين علاقته بكل شركائه، لقد آن الأوان لتكون الرهانات المطروحة حافزا لبلادنا كي يتم استدراك الوقت الضائع وتلافي الإخفاق والتخلف عن المواعيد التاريخية التي شهدها العالم منذ القرن 19، حيث أدينا فاتورة الانكماش والتقاعس غالية، وليس من حقنا على ابنائنا أن نخلف مواعيد الألفية الجديدة، ألفية العولمة وأوج علوّ الإتصالات والمعلوميات والتكنولوجيات الحديثة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إخواتي، أخواني.

إن المغرب يشهد فترة متميزة في تاريخه حيث أن جلالة الملك محمد السادس أيده الله، يعطي الإشارة تلو الأخرى سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لتكون مكانة بلادنا متميزة في الحقل الدولي، ففي ظرف وجيز ومنذ اعتلائه العرش خلفا للمغفور له جلالة الحسن الثاني طيب الله ثراه وهو يعمل بحزم على تقوية علاقات المغرب في كل اتجاهات العالم وينبغي أن تندرج مجهودات الحكومة مشكورة في هذا الصدد في نفس الاتجاه لإعطاء بعدين أساسيين للديبلوماسية المغربية: الديبلوماسية الاقتصادية، والديبلوماسية المناضلة التي تحقق للمغرب في عهد التكتلات القارية تحقيق تطلعاته مع جيرانه في تثبيت دعائم المغرب العربي الموحد، ومع إخوته في العقيدة والجغرافية امتداده العربي الإسلامي والإفريقي، إننا على يقين بأن قوة بلادنا في نطاق رهانات العولمة والانفتاح والاقتصاد الحر، تكمن في مدى قدرتها على التسلح بهذه الهوية والانتماء ذي الأبعاد المتعددة، وأكثر من ذلك في قدرة الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية.

إن المؤشرات التي مافتئت تعبر عنها إشارات جلالة الملك محمد السادس وتوجيهاته نحو سيادة مفهوم جديد للسلطة، هاجسه الأول هو التنمية والتضامن، يؤكد ضرورة استثمار التعبئة الوطنية والوعي المتنامي في أوساط المجتمع لانخراط فعلي في أوراش حماية وتوسيع الحريات الفردية والجماعية، والتضامن الاجتماعي والتطوع ومحو الأمية، والتربية غير النظامية، من أجل تحقيق أسس التغيير المطلوب. إن ثوابت المغاربة تجعلهم قوة واحدة في سبيل تثبيت وحدة التراب الوطني باستفتاء تأكيدي لمغربية الصحراء التي استرخصت في سبيله بلادنا المال والأرواح، ولم تقبل بالاستفتاء إلا استجابة للأشقاء والأصدقاء لإيجاد مخرج مشرف للجزائر من ورطتها، ولطي الملف بصفة نهائية واستكماله بتحرير سبتة ومليلية والجزر المتوسطية، ورفض كل مناورة أو مؤامرة لأعداء هذه الوحدة، فلا استفتاء إذا استبعد من المشاركة ولو مواطن منحدر من الأقاليم الصحراوية المسترجعة، وعلى كل حال فإن المغرب في صحرائه يقوم بكل أعمال التنمية للنهوض بأقاليمه الجنوبية ومواطنين فيها كما في الشمال أو الشرق أو الغرب. وليس هناك أية قوة بمقدورها أن تزحزه عن حقوقه المشروعة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

نحن على يقين بأن تحقيق أسس التغيير المطلوب رهين بكسب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي نعتبرها من أولويات المهام المنوطة بهذه الحكومة والتي يتطلع شعبنا أن تتسلح فيها بالإشارات القوية التي مافتئ يقدمها جلالة الملك محمد السادس ليسترجع كل مواطن ثقته بنفسه وبقدراته وبإمكانية النهوض ببلادنا من أجل تحقيق الأهداف التي نتوق إليها والقيم التي ندافع عنها في دائرة برنامج مجتمعي شمولي.

إن هذه الروح هي التي تدفعنا إلى تأكيد مساندتنا للحكومة بالتصويت لفائدة الميزانية التي تقدمت إلينا بمشروعها، مراعين دقة الظروف التي أتت فيها وحجم التحديات المطروحة عليها، فقد درسناها من كل جوانبها مع إخواننا في مجلس النواب واعتبارا لذلك أحجمنا عن تقديم أية تعديلات، ولكننا عبرنا عن كل آرائنا ومقترحاتنا العملية سواء في أشغال اللجن أو في اللقاءات التي نظمناها لهذا الغرض مع الكثير من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمهتمين بشؤون التدبير المالي والاقتصادي، من أجل ترشيد الميزانية والتجاوب مع تطلعات كل هذه الفئات من المصدرين والمقاولين الشباب والصناع والتجار والصناع التقليديين ورجال الصيد والسياحة والأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان ومختلف أصناف المهنيين الذين نرجو أن تأخذ التدابير المالية أوضاعهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار بغرض تخفيف كل أنواع الضغط الجبائي لاسيما بالنسبة للمنتجات والخدمات التي تهم بالأسبقية ظروف وسبل عيش المواطنين. وكلنا ثقة أن هذه المشاغل ستجد صداها لدى الحكومة التي نساندها من موقعنا في الأغلبية مؤكدين هذه المساندة والانسجام بالتصويت ايجابا على مشروع الميزانية متطلعين إلى مزيد من التقدم لوطننا على طريق الإصلاح والتغيير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :**

احتراما للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد المستشار المحترم، السيد عبد الرحمان لبدك باسم الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، فليتفضل.

**السيد المستشار عبد الرحمان لبدك :**

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**والصلاة والسلام على خير المرسلين،**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أتشرف بأن أقدم أمامكم مداخلة فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية النصف السنوي لسنة كما قدمه السيد وزير الإقتصاد والمالية المحترم، إثر المصادقة2000 عليه من طرف مجلس النواب، طبقا للمقتضيات الدستورية والتنظيمية المنظمة لسطرة التداول بشأن التشريع في ميدان المالية العمومية، وهكذا سنتمكن بعد هذا القانون من الرجوع في السنة المقبلة الى الدورة المالية العادية المطابقة للسنة المدنية كما كان الحال عليه قبل أربع سنوات.

وتكتسي هذه المناسبة في بداية الأمر أهمية بالغة في نظر فريقنا، لكونها مناسبة نستطيع من خلالها أن نقيم النشاط الحكومي، وإننا لا نعتبر القانون المالي وثيقة تضم الموارد والنفقات العمومية فحسب، بقدر ما نعتبره قانونا يحدد الاختيارات ويرسم الرؤى للإقتصاد الوطني، وبذلك فإنها مناسبة لمحاسبة الحكومة في إطار تصريحها الحكومي ومدى مسايرتها للتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها، وسنعمل على دراسة هذا المشروع دراسة موضوعية تقتضي منا أن نقيم جميع ما جاء فيه مساندين بكل موضوعية الإيجابيات ومنتقدين للنواقص والسلبيات، مستحضرين في كل هذا مبادئ الحركة الوطنية الشعبية وثوابتها عبر التاريخ، فدورنا كفريق من مكونات الأغلبية لا يقتصر على التصفيق لكل ما تأتي به الحكومة، فالمؤسسة التشريعية في إعتقادنا يجب أن تقوم بدورها الدستوري والذي يتمثل في مراقبة أداء الحكومة، ومساءلتها وفي إقرار ميزانية الدولة ومراقبة طرق صرفها وتنفيذها، وفي التشريع والعمل على تحيين القوانين التي نعتبرها إن كانت متجاوزة وخلق ديناميكية مستمرة داخل مؤسسة البرلمان والعمل باستمرار على أن تؤدي رسالتها في جو من الاستقلالية والمسؤولية.

إن مشروع القانون المالي النصف سنوي هذا يكتسي طابعا خاصا ورمزيا، وله دلالات عميقة، فهو يؤرخ لبداية العهد الجديد، عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي بالإضافة الى تأكيده نصره الله منذ أول خطاب للعرش على التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية، والليبرالية الاقتصادية، وسياسة الجهوية واللامركزية، وإقامة دولة الحق والقانون، وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، وصون الأمن وترسيخ الاستقرار للجميع، أكد حفظه الله على طموحه الى أن يسير المغرب في عهده قدما على طريق التطور والحداثة وينغمر في خضم الألفية الثالثة مسلحا بنظرة تتطلع لآفاق المستقبل في تعايش مع الغير وتفاهم مع الآخر، محافظا في نفس

الوقت على خصوصيته وهويته، دون انكماش على الذات، في كنف أصالة متجددة وفي ظل معاصرة ملتزمة بقيمنا المقدسة. ونعتبر في فريقنا أن بصمات هذا التوجه الجديد حاضرة بقوة في هذا المشروع، ذلك أن مبادرات وإشارات وزيارات العاهل المغربي حفظه الله شكلت عناصر تحفيز على تظافر الجهود والنوايا الحسنة من أجل إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي وعلى مواجهة مستلزمات تحديث البلاد وتأهيلها سياسيا واجتماعيا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

نرى من الضروري أن نستحضر، ونحن بصدد مناقشة هذا المشروع مجموعة من الملاحظات الموضوعية:

فالظرفية الاقتصادية التي جاء فيها المشروع تعرف مناخا اقتصاديا يتميز بالركود والانكماش، فالآفاق غير مشجعة لسنة 2000 نتيجة الجفاف الجاد القاسي، مما يشكل عائقا نتساءل عن كيفية معالجته من طرف الحكومة من خلال مشروعها كأداة اقتصادية ومالية. نناقش هذا المشروع كذلك واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، دخلت حيز التطبيق منذ بداية مارس من السنة الحالية ومن النتائج الحتمية بطبيعة الحال، الانخفاض المتواصل للرسوم الجمركية، وقد بدأت بالفعل ملامح هذا الانخفاض واضحة في إطار هذا المشروع بالنسبة لرسوم الاستيراد، نناقش هذا المشروع في ظل الظرفية الصعبة التي عرفتها المبادلات التجارية الدولية نتيجة الإرتفاع المهول لسعر النفط والتي عرفت أرقاما قياسية مما زاد من ثقل الميزانية المخصصة للطاقة، وكذلك نناقش هذا المشروع إثر انتهاء صلاحية إتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي والتي وإن مكنتنا من المحافظة على ثرواتنا السمكية فقد كانت لها آثار سلبية ظرفية من حيث المداخيل. هذه هي الاكراهات التي في ظلها يأتي هذا المشروع وبطبيعة الحال لها انعكاسات سلبية على الإنتاجية الاقتصادية.

إذن المغرب وللسنة الثانية على التوالي يعرف جفافا قاسيا نتجت عنه خسائر فادحة قدرتها المصالح الحكومية ب 9 مليار درهم ونقص في مناصب الشغل قدرته ب 52 مليون يوم عمل ونعتقد أن آثار الجفاف على الإقتصاد تتعدى بكثير هذه التقديرات، زيادة على الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية، إذ تعرف الهجرة القروية تدفقا نحو المدن بحثا عن الشغل والقوت اليومي مما ستكون له آثار سلبية، ونحن في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن إذ نهنئ الحكومة على الجرأة التي واجهت بها هذه الكارثة الطبيعية المهولة وعلى سرعة استجابتها، رغم تحفظنا على الطريقة المتبعة في تنفيذ بعض الاجراءات، نود أن نستغل هذه المناسبة لنلفت نظر الحكومة لاتخاذ بعض التدابير التي نعتبرها مهمة في الظرفية الحالية منها:

إلغاء فوائد التأخير وإيقاف المتابعات لجميع الفلاحين، وسن تشريعات تمكن من تأدية أصل الدين قبل تأدية الفوائد، أن تعمل كذلك على إشراك الجماعات المحلية في برنامج محاربة الجفاف لأننا نعتبر هذه الإجراءات من شأنها أن تخفف من الكارثة التي أصابت العالم القروي من جراء الجفاف. فالعالم القروي في اعتقادنا يعاني نقصا في ميادين التجهيزات الأساسية والخدمات الإجتماعية ومن اتساع دائرة الفقر وانتشار الأمية، وهذا النقص مع الأسف قد يتفاقم بفعل التأثيرات الحالية أي المناخية من جهة، ومن جهة أخرى بفعل التأثيرات المتوقعة للعولمة. ونسجل بهذه المناسبة تخوفنا من أن يصبح لكل هذا آثارا قد تشكل مصدر تهديد لاستقرار مجتمعنا وتماسكه، إذا نحن لم نهيئ أنفسنا ونتخذ الاحتياطات اللازمة لمعالجة هذه التأثيرات، فالعالم القروي يتميز بضعف الإمكانات المالية للجماعات القروية وبشبه غياب النظام البنكي داخل مجاله الترابي، كما أن الإدارة بالعالم القروي، رغم وجودها المادي تعاني من مركزتها المكثفة، مما يحول دون تلبية الحاجيات المتزايدة للساكنة القروية، ناهيك عن تمركز المرافق العمومية داخل هذه المراكز.

فالفلاحة التي تمثل النشاط الاساسي في الوسط القروي وتساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسب تتراوح حسب السنوات بين 15 و20 ٪، فهي مازالت تتميز بعدم تجانسها وخللها، وتتكون من قطاعين اثنين :

– ***القطاع الأول تقليدي محض*** تهيمن عليه الزراعة القوتية التي تشغل 80٪ من الساكنة القروية النشيطة، وتخضع بشكل كبير للظروف المناخية.

- *القطاع الثاني عصري* يتكون بشكل أساسي من المستغلات الفلاحية الكبرى ويوجه منتوجه للتصدير.

وقد أفرزت هذه الوضعية فوارق اجتماعية مهولة اقترنت بتردي ظروف عيش أغلبية ساكنة العالم القروي، مما أدى حتما الى ارتفاع نشاط الهجرة القروية نحو المدن بشكل مكثف والذي يؤدي طبعا الى ضعف مستوى التشغيل وخصوصا في صفوف الشباب، وبذلك تتضح الاختلالات ويتجلى أن الاهتمام بالعالم القروي يظل محدودا، وهذا ما نستنتجه من النسبة الهزيلة المرصودة لفائدة الوسط القروي ومن الناتج الداخلي الخام، والذي يتضح بالنظر الى عدد الساكنة القروية الذي يقارب نصف مجموع سكان المملكة، مما يؤدي إلى ضعف الوسائل المخصصة لفائدة العالم القروي، الأمر الذي يفسر بوضوح وبكل بساطة أسباب تراكم عجز البادية وتخلفها. ولذلك فإننا نطالب الحكومة لمواجهة هذه الوضعية أن تعمل على أن يتوفر المغرب على اقتصاد قروي متنوع وتنافسي مؤهل، وقادر على توفير فرص الشغل، لأننا نعتقد أن النتيجة سيكون لها آثار إيجابية في التقليل من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما نعتبر أن لكل هذا أهمية بالغة ستكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وستضمن إدماجه في محيط اقتصادي ما فتئت تطبعه الليبرالية والعولمة، ونعتقد في فريقنا كذلك أنه لن يتأتى لنا ذلك دون أن نضع تكوين الانسان القروي في صدارة انشغالاتنا إيمانا منا بأن استدراك العجز الذي يعانيه العالم القروي في شتى الميادين مرهون بمد السكان القرويين بالمعارف والمهارات التي تجعلهم، وخاصة الشباب منهم والمرأة، كذلك قادرين على إنجاز التغيير الذي تقتضيه التنمية القروية.

ومع ذلك ومن باب الإنصاف فإننا نسجل بكل موضوعية المحاولات الجادة والمسؤولة وروح التضحية التي تعمل بها الحكومة لمحاولة تجسيد مبدأ التضامن مع العالم القروي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لا يمكن أن ننتظر ميزانية جديدة بكل المقاييس، فلابد أن نستحضر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والاكراهات التي لا يمكن التغاضي عنها، فنصف الميزانية يخصص للجانب المتعلق بالتسيير، والثلث تقريبا موجه لتسديد الديون، لتبقى حوالي 20٪ للاستثمار، وإننا ندرك جد الادراك هذه الوضعية الصعبة والتي لا يمكن تغيير تركيبتها في الأمد القصير، لأن بنية النفقات تقتضي حتما تغييرا في بنية الموارد ومصادرها، وهنا نسجل بالملموس أن الحكومة تقوم بمجهودات جبارة لضبط التوازنات الكلية عن طريق إعادة النظر في السياسة المالية للدولة، والتحكم في عامل المديونية، ودعم الادخار العمومي والاستقرار في احتياط العملة الصعبة، وتطوير الاستثمار، ومع كل هذا يجب أن نستحضر أن الناتج الداخلي الاجمالي لهذه السنة عرف نوعا من الركود أدى بصفة حتمية الى جمود معدل النمو، رغم تحسن كل المؤشرات الاقتصادية المذكورة ونعتقد في فريقنا فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، أن ظروف الجفاف الحادة التي عرفها المغرب في السنين الأخيرة، والذي انعكس سلبا على المحصول الزراعي، تبقى ذات أهمية بالغة على الدورة الاقتصادية. ويجب أن نستحضر في نفس الوقت كلفة الفاتورة النفطية التي زادت في تأزيم الوضعية الاقتصادية، هذه الزيادة الغير منتظرة والتي وصلت في بعض الأحيان الى 300٪ لنسجل التعامل الإيجابي للحكومة مع هذه الزيادة المهولة بتحملها عبء الزيادات المتتالية، لإدراكها لأثر ذلك على تكاليف الإنتاج والأداء الاقتصادي الداخلي، وبهذه المناسبة نتمنى أن تسفر العمليات التنقيبية المكثفة عبر انحاء المغرب عن النفط، عن نتائج إيجابية حتى نرتاح من تبعية المغرب الكاملة على مستوى الطاقة، وما لذلك من آثار على اقتصاد البلاد بصفة عامة. ومع ذلك وبالإضافة الى تكثيف مجالات التضامن والتآزر مع العالم القروي من أجل التخفيف من وطأة الجفاف والحد من الاثار السلبية كما ذكرنا سابقا، فإن الحكومة حاولت أن تعطي ديناميكية جديدة أكبر للاقتصاد الوطني، من خلال الرفع بصفة ملموسة من مستوى الاستثمارات العمومية، والشروع في برنامج الاستثمار المعتمد في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وهكذا تم:

- إدراج تدابير ضريبية كحذف ضريبة التضامن الوطني على الأراضي غير المبنية وكذا على المداخيل والارباح العقارية).
- تقليص الاعباء الضريبية في مجال الضريبة المهنية.

- الاعفاء الكلي من الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات للخمس سنوات الأولى لفائدة المؤسسات الفندقية المحدثة.

وحاولت كذلك تركيز العمل الحكومي على البعد الاجتماعي ابتغاء لتقوية مختلف اشكال التآزر المجتمعي ويتجلى ذلك من خلال:

- تعميم الاجراء الاستثنائي الذي تم اتخاذه في مرحلة أولى لفائدة موظفي التربية الوطنية ليشمل كافة الموظفين.

- وضع النصوص التشريعية الهادفة الى تسهيل اقتناء صغار الموظفين للسكن.

كما حاولت الحكومة أن ترسخ الاصلاحات البنيوية المتعلقة بالإدارة والتعليم والعدل والاستفادة من الاصلاحات المنجزة سابقا.

كما حاولت تدعيم القطاع المالي ب:

- متابعة تقويم وضعيات المؤسسات البنكية.

- مراجعة وضعية صناديق التقاعد المستقلة.

- تدعيم ديناميكية البورصة.

وحاولت من جهة أخرى تكثيف الاستفادة من ولوج القطاع الخاص، مجال الاتصالات من أجل توفير الظروف الملائمة لتمكين دخول البلاد في الاقتصاد الجديد، لما لذلك من آثار إيجابية في مجال الاستثمار والتشغيل. وعلى ذكر التشغيل فإننا نسجل أنه بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة لإنعاش الشغل والاهتمام بالقطاعات الاجتماعية بصفة عامة، فالواقع المعاش لظاهرة البطالة التي أصبحت تمس أكثر من مليون ونصف من المغاربة، دون احتساب البطالة المقنعة خاصة في العالم القروي، والمهن الهامشية التي تعرف انتشارا مهولا في المدن الكبرى، وظاهرة الفقر التي استفحلت بشكل مخيف، دون أن ننسى ظاهرة التسول التي بدأت تعرف انتشارا مخيفا كذلك، وبأشكال مختلفة، مما يستدعي الجميع للوقوف وقفة تأمل للبحث عن انجع السبل للتخفيف من هذه الظواهر الخطيرة في أفق القضاء عنها نهائيا.

ونعتقد في فريقنا، فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، أننا مدعوون جميعا للعمل في إطار من نكران الذات وتظافر لجهود الجميع، من أجل البحث والعمل، على استئصال هذه الظواهر المشينة التي أصبحت تشكل عائقا أساسيا في وجه بلدنا، مستحضرين بكل امعان التوجهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أثناء افتتاح البرلمان، حينما أكد على الاسبقيات والتمسك بالخيار الديمقراطي كمنهجية لا رجعة فيها إزاء توسيع نطاق المشاركة، وتسخير الحوار الديمقراطي للأهداف التنموية الشاملة والمتوازنة، ويستفاد من هذا الحرص أن جلالة الملك حسب اعتقادنا، وضع أمام الفاعلين السياسيين والاقتصاديين وكافة الشركاء في مشروع الانماء الكبير، تصورات جديدة برسم الاولويات، انطلاقا من أن فتح الاوراش ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه وسيلة لربط التنمية بأهدافها المتمثلة في محو الفوارق بين الفئات وبين الجهات، وتكريم الانسان المغربي وتأهيل الاقتصاد الوطني والمهني، قدما في تعزيز الثقة في دولة المؤسسات باعتبارها الإطار الدستوري والسياسي الذي يكفل شروط العمل والمنافسة والاجتهاد. فهذه خطة ملكية نعتبرها شمولية للتنمية تتمحور حول قضيتين محوريتين: التعليم والتشغيل، فلابد من الربط بينهما في خدمة التنمية.

فالتعليم حسب اعتقادنا هو الوسيلة التي تضمن التأهيل الفكري والتربوي والعلمي، لخوض غمار الحياة عبر تأهيل الانسان، ليكون في مستوى مواجهة تحديات العصر، بنظرة تطلعية لأفاق المستقبل، في كنف أصالة متجددة محافظا على خصوصيته وهويته بأبعادها الثلاث: الاسلام والعربية والأمازيغية، لكن نعتقد أن هذه الخصائص لا تتوقف عند امتلاك المعرفة واكتساب الخبرة واستيعاب انماط التطور الانساني فقط، ولكن يجب في نفس الوقت أن تراعي المتطلبات والضروريات وأن يصبح التعليم منتجا بالقدر الذي تحتاج فيه البلاد الى الكفاءات والخبرات، لأن العنصر البشري يظل من منظورنا أهم وأفضل استثمار.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارون.

إننا وإذ نستحضر كل هذه التصورات ونحن نناقش مشروع قانون المالية لنصف السنة، لابد أن نضع نصب أعيننا التقليد الجديد الذي سنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في تفقده لأحوال الناس،

والالتقاء بهم. والإصغاء الى مشاكلهم، والاستجابة الى تطلعاتهم، هذه الثقافة الملكية الجديدة تدفعنا الى فتح صفحة جديدة للتأمل، مفادها أن المغرب للجميع، وأن المعركة الحقيقة في التنمية هي التي ترتكز على محو الفوارق الطبقية بين أفراد الشعب وكذلك بين جهات المملكة، وعلى إيلاء المزيد من العناية للعالم القروي والفئات المهمشة والمحرومة، فهو يقود بنفسه هذا التوجه ليقدم في اعتقادنا، درسا يجب استيعابه على صعيد تعميم الديمقراطية المحلية، فالمشاريع التي يعطي انطلاقة تدشينها تصبح نموذجا لأعمال أخرى مرتقبة، بهدف تعزيز اللامركزية وتكريس القطيعة مع مقولة: المغرب النافع والمغرب غير النافع.

وإننا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن نعتبر أن جلالة الملك حينما يضع هذا المنظور الملموس للتنمية، فإنه يفعل ذلك حفظه الله من موقعه الدستوري كملك للمغرب، لكنه يضيف في اعتقادنا أنه ملك للمغاربة جميعا وبدون إستثناء لأي فئة أو شريحة. وختاما فإننا نعتبر أن هذا الدرس القيم لصاحب الجلالة يفرض علينا جميعا أن نستحضره في كل لحظة وحين، أثناء ممارساتنا، لا كفرق برلمانية فحسب، بل كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار عبد الله الشرقاوي باسم الفريق الاشتراكي، فليتفضل.

**السيد المستشار عبد الله الشرقاوي :**

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الإشتراكي في مناقشة مشروع القانون المالي الذي يمتد من فاتح يوليوز الى 31 دجنبر من السنة الجارية، إعمالا بمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 14-00 والذي يتوخى مطابقة السنة المالية مع السنة المدنية من أجل الملاءمة مع متطلبات ومعطيات الحياة الاقتصادية والمالية.

وإيمانا منا في الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية بدور المؤسسات الدستورية في تكريس دولة الحق والقانون ووفاء لشهدائنا الذين استصغروا النفس والنفيس في سبيل الدفاع عن الوطن والمواطنين، وإلتزاما ببرامجنا الإنتخابية، فإننا لا نتوانى ولو من موقع الأغلبية بل وخصوصا من موقع الأغلبية في ممارسة كامل حقوقنا الدستورية في مراقبة ومساءلة الحكومة، اعتبارا بأن المؤسسات التمثيلية واجهة نضالية تتطلب طرح هموم ومشاغل المواطنين والدفاع عنها في أفق محاربة الفوارق الاجتماعية وتحسين الأوضاع الاقتصادية لتحقيق التنمية المستديمة الكفيلة بتأهيل بلادنا وتمنيعها لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة الدولية، ولن يتأتى ذلك إلا بنهج قطيعة مع سلوكات وممارسة العهود السابقة، وسن سياسة تضامنية وتعبوية تتمثل في حشد الطاقات الوطنية المادية منها والبشرية، وإذكاء روح المواطنة، وإشاعة ثقافة النفع العام والتصدي لكل مظاهر الفساد، ووضع حد لنهب خيرات البلاد.

إن الظواهر المشينة التي تفشت في مجتمعنا في العقود الأخيرة أصبحت تهدد قيمنا الأخلاقية ومقوماتنا الحضارية مما يتطلب إجراء عدة عمليات جراحية لاستئصالها تدعيما للتفاؤل المنبعث مع تنصيب جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه لحكومة التغيير تحت رئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي.

إن مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه هو أول قانون مالي في العهد الجديد الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، والذي ما فتئ يعطي الإشارة، تلو الإشارة في تناغم وانسجام مع حكومة التناوب، وذلك باتخاذ عدة قرارات والقيام بعدة تعيينات تندرج ضمن الإجراءات الرامية الى تنقية الأجواء وتوفير المناخ الملائم لتذليل الصعاب بغية تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، كما أن الزيارات الملكية لبعض البلدان الصديقة والشقيقة مكنت تلك الدول من التعرف عن قرب على الأوضاع السياسية المغربية والتحولات الاقتصادية والديمقراطية والخطوات التي قطعتها بلادنا في مجال الحرية وحقوق الإنسان. وتندرج في نفس السياق زيارات الوزير الأول والوفود المرافقة له، لبعض البلدان التي نخص

منها بالذكر دول أمريكا الجنوبية والتي كان بعضها قد انساق مع طروحات المناوئين لوحدتنا الترابية، وبفضل الديبلوماسية الحكومية وما أصبحت بلادنا تتمتع به في الأوساط والمحافل الدولية، تراجعت عدة دول عن مواقفها السابقة لتسحب اعترافها بالكيان المزعوم، وبهذه المناسبة نترحم على أرواح شهداء الوحدة الترابية، كما نوجه تحية إكبار وتقدير للقوات المسلحة الملكية وقوات الدرك ورجال الأمن والقوات المساعدة، وكل من استشهد دفاعا عن حوزة الوطن وفي سبيل إقرار الديمقراطية الحقة وإرساء العدالة الاجتماعية وتثبيت دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

إن انتماءنا للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية يطوق أعناقنا لنبقى أوفياء للمبادئ التي آمنا بها، بل أدينا ضريبة النضال عنها غير ما مرة، ومهما اختلفت مواقعنا بين الأمس واليوم فلن نبدل مواقفنا، فبرنامجنا الحزبي مرجعنا والتصريح الحكومي نبر اسنا والواقع اليومي معيارنا. وإذا كنا قد صوتنا عن قناعة لفائدة القوانين المالية السابقة، فإن مسؤوليتنا والتزامنا السياسي يحتمان علينا كذلك متابعة كيفية صرف تلك الإعتمادات لنتبين من مدى مطابقة الخطاب مع الممارسة. وبالفعل تميز تطبيق ميزانية 99 بمؤشرات جد ايجابية، رغم عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي والتقلص التدريجي للموارد الجمركية، إذ ارتفعت المداخيل بحوالي 11٪، ولعل جزء منها يجد تفسيرا له في العلاقة الجديدة التي باتت تطبع الإدارة والمقاولات المغربية حيث حل نوع من الثقة والاطمئنان بدل التصادم والتحامل الذي كان سائدا، مما ادى الى ارتفاع ملحوظ في مداخيل الضريبة على الشركات، كما أن استئناف قطاع البناء لحركيته ونشاطه خلال السنة الماضية يؤكد بالملموس عودة الروح الى هذا المجال الحيوي والذي يعتبر محركا لعدة أنشطة اقتصادية مع ما يترتب عن ذلك من خلق فرص للشغل وإنتاج المزيد من السكن لسد الخصاص الحاصل في هذا المجال.

كما أن الصناعات الإلكترونية عرفت دينامية جد مهمة حيث قفزت الصادرات المغربية من المنتوجات الكهربائية والإلكترونية الى 34٪ سنة وذلك نتيجة لتحول في بنية الإستثمارات الأجنبية، ونسجل أن هذه99 الأخيرة ارتفعت بصفة عامة لتناهز 19 مليار درهم، الشيء الذي لم تحققه اقتصاديات مشابهة، أما أفصح عربون على انتعاش أوضاعنا فيتمثل في مداخيل السياحة الناجم عن الارتفاع المتزايد للوافدين على بلادنا لما تنعم به من استقرار سياسي واجتماعي، ونظرا للسمعة التي أصبحت بلادنا تتمتع بها داخل الأوساط والمنتظمات الدولية، بالإضافة الى تنوع منتوجنا السياحي وتوفره على مؤهلات استقطابية واعدة. لقد شكلت بنية الميزانية إحدى المعيقات الأساسية للحيلولة دون رصد الاعتمادات الكفيلة للقيام بالإستثمارات التي من شأنها تحريك الدورة الاقتصادية، وبفضل نهج سياسة الإدخار العمومي الى جانب التحسن الملموس في المداخيل أمكن زحزحة تلك البنية الراكدة الى عهد قريب، وذلك مع الإستمرار في الوفاء بالتزاماتنا الداخلية والخارجية.إننا، السيد الرئيس، نعتبر ما سبق ذكره مجرد عناوين لمنجزات لا تعكس بطبيعة الحال طموحاتنا وتطلعاتنا، فنحن واعون كل الوعي بصعوبة المسؤولية خاصة عندما تكون الإكراهات المادية مرهقة والظروف المناخية غير مسعفة والمطالب الاجتماعية لا تقبل التأجيل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن الجفاف البنيوي الذي أصبحت بلادنا تعانيه يكشف عن زيف ادعاءات من تربعوا على كرسي الشأن العام لعقود خلت، ويبرهن عن ضيف الأفق والاكتفاء بالتدبير القصير المدى، لقد واجهت، الحكومة، الأوضاع بكل مسؤولية عندما تأكد أن بلادنا ستعرف جفافا لم يسبق لها أن عرفت مثله، فرصدت الحكومة ستة ملايير ونصف من الدراهم للتخفيف من الآثار الوخيمة لهذه الظاهرة الطبيعة، ووضعت برنامجا لتوفير الماء الشروب وشق الطرق والمسالك وحفر الآبار وجلب الحبوب والأعلاف.

إنها الظروف التي تم فيها تحضير القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته، وينضاف إليها من سوء الحظ ارتفاع سعر النفط من 10 دولارات الى حوالي 30 دولار قبل بداية الإنخفاض مع ما يترتب عن ذلك من ارتفاع في فاتورة النفط المؤداة بالعملة الصعبة التي لم ترحمنا هي الأخرى بارتفاعها، وفي خضم هذه الأحداث وتحت ضغط الشغيلة والفئات ذات الدخل المحدود، اتخذ قرار الإضراب العام، لكن دعوة

الأطراف المعنية الى طاولة المفاوضات لإجراء حوار وطني شفاف شد إليه الرأي العام الوطني باهتمام، حيث تم تتويجه باتفاق 19 محرم والذي نطالب الحكومة باحترامه، مجنبين بذلك بلادنا من الدخول في المجهول، إنه ثمرة للمفاوضات الجماعية التي تؤسس لثقافة الحوار وفق دينامية جديدة تروم تضامن كل أطراف الإنتاج لإرساء قواعد السلم الاجتماعي، أما بخصوص المشروع قصد الدرس، والذي يندرج ضمن المخطط الخماسي 2004/2000 فهو بمثابة توطئة لهذا الأخير الذي سيعرض قريبا على مجلسنا الموقر بعد إغناءه من طرف مختلف الفاعلين أثناء انعقاد المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، وغني عن البيان، أن مشروع القانون المالي المعروض علينا، رغم كل الصعوبات والإكراهات التي سبق أن تطرقنا إليها، فهو لا يقر أية ضريبة أو رسم جديد ولا يقترح أي زيادة فيما هو معمول به، بل نهج عكس ذلك، إذ ألغى واجب التضامن الوطني على الأراضي الغير المبنية، وفي نفس الوقت تم إعفاء المؤسسات الفندقية الجديدة من الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل لمدة 5 سنوات ليكون بعدها التخفيض بنسبة 50٪ من رقم المعاملات. إنها إجراءات تشجيعية، تعزز ما سبق أن تمتع به هذا القطاع في القانون المالي السابق، والذي أثبتت نجاعتها من خلال النتائج المحصل عليها، إن هذه التدابير تدخل في سياق النهج الذي تعمل الحكومة على تطويره وترسيخه برؤية جديدة ومتجددة انطلاقا من دعم المبادرات الحرة وتشجيع الاستثمارات وتحفيز المقاولات العاملة خاصة في مجال السياحة، هذا القطاع الذي علينا أن نجعل منه رافعة لاقتصادنا وقاطرة لتحقيق التنمية الكفيلة بكسب رهان تحديات الحاضر والمستقبل.

ولعل تخصيص 500 مليون درهم من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتجهيزات والبنيات التحتية لخلق 3 أقطاب سياحية في كل من تغازوت/ بأكادير ورأس الماء/ بالسعيدية وخميس الساحل / بالعرائش، يصب في نفس الإتجاه لتعزيز الوحدات الفندقية والرفع من الطاقة الإيوائية، إنه القطاع/ الرهان مع ما يتطلب ذلك من استراتيجية تنموية متوسطة وبعيدة المدى، لهذا ندعو الحكومة إلى جعله من أولوية الأولويات وتطهيره من الدخلاء وتنقيته من الشوائب العالقة به والتخلي عن مقولة «حسن الإستقبال وكرم الضيافة» ورفع شعارات بديلة تنسجم مع روح العصر وتستجيب للعهد الجديد الذي دخلته بلادنا ونحن على مشارف ألفية جديدة مع ما يتطلب ذلك من عصرنة وتحديث لمواجهة المنافسة الدولية وتأهيل أطرنا ومنتوجنا لتقديم أجود الخدمات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن مشروع أية ميزانية كانت هو احتمالات وترقبات تترجم إلى أرقام، وكلما كانت منطلقاتها مبنية على أسس متينة كلما كانت موضوعية وأقرب الى الصواب، فالقراءة المتأنية لهذا المشروع تبعث على الإرتياح والتفاؤل، ونسوق بعض الأمثلة على ذلك: ترقب ارتفاع الموارد بنسبة 13.8٪ وارتفاع معدل الادخار الى 22٪ الشيء الذي يؤدي لا محالة الى انخفاض في المديونية الداخلية ب 19.7٪ وتحملات المديونية الخارجية ب 8.14٪، كما أن نسبة الإستثمار ستبلغ 41٪ علاوة على باقي الإستثمارات التي تدخل في إطار برنامج خاص رصد له اعتماد يبلغ 7 ملايير درهم تمول من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاجتماعية والإقتصادية، كما يتم التحكم في التضخم لكي لا يتجاوز ٪ كنسبة مرتقبة لمعدل النمو فليس من العسير تحقيقها ولو3٪، أما 2.5 أن تطلعاتنا تفوق أكثر من ذلك . وفي هذه الحالة لا يمكننا إلا أن نثمن هذه المجهودات والمبادرات وعيا منا بالعصوبات والإكراهات التي تكبل سعي الحكومة لتدارك الوقت الضائع وإصلاح الاختلالات البنيوية التي طالت العديد من القطاعات والمجالات.

من الناحية النظرية لا يمكننا إلا أن نشاطر الحكومة الرأي في المقارنة التي تنهجونها والقاضية بدمج مختلف الصناديق الوطنية والمؤسسات والمقاولات العمومية في المجهود التنموي الرامي الى إقلاع الاقتصاد الوطني، غير أن البعض من تلك المؤسسات لازال خارج دائرة التغيير الذي تعيشه بلادنا وتعتبر نفسها غير معنية بما أصبحت مطالبة به، وذلك لاستمرار عقليات وممارسات ظلت في مأمن عن أية مراقبة ومحاسبة وكأنها إقطاعيات خاصة يحلولها أن تدبر شؤونها ملثما تدبر الضيعات الخصوصية، لهذا فإننا نعتقد أن فتح أوراش إصلاح المنشآت العمومية وإعادة هيكلتها سيبقى دون جدوي إن لم ترافقه محاسبة صارمة لكل المسؤولين السابقين والحاليين الذين تبث

تورطهم في ملفات الفساد الإداري، وتلاعبوا بالمال العام وأدوا إلى إفلاس وانهيار مؤسسات ائتمنوا عليها. أكيد أن هناك إرادة سياسية للإصلاح لكن هل يمكن بلورة هذا الإصلاح دون محاسبة المسؤولين عن النتائج السلبية والكارثية التي وصلت إليها هذه المؤسسات؟

ونذكر بهذا الصدد، أن التصريح الحكومي الذي صادقنا عليه أكد عزم الحكومة على الحد من الامتيازات والأجور العليا، لكن الحكومة لحد الآن لم تعمل على تفعيل ما التزمت به مبررة ذلك بالحفاظ على الأطر العليا في القطاع العام وحماية لهم من الإغراءات التي قد تتعرض لها، إنها مبررات لا تصمد أمام هول الفوارق والغبن الذي تلحقه بباقي موظفي الدولة، إننا نتوخى من كل هذا إشاعة ثقافة المرفق العام والحرص على تكافؤ الفرص وإقرار العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات ونبذ الامتيازات التي تبقى حكرا على بعض القطاعات دون غيرها.

سيداتي، سادتي،

إذا كان ملف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي قد عرف طريقه الى القضاء ليقول كلمته، فإن عدة تساؤلات تجري على لسان الرأي العام حول مآل إليه القرض العقاري والسياحي والبنك الشعبي.

إن مسؤولية الحكومة ليست التدخل فقط لإنقاذ ودعم المؤسسات المتداعية للإنهيار، بل من مسؤوليتها كذلك المحاسبة وتقديم كل المفسدين والمتلاعبين للعدالة لوضع قطيعة مع أساليب وممارسات لا مكان لها في مغرب العهد الجديد وبنفس الحزم وعلى إثر فضيحة المظاحن، ندعو الى إعادة النظر في معايير وآليات صندوق المقاصة، لايصال الدعم لمن يستحقه من المواطنين وقطع الطريق على كل المحتكرين والمتلاعبين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

مهما يكن عدد مناصب الشغل التي تضمنها مشروع القانون المالي فإن ذلك لا يمتص إلا الجزء اليسير من جيوش العاطلين ضحية التوازنات المالية والإخيارات الحكومية السابقة، فالحكومة مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى ببذل المديز من الجهد والإبتكار لإيجاد حلول ناجعة لتلك الطاقات المعطلة، وإذا كان المعبر الرئيسي للتشغيل يتم من خلال الاستثمار، فإن هذا الأخير تقف أمامه حواجز وعقبات لابد من تذليلها بدء بإصلاح الإدارة وتبسيط المساطر وكما قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط:

«... وفي هذا الصدد نود أن نؤكد مرة أخرى أن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية، فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العمومي، يضاف إلى ذلك انكماشها على نفسها وعجزها عن التواصل مع محيطها والإستماع لانشغالات المتعاملين معها يؤدي الى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين وكذلك المستثمرين وسوء إرشادهم الشيء الذي ينتج عنه شلل في الحركة الاقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي تستهدفها..» انتهي منطوف جلالة الملك.

وفي نفس الإتجاه، وحتى نعطي قضاءنا مناعة أقوى، ونعزز استقلاليته لابد من استكمال إصلاح قطاع العدل برمته وعصرنته وتطهيره من كل الشوائب لإعادة الثقة الى المتقاضين مواطنين كانوا أم مستثمرين، ومهما تكن أهمية مشاريع القوانين التي تقدمتم بها الى البرلمان وتم التصويت عليها، فإن أوراشا أخرى لا تقل عنها أهمية، لازلنا ننتظر فتحها لتعزيز الآليات التشريعية واستكمال المنظومة القانونية التي من شأنها تدعيم الحرية والديمقراطية وتكريس مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام وذلك بإصلاح ظهير الحريات العامة وقانون الصحافة ومراجعة الميثاق الجماعي الذي أصبح متجاوزا ومدونة الانتخابات، كما أننا نطالب الحكومة بوضع استراتيجية وطنية مندمجة لقطاع الإعلام والاتصال تتلاءم مع التطورات التكنولوجية الحديثة، عبر إعادة صياغة المشهد الإعلامي الوطني وفي مقدمته المجال السمعي/ البصري وتطهيره من المتطفلين العالقين به، وعليه فإن مهمة إجلاء من لا كفاءة ولا صلة له بقطاع حيوي وحساس مثل هذا، أصبحت أولوية في الظروف الراهنة، وذلك بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب لدعم مسلسل التغيير والانتقال الديمقراطي.

السيد الرئيس،

الى جانب المتابعة اليومية لمختلف الأنشطة والإجراءات الحكومية، فإننا نلتقط تلك الإيحاءات التي لا تخلو تصريحات الحكومة منها والإشارات التي تبعثها محملة بالدلالات والمعاني، ونعتبر أنها إما تدشينا لقرارات مقبلة عليها أو تمهيدا لأسلوب لم نألفه للتعاطي مع الشأن العام، ونسجل كذلك بكل ارتياح في هذا المضمار اجتماع السيد الوزير الأول مع السفراء الجدد الذي تفضل صاحب الجلالة أيده الله بتعيينهم في بعض الدول الصديقة والشقيقة، إنها سابقة من نوعها تهدف الى إعطاء روح جديدة للديبلوماسية المغربية وإخراجها من مهامها الرتيبة التي دأبت عليها، ونجدد في نفس الوقت دعوتنا بهذه المناسبة الى اعتماد مقاييس الكفاءة والحنكة السياسية في تعيين السفراء والقناصلة مع ما يتماشى وينسجم مع مقتضيات العمل الديبلوماسي في عالم اليوم، فالأمر يتعلق بتمثيل المغرب والدفاع عن مصالحه سياسية كانت أم اقتصادية، والعناية بأوضاع جاليتنا والعمل على تخطي الصعاب التي تعترضها بديار الهجرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إننا في الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية بقدر ما نستحضر الظرفية الاجتماعية والاقتصادية التي تجتازها بلادنا، نستحضر الجهود التي تبذلها الحكومة، والإصلاحات التي تقوم بها، والرامية الى تفعيل التصريح الحكومي وميثاق حسن التدبير بغية تأهيل إقتصاد بلادنا لكسب رهان التحديات وتحقيق التنمية المستديمة.وتقديرا منا لما تضمنه مشروع القانون المالي من إجراءات تصب في اتجاه تكريس التوجهات الحكومية، فإننا نجدد ثقتنا في الحكومي بتصويتنا الإيجابي على هذا المشروع متمنيين لها كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار رحال الزكراوي عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

**السيد المستشار رحال الزكراوي :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

أود في البداية أن أشير الى أنه ليس في نيتي أن أناقش المعطيات الرقمية ولا التفاصيل الخاصة بمختلف الاجراءات الواردة بالمشروع، خصوصا بعدما سمعناه من بعض الاخوان في المعارضة هذا الصباح، وكذلك لان رفاقي أعضاء فريقي حزب التقدم والاشتراكية والاشتراك الديمقراطي، قد تطرقوا لهذه المواضيع خلال اشغال اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر، بل سأركز في هذا التدخل علي إبراز العناوين الكبرى للمشروع على ضوء مستجدات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف الوقوف على مدى نجاعة الأجوبة التي يقدمها مشروع القانون المالي، باعتباره أداة فقط، من ضمن أدوات وآليات أخرى، يتبلور عبرها وبواسطتها تنفيذ السياسة العمومية في مختلف المجالات ومدخل فقط، من ضمن مداخل متعددة لتدبير الشأن العمومي. إن هذا الشروع الذي نعت بكونه انتقالي باعتباره يضمن الانتقال من قانون المالية الحالي الذي ينتهي العمل به في نهاية الشهر الجاري الى قانون المالية لسنة **2001** تنفيذا لمقتضيات التعديل الذي أدخل على القانون التنظيمي للمالية، وقد حرصت على التذكير بهذا المعطى المعروف لدى الجميع في مستهل هذا التدخل للتأكيد على أن صفة «الانتقالي» التي ترددت كثيرا كلما تعلق الأمر بمشروع القانون المالي الحالي، لا تعني أكثر من العودة الى نظام التطابق بين السنة المالية والسنة المدنية، يبقى المشروع في كنهه ومضامينه وأهدافه وفيا للرؤية التي تضمنها البرنامج الحكومي على المدى المتوسط، ووفيا كذلك للمرجعية العامة لعمل الحكومة المستندة لتصريح السيد الوزير الأول أمام غرفتي البرلمان خلال شهر يناير من السنة الحالية، وهي نفس الرؤية العامة التي تبلورت أكثر في إطار مشروع المخطط الخماسي **2000-2004** ، الذي وإن عرفت مسطرة المصادقة عليه بعض التأخير كنتيجة طبيعية لإرادة الحكومة في توسيع دائرة التشاور وضمان مشاركة واسعة لكل الفاعلين، فإن التناغم والتطابق بين مضمون المخطط ومقتضيات مشروع القانون المالي بادية وواضحة وهذا هو الأهم في نظرنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لعل أول ما يجب أن نستحضره اليوم ونحن نتداول في مشروع القانون المالي أن هذه الميزانية هي الأولى من نوعها في ظل العهد الجديد بقيادة جلالة الملك محمد السادس إن هذا المعطى الجوهري لا محيد عنه لمقاربة فلسفة تدبير شؤون الدولة والمجتمع، إذ بفضل العهد الجديد تجددت عزيمة حكومة التغيير لمواصلة النضال تنفيذا لوصية الملك الراحل الحسن الثاني بانقاذ البلاد من السكتة القلبية، وبفضل العهد الجديد، أصبحت جملة من المفاهيم ذات المضمون الثوري، واقعا ملموسا على الأرض ومعيشا يوميا للمواطنين، وبفضل العهد الجديد شرع المغرب في مأسسة النضال ضد الفقر وتقوية ثقافة التضامن وتدعيم لبنات الانطلاقة الاقتصادية، وبفضل العهد الجديد يتم ترسيخ المفهوم الجديد للسلطة ومفهوم المواطنة الحقة وتتواصل التعبئة الوطنية للطي النهائي لنواقص الماضي في مجال حقوق الإنسان. وبفضل العهد الجديد فتحت الآفاق وتقوى الأمل لدى جماهير شعبنا وهي تتابع يوميا نضال جلالة الملك على مختلف الأصعدة في طليعة الحكومة وفي تناغم تام وخلاق معها، خارج الوطن وداخله، في القرى والمناطق الأكثر عزلة وفي المراكز الاقتصادية والمدن الكبرى على السواء، مقدما بذلك النموذج والمثال لأسلوب وأخلاقيات ممارسة السلطة التي يستحقها الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

لقد سبق للسيد وزير المالية أثناء تقديمه لهذا المشروع أن اعتبر أن حكومة التناوب هي في الواقع حكومة للإنقاذ تتلخص مهمتها الأساسية في إخراج البلاد من حالة التدهور والإفلاس التي أدت الى انتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية وتكريس التخلف، وإذا كان البعض قد اعتبر نعت هذه الحكومة بكونها حكومة الانقاذ، إنما يندرج في باب المبالغة والتهويل، فإننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نعتبر أن هذا النعت هو الأقرب الى الحقيقة والأكثر تعبيرا على المهمة الحقيقية للحكومة، وما حال دون التركيز عليه منذ البداية هو أخلاق المناضلين الذين تربوا في مدرسة الوطنية على التواضع ونكران الذات والاستعداد لتلبية نداء الوطن والدفاع عن عزته مهما كانت الظروف والملابسات.

واستسمحكم السيد الرئيس، السادة والسيدات، في أن أتوقف بشكل مختصر عند بعض المحاور الرئيسية لأوضح من خلالها مدى طموح وواقعية مشروع الميزانية الحالي وكيف أن هذه الحكومة هي حكومة الانقاذ بالمعنى العميق لهذه الكلمة، جاءت للحد من التدهور ووقف النزيف الذي طال دواليب الاقتصاد والادارة وبدا ينخر الكيان المجتمعي ككل ويهدد بالانهيار الشامل. إنها حكومة الانقاذ، لأنها منذ أن تحملت المسؤولية وهي تجتهد بكل ما أوتيت من قوة لمواجهة تركة أربعين سنة من العبث بمصالح البلاد والعباد، عبث أوصل البلاد الى نفق مسدود وأفرز ظواهر شاذة أدت الى تفشي مظاهر من التخلف والفقر تخجل كل وطني غيور على مستقبل بلاده. فظواهر التشرد والتسول أصبحت مشاهد يومية عادية واطفال الشوارع يعدون بالآلاف وشبابنا أصبح همه الوحيد الهروب من الوطن ولو كان هذا الهروب في اتجاه المجهول أو للموت في عرض المتوسط على متن قوارب تجار الهجرة السرية.

وظلت أسباب كل هذه الظواهر تتراكم أمام أعين من تحملوا المسؤولية في السابق، ولم يحركوا ساكنا وانشغلوا بمآربهم الخاصة ومصالحهم الضيقة وتركوا الشعب أعزلا يواجه مصيره ويبحث عن طريق الخلاص، لم يقدموا له أكثر من خطابات رمادية ووعود عرقوبية لم يتم الوفاء بها أبدا، فجاءت حكومة التناوب والانقاذ، وشمرت على سواعد الجد والكد وكان لزاما عليها أن تباشر العمل من بدايته لتشخص الظواهر والأمراض وتقيم درجة استفحالها وتحصي عدد فقراءنا وأطفالنا الذين يتخذون من الشوارع ملجأ، وكم من المغاربة يحترفون التسول، وكيف أن شبابنا يفضل العيش في ظروف لاإنسانية خارج الوطن أو الموت في عرض البحر على العيش في وطن لم يعد يقدم له أبسط شروط العيش الكريم، وأطلقت الحكومة حالة من التعبئة لإعادة الأمل إلى النفوس وتوالت المبادرات الهادفة الى محاربة الفقر والحد من مظاهر التهميش وإعطاء الأولوية لتشغيل الشباب والعناية بساكنة العالم القروي ومؤازرة المتضررين من محنة الجفاف، واليوم تتزايد الثقة في المستقبل رغم كل الإكراهات والمقاومات، بفضل إشارات العهد الجديد التي تفتح الآفاق واسعة أمام المغرب والمغاربة لنتصالح مع ذاتنا ولنبني وطنا يتسع لنا جميعا نقتسم خيراته بعدالة وتضامن.

إن الحكومة التي نساندها هي حكومة الانقاذ، لأنها اضطلعت بكل مسؤولية، بمهمة تاريخية تتمثل في مواجهة حالة الإنهيار الشامل للقيم والاخلاق في مجتمعنا. فقد أدى نمط التسيير القديم الى انتشار قيم الانتهازية والفردانية والاتكالية، وتوسعت رقعة الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ وما الى ذلك من الأمراض التي تهدد الكيان المجتمعي بالكساد، بل أكثر من ذلك أصبحت المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والادارة، التي كان من المفروض فيها تربية المواطنين على القيم الإيجابية مرتعا لكل هذه السلبيات وبؤرا لإفراز هذه القيم الهدامة، وقد استعمنا في مناسبات عديدة داخل هذه القبة وخارجها لنماذج مخزية وحالات مخجلة تضيع فيها مصالح المواطن ويتم الاجهاز فيها على حقوقه، فهذان موظفان يتناحران بالسكاكين أمام مريضة فوق طاولة العمليات ويهملانها حتى تلفظ أنفاسها الأخيرة، وهذا آخر يحرض على افساد الآلات العومية بالمستشفيات للدفع بالمواطنين للجوء الى القطاع الخاص والآخر في منطقة أخرى يتاجر في التعيينات، وآخرون يتفرجون على حرب الطرق ولا يحركون ساكنا لتطبيق القانون، هذه مجرد قطرات من بحر التدني والفساد الذي يعم القطاع العمومي في مختلف مستوياته.

وفي ظل هذه الوضعية جاءت حكومة الانقاذ وأخرجت النقاش حول الرشوة من دئرة الطابو وشرعت في انجاز الدراسات لقياس حجم الظاهرة وأطلقت الحملات التعبوية للتحسيس بخطورتها وانعكاساتها على حاضر البلاد ومستقبلها في أفق بلورة استراتيجية متكاملة لاستئصال الرشوة وتخليق المرفق العام وترسيخ مبادئ الترشيد وحسن التدبير وإشاعة ثقافة المشاركة وتحميل المواطن مسؤولية المساهمة في تدبير شؤونه وتحفيزه على المطالبة بحقوقه والوقوف في وجه القهر والظلم. كما انتبهت الحكومة الى ضرورة تربية الناشئة على قيم المسؤولية وتقوية روح المبادرة والمواطنة الحقة.

والحكومة الحالية هي حكومة الانقاذ، لأنها تعمل جاهدة على انتشال بعض المؤسسات العمومية الكبرى من حالة الإفلاس التي تتهددها نتيجة التسيير المتعفن الذي أهدى مبالغ ضخمة من المال العام لحفنة من المنتفعين لا تكون لهم احيانا أية علاقة بالقطاعات التي انشئت هذه المؤسسات العمومية للنهوض بها، ضدا على القانون واهدارا للرأسمال الوطني الذي راكمه الشعب نتيجة تضحيات امتدت لعقود، فحكومة الانقاذ هي التي بلورت استراتيجية انقاذ القرض العقاري والسياحي مع ما يتطلبه ذلك من مجهود مالي، وهي التي عقدت المجالس الإدارية المشلولة طيلة عقود من الزمن وهي التي تحاول صياغة دور جديد للصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وهي التي تؤدي ديون الحكومات السابقة، وهي التي تسعى فوق كل ذلك لأن يسود القانون والضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه العبث بأموال الشعب، عندما كانت عرضة للنهب والاغتناء غير المشروع.

والحكومة التي ارادها الملك الراحل ومنحها عاهل البلاد ثقته، هي حكومة الانقاذ لأنها لم تضيع المزيد من الوقت في موضوع إصلاح التعليم، إذ بمجرد ما أنهت اللجنة الخاصة عملها وأعدت الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بادرت حكومة الإنقاذ إلى تنزيله في شكل نصوص قانونية وتنظيمية ودعت البرلمان للمصادقة على هذا الإصلاح في دورة استثنائية، حتى يتسنى مباشرة التطبيق مع بداية الموسم الدراسي المقبل.

لقد حرصت حكومة الانقاذ وهي تدبر ملف إصلاح التعليم على احترام روح التوافقات الوطنية واجتهدت لتوفير مايلزم لتطبيق الاصلاح من مال ولو جيستيك ووسائل، ولست في حاجة للتأكيد على أن عمل الحكومة في هذا الموضوع بالذات هو في واقع الأمر انقاذ لمستقبل البلاد من الجهل والأمية والتخلف، بعدما وصل تعليمنا الى شفى الحفرة والكل يعلم ما للتعليم من دور أساسي في بناء مستقبل البلاد.

وحكومة الانقاذ هي التي استطاعت في ظروف سنتين أن تغير من هيكلة الميزانية العامة وأن تخفض من تكلفة الديون الخارجية التي زجت بالبلاد فيها السياسات السابقة، وأن تفتح بذلك إمكانيات جديدة لميزانية الدولة من أجل الاستثمار والتشغيل، هذه مجرد أمثلة، توضح لمن هو في حاجة الى توضيح، أن الحكومة التي نساندها هي حكومة الإنقاذ، تجتهد لإخراج البلاد من النفق الذي زج بها فيه من تحملوا المسؤولية طيلة عقود من التقنوقراط وأحزاب اليمين وكل من لف لفهم. فبالله عليكم كيف يمكن لحكومة مهما كانت ارادتها وامكانياتها أن تصلح في مدة سنتين أو حتى عشرة سنوات ماأفسدته أربعون من السنوات العجاف؟.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نستشعر المسؤولية العظمى الملقاة على عاتقنا والتي تفرض علينا اليوم ليس فقط مساندة الحكومة والدفاع عن مشاريعها وبرامجها باعتبارنا من مكونات الأغلبية- كما هو الشأن في أغلب الديمقراطيات عبر العالم- بل اننا مطالبين كذلك، نتيجة للتحولات المعروفة في مشهدنا السياسي، بالمزج الخلاق بين وظيفة الأغلبية في المساندة والدعم والإضطلاع بدور المنبه اليقظ الحريص على تقويم كل انحراف وتقديم كل الإقتراحات الكفيلة بالرفع بهدف تقديم بالتجربة إلى الأمام وأورد في هذا السياق أن أسجل مجموعة من الملاحظات والمقترحات بهدف تقديم التجربة الحالية ودعمها وذلك وذلك كما يلي :

**أولا** : فلقد أصبح اليوم جليا أن مجهودات الحكومة وكل عمليات الانقاد لن يكتب لها النجاح مالم تتمكن من تأهيل الإدارة المغربية وتطهيرها من كل الأمراض، حتى تلعب دورها الطبيعي كمنفذ لسياسة الحكومة، الشيء الذي يعني أن ورش الإصلاح الإداري لم يعد يحتمل المزيد من التأجيل كما ندعو لمضاعفة الجهود في مجال إصلاح القضاء لكي تسود العدالة ويعم الإنصاف ويطمئن المواطنون والمستثمرون على مصالحهم ويشعرون أن لهذا الوطن قضاء نزيه يحميهم.

**ثانيا** : وعلى مستوي آخر، واكب الشعب المغربي بمختلف شرائحه النقاش الوطني الدائر حول أحد المواضيع الأكثر حيوية بالنسبة لمستقبل بلادنا وهو المتعلق بالمشروع الحكومي لإدماج المرأة في التنمية، وإذا كنا نثير هذا الموضوع من جديد اليوم فلكي نؤكد أن منهجية الحكومة المتبصرة في تدبير هذا الملف والتي اقتضت تشكيل لجنة استشارية خاصة بالموضوع يجب أن لا يغبن موقف أي طرف وأن تستحضر على الدوام الطابع المندمج للمشروع، إذ بهذا فقط يتحقق الإدماج الفعلي لنصف المجتمع المغربي في مسلسل التنمية.

**ثالثا** : وعلاقة بموضوع إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإذا كنا نثمن مجهودات الحكومة الهادفة الى الاستفادة من تجارب المشاريع الإصلاحية السابقة والتعامل بمرونة وعقلانية مع مختلف الإشكاليات المرتبطة بالموضوع، وما يبذل من مجهودات بهدف تنويع مصادر تمويل التعليم فإننا ندعو لبذل المزيد من الجهود في مجال محاربة الأمية وتعميم التعليم على الخصوص حتى نختزل الزمن ونتدارك ما فاتنا جميعا من وقت ثمين، والعمل على تعبئة كل الإمكانيات لينتصر المغرب على الجهل في أقرب الآجال.

**رابعا** : إن ورش الإصلاح السياسي يعتبر في نظرنا ورشا للأمل والمدخل الضروري لتأهيل البلاد لرفع تحديات التنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحكومة الإنقاد مطالبة بتهييء مرحلة ما بعد التناوب التوافقي من أجل تناوب ديمقراطي حقيقي. والسبيل لتحقيق هذا الهدف يمر بالضرورة عبر إصلاح مدونة الانتخابات وإعادة النظر في نمط الإقتراع وتحسين أداء المؤسسات الدستورية والإسراع بإصلاح المنظومة القانونية لممارسة الحريات العامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السيدات والسادة،

إن الآفاق الواعدة التي فتحها التناوب التوافقي، والتي تعززت بإشارات العهد الجديد، تفرض على كل الوطنيين اليقظة والحذر لصيانة المكتسبات ودعم التجربة للمضي بتأني وثبات على درب التقدم والديمقراطية. ولكل من يستهدف التجربة الحالية، سواء ممن يتخندقون في معسكر مقاومة التغيير دفاعا عن مصالحهم الضيقة أو الذين أسكرتهم رياح التغيير وصاروا ينشرون «مملكة العنادل الهانئة» ويسبحون في الأوطوبيا ويستعجلون مغربا نحلم به جميعا، ولكن لا يتوقف تشييده على مجرد رغبات وأمنيات، وتدبيج خطابات، أولئك الذين يريدون أن يرجعوا ببلادنا إلى قرون قد خلت. لكل هؤلاء نقول، تمعنوا في الدروس التي يقدمها تاريخ المغرب المعاصر، وتمعنوا في تجارب شعوب أخرى، واحذروا الطفيليات التي تتغذى على خطابكم... فهي لن تستثني أحد من ألتها الجهنمية متى بدأت تتحرك، أما نحن سنواصل النضال مع كل الديمقراطيين في بلادنا لكي لا يكتب لهذه الآلة يوما أن تدور، ونقطع الطريق على كل من يسعى أن يشد مجتمعنا الى الماضي أو ينسف ماراكمناه من مكتسبات أدت افواج من المناضلين الشرفاء حياتهم وحريتهم ثمنا لها.

إننا في دولة المؤسسات، وللمؤسسات زمن معلوم يجب أن نتربى على احترامه، وللمؤسسات أدوار مظبوطة توافق عليها المغاربة قاطبة، ولكي يتقوى مغرب المؤسسات ولكي تسود دولة الحق والقانون يجب أن ننبذ ثقافة وأساليب التشكيك والتغليط والتشويش وكل هذا القاموس الذي أصبح البعض لا يحيى إلا بفضله، وأود في ختام هذا التدخل أن أؤكد من جديد، أن دوركم السيد للوزير والسادة الوزراء في الفريق الحكومي، ودورنا نحن من داخل قبة البرلمان ليس سوى مهام نضالية جديدة يجب أن نوظفها لخدمة بلدنا وشعبنا، بكل تفان ومسؤولية لكي نحول الأفكار الى تقدم ولكي نبني جميعا وطنا حرا ينعم فيه المغاربة بالسعادة ورغد العيش، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم، السيد رحو الهيلع عن فريق جبهة القوى الديمقراطية.

**السيد المستشار رحو الهيلع :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يسعدني أن أعرض أمام حضراتكم رأي فريقنا في مشروع قانون المالية للسنة أشهر المقبلة، لنقاش سياسي حول أداء حكومة التناوب لحد الآن وحول ما ينبغي أن يكون عليه أداؤها في المستقبل. مشروع قانون المالية هذا يتميز بكونه الأول الذي نناقشه في إطار العهد الجديد واعتلاء جلالة الملك محمد السادس عرش المملكة الذي عبر، حفظه الله، منذ البداية عن انشغاله الكبير بالقضية الاجتماعية ودعوته لممارسة مفهوم جديد للسلطة، بكل أنواعها ومعانيها، وتخليق الحياة العامة والالتزام بالحق والقانون، ومشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته جاء متناغما مع أهم مميزات العهد الملكي الجديد ويعبر عن انسجام أداء حكومة التناوب مع التوجيهات الملكية السامية والانشغالات الأساسية لجلالته، فالملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها على المشروع خاصة، وعلى أداء الحكومة في المدة الأخيرة بوجه عام، هو بروز مؤشرات تدل على تحول ملموس في أداء الحكومة خاصة بعد تصريح الوزير الأول أمام البرلمان في يناير الماضي الذي التزم فيه بالقيام بمجموعة من الإجراءات يعكس مشروع قانون المالية جزءا منها.

لقد انتهت في اعتقادنا مرحلة ضبط الملفات وتحليل المعطيات وتهييء الترسانة القانونية الضرورية للإصلاح. كما انتهت مرحلة الأمال العريضة التي فجرها تعيين حكومة التناوب، والتي هي في نهاية المطاف، حكومة مغربية تتصرف حسب المعطيات والإمكانيات الفعلية للبلاد . وهناك اليوم توجه يترسخ بالتدريج، لدى الرأي العام، للتعامل مع هذه الحكومة بشكل واقعي وانطلاقا من الممكن. إننا إذن أمام مرحلة جديدة، مرحلة الانشغال بتحقيق التوازنات الاجتماعية بعد أن نجحت الحكومة في تحقيق التوزنات المالية والاقتصادية الكبرى، وهذا الانشغال تعبر عنه، جزئيا، الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي يتضمنها مشروع القانون المالي وتفعيل الحوار الاجتماعي الذي التزم به التصريح الأخير، هذا التفعيل الذي قاد الى اتفاق 19 محرم الماضي.

كما نلاحظ، من جهة أخرى اتجاه الحكومة الى تخليق الحياة العامة وإصلاح المؤسسات العمومية، بشكل عملي، بعد أن ظلت مسألة التخليق شعارا كبيرا في الخطاب دون الفعل وأهم مؤشرات هذا الاتجاه ما نلاحظه من فتح لملفات بعض المؤسسات العمومية وإحالتها على العدالة والكشف عن قضية الموظفين الأشباح إضافة الى توقيف بعض رجال السلطة المشهود لهم بالفساد وسوء التدبير في إطار ممارسة مفهوم جديد للسلطة الذي دعا إليه جلالة الملك حفظه الله، كل ذلك يؤشر أن عملية التخليق بدأت فعلا، بهدوء وتدرج وهو ما يعبر عن التزام الحكومة بوعودها وتحقيق لإحدى المطالب الأساسية للمجتمع المغربي. هذا هو الإطار السياسي العام الذي تندرج ضمنه مناقشة مشروع قانون المالية النصف سنوي، وينبغي أن نضيف ان هذا المشروع يندرج في إطار المخطط الخماسي وكان بودنا لو تمت المناقشة والمصادقة على المخطط قبل مناقشة مشروع قانون المالية باعتبار هذا الأخير جزء من المخطط ومطبق لبعض أهدافه في الفترة التي يغطيها حتى نتمكن من ربط الجزء بالكل بشكل أفضل.

أما على مستوى الإكراهات التي تواجهها الحكومة والتي من الإنصاف والموضوعية استحضارها ونحن نناقش هذا المشروع فانه

لابد من الإشارة الى الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا من جراء توالي سنتين من الجفاف القاسي والشامل خاصة هذه السنة، وهو ما تطلب من الحكومة تخصيص غلاف مالي استثنائي لمواجهة آثار الجفاف، وليس فقط التكاليف المالية لخزينة الدولة هو ما يشكل الإكراه بهذا الخصوص، بل أيضا الآثار الأخرى للجفاف على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن نستحضر أيضا التأثير المالي الظرفي لإنهاء اتفاقيات الصيد البحري، وهو ما نعتبره استثمارا للمستقبل ويعبر عن الروح الوطنية التي تتميز بها حكومة التناوب التي وضعت مصلحة بلادنا ومستقبلها فوق أي اعتبار سياسي ظرفي، ونغتنم هذه الفرصة لنعبر عن دعمنا المطلق لقرار استرجاع السيادة الوطنية على ثرواتنا البحرية. ومما عقد الوضع أكثر، الارتفاعات الهامة لأثمنة المواد النفطية خلال السنة المالية الجارية، وتزامن ذلك مع ارتفاع قيمة الدولار مقابل انخفاض العملات الأوروبية مما أثر على نشاط قطاع التصدير في وقت يتميز بالمنافسة الشديدة على السوق الأوروبية، ونضيف الى كل هذه الإكراهات دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق منذ مارس الماضي، مما اثر وسيؤثر على المداخيل الجمركية.

أيها السيدات والسادة،

رغم كل الظروف الصعبة التي ذكرنا أهمها، فقد تمكنت الحكومة من الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى وهو أمر لم يكن سهلا في إطار هذه الظروف، خاصة وأن الحكومة لم تلجأ الى الاستدانة الخارجية كما كان الأمر في السابق، بل اجتهدت للتقليص من خدمة الدين الخارجي، وتدبيره بشكل جديد لقد ساهمت، فعلا، المداخيل الهامة المترتبة عن رخصة الهاتف النقال، في تحسين الوضعية المالية للخزينة، كما ساهم تحويل بعض الديون الى استثمارات في الرفع من نسبة الاستثمار، لكن ينبغي أن نسجل أن ذلك تم بفضل الطريقة التي عالجت بها الحكومة صفقة رخصة الهاتف النقال التي تميزت بالشفافية واحترام القانون، وبفضل السمعة الطيبة لحكومة التناوب في الأوساط الدولية والمجهود الدبلوماسي المبذول لتمكين بلادنا من مكاسب اقتصادية علاوة على المكاسب السياسية. ونغتنم هذه الفرصة لننوه بالاتجاه الجديد للنشاط الدبلوماسي لبلادنا الذي أصبح يتجاوز نطاق الدبلوماسية التقليدية المحصورة في وزارة الخارجية ويتوجه الى اسهام مختلف مستويات الدولة من حكومة وبرلمان ومختلف مؤسسات المجتمع المدني ويحدد أهدافا اقتصادية بالإضافة الى الأهداف السياسية، وهذا التوجه عبرت عنه بوضوح الزيارات الهامة التي قام بها السيد الوزير الأول لأسيا وأمريكا اللاتينية والجولة التي قام بها مجموعة من الوزراء لإفريقيا وهي أنشطة تدعم التحرك الهام لجلالة الملك حفظه الله وتسير في نفس الاتجاه الذي حدده جلالته في الرسالة الموجهة للمشاركين في اليوم الوطني للدبلوماسية المغربية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السيدات والسادة،

يقترح مشروع قانون المالية النصف سنوي مجموعة من الإجراءات المعبرة عن الاتجاه العام لعمل الحكومة، ارتأينا تسجيل بعضها نظرا لأهميتها، فبالنسبة للإجراءات ذات الطابع الجبائي، فإننا نسجل الإعفاءات والتخفيضات الجمركية التي تندرج في إطار تطبيق ميثاق الاستثمار، مع الإعفاء من الاقتطاع الجبائي عند الاستيراد، وهذه التخفيضات ستساهم في تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات كما ستساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية لمقاولاتنا الوطنية. كما نسجل قرار دمج الاقتطاع الجبائي عند الاستيراد في رسم الاستيراد وهو ما سيساهم في تبسيط المسطرة الجبائية وإضفاء مزيد من الشفافية على النظام الضريبي الذي مازال بحاجة الى إصلاح مبني على توسيع الوعاء الضريبي والتخفيض من نسبة الضريبة على الدخل خاصة بالنسبة للمأجورين والموظفين ومحاربة التملص الضريبي. والإجراءات التي يقترحها المشروع بخصوص الضريبة على الشركات والدخل والضريبة المهنية وواجب التضامن الوطني على الأراضي غير المبنية والأرباح العقارية سيكون لها مفعولها على تنمية الاستثمار الخاص، علما أن الحكومة قامت بمجهود هام فيما يتعلق بالاستثمار العمومي حيث سيرتفع مستوى الاستثمارات العمومية بنحو 13 مليار درهم، كما أن انطلاق تنفيذ برامج الاستثمار لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تعبئة وإشراك القطاع الخاص سيؤدي الى استثمارات إجمالية مقدرة بحوالي 35 مليار درهم، وهي استثمارات نأمل أن تنعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني وعلى سوق التشغيل بشكل

خاص، وعلى المستوى الاجتماعي، فإن المشروع يقترح إحداث أزيد من منصب شغل، وهو رقم هام، بالمقارنة مع السنوات السابقة،17.000 وإن كان لا يستجيب لمتطلبات بعض القطاعات الحيوية كقطاع الصحة، ولا يلبي سوى جزء ضئيل من طلبات الولوج للوظيفة العمومية. ويعتبر قرار إنجاز الترقية الداخلية لكل موظفي الدولة، إحدى النقط المهمة في مشروع قانون المالية النصف سنوي، إذ سيمكن من رفع الحيف على فئات من الموظفين وتحسين وضعيتهم المالية والإجتماعية مما سيدعم القدرة الشرائية والاستهلاكية. وإضافة الى ذلك فإن إقرار منح مبلغ 20.000 درهم كتسبيق من طرف الدولة للموظفين الصغار، سيساهم في حل مشكلة السكن لعدد لا بأس به من موظفي الدولة، وبجانب هذه الإجراءات، فإن الحكومة رصدت مبالغ لا يستهان بها لمحاربة آثار الجفاف يتضمنها مشروع هذا القانون، هذه بعض الإجراءات التي ارتأينا التركيز عليها واعتبارها نقط مضيئة في مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته.

أيها السيدات والسادة،

إذا كان من باب الإنصاف والتفاؤل بالمستقبل تسجيل الإيجابيات والتنويه بها ودعمها، فإنه من واجبنا كممثلين للأمة ومؤتمنين للتعبير عن طموحاتها وكمساندين إيجابيين لحكومة التناوب، أن لا نغفل نقط الضعف، التي نرى ضرورة أخذها بعين الاعتبار من طرف الحكومة وهي تعمل على تطوير أدائها وتخطط لبرامجها المستقبلية. فمن أهم القضايا التي تستأثر باهتمامنا واهتمام بلادنا على كل المستويات قضية محاربة آثار الجفاف نظرا لخطورتها واسعجاليتها، فنحن إذ نسجل انشغال الحكومة بهذه المشكلة وقيامها بمجهود محمود للتخفيف من آثارها، فإننا نسجل من جهة أخرى عدم كفاية ما رصد لهذه العملية التي نعتبرها عملية وطنية انقاذية... ونثير انتباه الحكومة الى وجود تلاعبات في بعض المناطق وسوء التوزيع سواء من طرف بعض رجال السلطة الذين لم يستوعبوا بعد المفهوم الجديد للسلطة الذي دعا إليه جلالة الملك حفظه الله، أو من طرف بعض رؤساء الجماعات المحلية الذين يعتمدون معيار الزبونية القبلية أو الانتخابية في عملية توزيع الأعلاف أو أوراش الشغل .. وندعو الحكومة أن تتابع عملية التوزيع بكل جدية وصرامة، ومعاقبة كل من يمس بالاعتمادات المخصصة للمتضررين من هذه الكارثة الوطنية وهذه العملية هي مناسبة للاهتمام أكثر بالعالم القروي، الذي مازال يعيش وضعية التهميش، يحتاج الى عمل مضاعف لتوفير التجهيزات الضرورية للحياة، وكل تأجيل لحل مشاكل العالم القروي سيقوي من الهجرة الى المدن لتزداد مشاكلها، خاصة مدن القصدير التي تشكل عارا على حواضرنا وقرانا وعلى الحكومة أن تجتهد لتوفير السكن اللائق بالإنسان المغربي. وهناك مسألة هامة لها ارتباط بالمجال الفلاحي هي مسألة تدبير الموارد المائية لبلادنا، وندعو الحكومة الى الانكباب الجدي على هذا الملف، بعقلنة تدبير هذه الموارد ومحاربة تبذيرها والبحث عن موارد جديدة خاصة الاتجاه نحو استثمار المياه الجوفية، ونهتم في فريقنا كذلك بمشكلة التشغيل التي تقلقنا كما تقلق أبناء شعبنا، ونحن إذ نساند مختلف المبادرات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه المشكلة، فإننا في نفس الوقت، نعتبر أن هذه التدابير، لم تؤثر، بشكل، ملموس، على سوق الشغل ولم تؤدي إلى تخفيض واضح في معدل البطالة مما يتطلب التفكير في تدابير جديدة أكثر فعالية، فمشكلة البطالة ليست فقط مشكلة اجتماعية بل هي مشكلة اقتصادية أيضا إذ هي تعطيل لطاقات إنتاجية ووطنية، ذهنيا وجسميا، وتعطيل لطاقات استهلاكية، وكل استثمار مالي لمعالجة المشكل هو استثمار للمستقبل ولصالح تطور اقتصادنا وتقدمنا الاجتماعي. ومن بين القضايا التي تستأثر باهتمامنا، في الفريق قضية المال العام، ووضعية المؤسسات العمومية، إننا ننوه بالمبادرات الأخيرة التي تؤشر على دخول الحكومة مرحلة الإصلاح الفعلي، ونعتبر أن المال العام الذي تعرض لنهب من طرف من نعتبرهم مجرمين في حق الوطن هو أمانة في عنق حكومة التناوب، غير أنه لا ينبغي أن يؤدي صغار الموظفين وحدهم الثمن، بل لابد أن يشمل التطهير كبار المسؤولين الذين كانوا أصل الفساد، إننا مع التريث والدراسة الدقيقة للملفات لكن لابد من مرحلة الحساب والسير الحثيث نحو استرجاع أموال الشعب المقدرة بالملايير لاستثمارها في خدمة الصالح العام.

فعدد الحالات المحالة على العدالة ضئيلة بالمقارنة مع واقع تدبير المال العام ببلادنا، ونثير انتباه الحكومة أن التبذير مازال مستمرا في عدد من قطاعات الدولة والجماعات المحلية، ومازالت الصفقات العمومية تتم بنفس الأساليب السابقة، ومازالت الأساليب الملتوية للاستحواذ على المال العام مستمرة، ونحن نطالب الحكومة أن تراقب بشكل دقيق التكاليف الفعلية لمنشآت الدولة والجماعات المحلية، وان تحرص على

النزاهة لتمكين خزينة الدولة من أموال تهدر الآن عن طريق صفقات مشبوهة. وهناك مجال آخر تضيع فيه الأموال العمومية هو مجال دعم بعض المواد الغذائية خاصة الدقيق الوطني المدعم من طرف المكتب الوطني للحبوب، فقد تبين للجميع أن ملايير من خزينة الدولة تهدر بسبب هذه التلاعبات المعروفة في هذا المجال، ولا يصل الدعم لمن يستحقه فعلا، مما يتطلب من الحكومة إعادة النظر في طريقة دعم الدقيق وإعادة النظر في صندوق المقاصة ليقوم بالمهمة الاجتماعية التي أنشأ من أجلها، خاصة وأن الإجراء المتخذ بخصوص رفع الدعم عن السكر الصناعي قد أعطى نتائج مشجعة. ومن أجل ضمان تحرك أفضل لرؤوس الأموال المودوعة في الأبناك فإننا نعتقد في ضرورة إعادة النظر في النظام البنكي برمته سواء على مستوى تبسيط مساطر الحصول على قروض الاستثمار والتخفيف من مقادير الضمانات أو على مستوى تخفيض نسبة الفوائد التي مازالت مرتفعة ببلادنا مقارنة مع دول أخرى، ونحن نعتقد أن النظام البنكي الحالي لا يساعد على تنمية الاستثمار الذي نراهن عليه جميعا لتقوية نسيجنا الاقتصادي والتخفيف من مشكلة البطالة.

لابد أن نشير في إطار هذه المناقشة ولو بإيجاز الى مشكلة الإدارة المغربية، فالكل يتطلع الى الإصلاح الإداري الذي أعلنت حكومة التناوب منذ البداية أنه إحدى أوراشها الرئيسية، لكن هذا الورش مازال على مستوى الخطاب وهو الأقرب الى الحياة اليومية للمواطن الذي ينتظر الملموس وينتظر الإصلاح الإداري الفعلي وليس الخطاب عن الإصلاح عن التخليق وعن حسن التسيير، وكثير من المشاكل التي أتينا على ذكر بعضها يرجع الى نمط سير الإدارة المغربية والبيروقراطية وتعقد المساطر وخاصة الرشوة واستمرار فكرة المواطن في خدمة الإدارة عوض أن تكون الإدارة في خدمة المواطن، لذلك فنحن نعتقد في فريقنا أن إصلاح الإدارة قضية مستعجلة لا تحتمل الانتظار، فمجهودات الحكومة في كل المجالات، لن تكون لها نتائج ملموسة. إذا استمرت الإدارة بشكلها الحالي بل أن السير الحالي للإدارة يحجب عمل الحكومة ويحولها الى حكومة تقنوقراطية رغم أنفها. وما قلناه عن إصلاح الإدارة ينطبق على مجال القضاء، فما زالت هناك أحكام قضائية غير نزيهة وقضاة مرتشون ومحامون يتاجرون بقضايا الناس وآلامهم، وآلاف الأحكام لا تنفذ وبعد القضاء عن المواطن ونقص في عدد المحاكم والقضاة، ما يجعل قضايا المواطنين تتراكم ومالذلك من انعكاسات مادية واجتماعية واقتصادية وغيرها من النواقص، علما أنه لا يمكن الحديث عن دولة الحق والقانون بدون قضاء نزيه وفعال، هناك بعض الفئات الاجتماعية التي تستلزم من الحكومة ومنا جميعا اهتماما خاصا في إطار التضامن الإجتماعي المتأصل في تاريخنا وحضارتنا ونخص بالذكر فئة المعاقين جسميا وذهنيا، والمشردين، والأطفال المتخلى عنهم والعجزة الذين لا أهل لهم. فلا يمكن الحديث عن تقدم اجتماعي دون إدماج المعاق في المجتمع وتقديم مساعدات له للتغلب عن الإعاقة كما تعمل كل البلدان المتقدمة، ونود أن نشير، بشكل خاص الى مسألة تدريس الأطفال المعاقين المحرومين لحد الآن عمليا من هذا الحق الدستوري، لكون مدارس المعاقين جد محدودة ولا توجد إلا في بعض المدن الكبرى، ويستلزم ولوجها تكاليف لا تتوفر سوى لعدد قليل من عائلات المعاقين، خاصة إذا علمنا أن نسبتهم في بلادنا تتجاوز 20٪ من مجموع الساكنة.

كما أنه لا يمكن للدولة والمجتمع ترك المشردين لمصيرهم البئيس وكذلك الشأن بالنسبة للأطفال المتخلى عنهم وللعجزة المعوزين، فالدول الأكثر تقدما اليوم، على المستوى الاجتماعي هي التي تمكنت من ترسيخ ثقافة التضامن والعمل الإنساني والخيري وتجسيد هذه الثقافة في الحياة العامة، كما نلح على ضرورة محاربة الدعارة ومختلف الانحرافات الاجتماعية عبر التربية وآليات الاندماج الاجتماعي، إننا نتفهم صعوبة تكفل الدولة بكل هذه الحالات بمفردها، لكن لابد أن تكون لها إرادة واستراتيجية مبنية على التعاون والشراكة مع منظمات المجتمع المدني النشيطة في هذا المجال، وأن تبادر الحكومة ببرامج طموحة تدعم العمل الخيري والإنساني للمنظمات الغير حكومية، ولكن أيضا بأخذ قضايا المعاقين والفئات الأخرى التي لها وضع خاص بعين الاعتبار عند وضع مختلف البرامج والتجهيزات.

السيد الرئيس،

لا يمكننا، في مناسبة سياسية كهذه أن نتغافل عن قضية وحدتنا الترابية التي تمر بمنعطفات حاسمة، إننا نؤكد مرة أخرى تشبثنا بالإستفتاء الذي يشارك فيه كل المغاربة الصحراويون بدون أي استثناء وبدون تحقيق هذا الشرط فالمغرب في صحرائه ومستعد للدفاع عنها بكل مكوناته وقواتنا المسلحة الملكية، بقيادة قائدها الأعلى جلالة الملك

نصره الله وأيده، ومعها كل الشعب المغربي، على استعداد دائم لكل الاحتمالات لتحصين كل شبر من أراضينا المسترجعة. تلكم، أيها السادة والسيدات، بعض القضايا التي ارتأينا، في فريقنا التركيز عليها، وأملنا أن تعمل الحكومة، مستقبلا، على تجاوز النقائص وعلى الرفع من مستوى أدائها لتلبية طموحات وآمال الشعب المغربي في حكومة التناوب والسير ببلادنا نحو التقدم والازدهار والاستقرار السياسي والاجتماعي والمؤسساتي تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للمستشار المحترم الذي تقيد بالوقت، الآن الكلمة للسيد المستشار السيد عمر الادريسي رئيس الفريق الكونفدرالي، لكم الكلمة السيد المستشار.

**المستشار السيد عمر الادريسي :**

شكرا السيد الرئيس،

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين،**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نعيش والمغاربة معنا على إيقاع السنة الثالثة من عمل هذه الحكومة، وهي اليوم تقدم مشروع القانون المالي الذي يمتد مداه من فاتح يوليوز 2000 إلى نهاية دجنبر من نفس السنة، تمهيدا للعودة الى اعتماد السنة المدنية في تدبير المالية العمومية، ورغم هذا الطابع الذي يكتسبه هذا المشروع، فإن القوانين المالية بصفة عامة تعتبر الأداة المترجمة للنوايا السياسية للحكومة مما يجعل مناقشة القانون المالي تضع اللحظة للسياق أسسه المالية والتدبيرية للاستمرار.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل انطلاقا من مسؤوليتنا الوطنية ورسالتنا المجتمعية تهمنا اللحظة بقدر ما يهمنا سياقها الذي تم الافصاح عنه في الممارسة التي منحت شعارات السياسة العامة للحكومة مضمونها الحقيقي. انطلاقا من ذلك وأمام ترقب تحقيق الامال العريضة للمواطنين في المعالجة الجدية لانتظاراتهم الانسانية المشروعة، نرى من واجبنا كمركزية نقابية مسؤولة يهمها مسار الاختيارات والتوجهات ونتائجهما في الميدان، أن نجعل من اللحظة مناقشة مشروع هذا القانون المالي لحظة للوقوف عند الحصيلة وأسبابها والأفق المأمول لمعالجة أوضاع بلادنا المعالجة الجدية التي تليق برهانات الحاضر والمستقبل، وهي وقفة نريدها مرة أخرى أن تكون محاطة بحوار هادئ مسؤول ووطني، يطرح الأسئلة بجرأة في الطرح وإحكام في الصياغة بحثا عن الإيجابات التي تضيئ المسار بعيدا عن الخطابات التقنية وتلويك الكلام وإنتاج الانشاءات المكرورة، خلفنا إذن وأمامنا اللحظة 3 قوانين مالية وزهاء 3 سنوات من الانحباس الاجتماعي، مما يحمل على طرح جملة من الأسئلة العريضة والعناوين الكبرى، كيف مارست الحكومة إدارة الشأن العام؟

ماهي طبيعة المبادرات والاجراءات التي اتخذها لمعالجة الملفات والقضايا الوطنية؟

- أين المغاربة من برامج أحزاب هذه الحكومة؟

- أين المغاربة من مضمون التصريح الحكومي الأول والثاني؟

- ما طبيعة المرتكزات والأسس التي شكلت بنية القوانين المالية واختيارا حكوميا في مجال تدبير المالية العمومية؟

- وماهي نتائج هذا الاختيار؟

- وهل تمكن بالفعل من تحقيق الاهداف المعلنة؟

- وكيف هي الاكراهات والانشغالات وأهداف القانون المالي الحالي بمقارنة المعلن في الخطاب والارقام مع الواقع الحالي في الميدان والممارسة، وبالجملة هل كانت الحكومة في الموعد أم أخلفت الوعد والموعد؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بداية وقبل الخوض في غمار هذه المناقشة نستحضر قضيتنا الوطنية التي نوليها كل أولوية ضمن انشغالاتنا الكونفدرالية وهمومنا

كطبقة عاملة، وإذ نصطف في خندق الجماهير الشعبية المغربية التي ترفض كل المساومات بخصوص وحدة الأرض والانسان والكيان نعلن استعدادنا لمواجهة كل المخططات والمؤامرات التي تحاك ضد وحدة التراب المغربي، نظرا لموقع بلدنا الاستراتيجي وإمكانياته البشرية والمادية والطبيعية مما جعله محط الانظار كنقطة جغرافية قابلة للتوظيف بهدف السيطرة على المنطقة برمتها.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل انطلاقا من هويتها الوطنية تنحني بإجلال وخشوع أمام أرواح شهداء وحدة بلادنا، كما تحيي الصمود العظيم لقواتنا الرابطة على نجوم الصحراء من قوات مسلحة ملكية وأمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة، دفاعا عن أرضنا وإنساننا. وبالمناسبة نجدد مرة أخرى تأكيدنا على ضرورة تفعيل العمل الديبلوماسي الحكومي والبرلماني والشعبي، وفضح كل المخططات الرامية الى النيل من وحدة المغرب ووحدة ترابه، بموازاة تكثيف الحضور الفاعل في الميدان في الاتجاه والمنحى اللذين يمكنان من صيانة مكتسباتنا الوطنية، وتحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما. أما من جهتنا نحن كمركزية نقابية، تضع ضمن أولويات اهتمامها الوطني قضية وحدة بلادنا الترابية، نحيطكم علما ومن خلالكم الرأي العام الوطني وكل المهتمين بهذا الملف في الداخل والخارج بأن ديبلوماسيتنا النقابية تتحرك بفعالية في المنتديات الدولية لاحباط كل المناورات والدسائس الرامية الى النيل من وحدة كياننا، كما ننتصب صامدين ضد كل أنشطة الارتزاق دفاعا عن الوطن وصونا لكرامة كل مغربي، لكن ومع الاسف الشديد تعاني أنشطتنا الديبلوماسية من حصار إعلامي غير مبرر وغير مفهوم ولا مصوغ له إلا محاصرة الحقيقة الكونفدرالية من دون حياء وطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إن المغرب يعيش حالة انتظار، تحاصره المشاكل بتعددها وتراكماتها المثقلة بإرث وحمولة الماضي، ومطالب المغاربة توجد خارج التفكير السياسي الرسمي، في حين تخرج إلينا الخطابات من طرف مدابجيها القدامى والجدد تحت يافطة أن المرحلة انتقالية وككل مرحلة من هذه الطبيعة تكون موجعة ومؤرقة وتفرض ترتيب الأولويات والحسابات لهؤلاء نقول إن المغاربة يطرحون سؤال الانتقال من ماذا وإلى أين وكيف وماهي الحصيلة؟ لقد راهنت الحكومة على فتح أوراش وطنية للإصلاح والتغيير من خلال تصريحيها الأول والثاني الذي تتبعهما الرأي العام الوطني باهتمام، وقلنا رأينا بخصوص مضامينهما في المكان والزمان، ولن نكرركم ما قلناه لاننا أشرنا بالعلن والمرموز واللبيب بالإشارة يفهم، إن خطاباتنا ومواقفنا والآراء التي عبرنا عنها في العديد من المناسبات وتصوراتكم للامور، نضعها اليوم للتأكيد من صحة تحاليلنا أو بطلانها أو من التأكد من صحة تحاليكم أو بطلانها، فمن المؤكد أنكم حين تحملتم المسؤولية، كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات خطيرة وما يزال.

- كانت المالية العمومية مرهقة وماتزال.
- كانت البطالة مستفحلة وهي آخذة في التنامي باستمرار.
- كانت البلاد مثقلة بالمديونية وماتزال.
- كانت الأوضاع الاجتماعية متردية وماتزال.
- كانت النزاعات في عالم الشغل متأججة وماتزال وهي اليوم تشكل محنة الطبقة العاملة والنكبة التي تعانيها في العديد من المؤسسات والمناطق والجهات وعلى رأسها إيكوز، فما وقع بترميلات التي على الرغم من العفو الملكي الذي شمل المعتقلين النقابيين، فإن الحكومة لم تباشر بعد مهامها لتسوية أوضاع عشرات العمال المحرومين من عملهم.

تلك إذن ملفات وقضايا تكسب أسئلتنا شرعية الصياغة في هذه اللحظة التي تضعكم في منتصف الطريق، نشيرها للتأمل في جدوى المسير على نفس النهج والأسلوب بدون النتائج المرجوة حتى من طرفكم، فأوراش الاصلاح الكبرى التي عزمتهم على فتحها ماتزال مغلقة، والبرامج المرتبطة بها ما تزال تراوح مكانها كإصلاح العدل الذي يشكل الأداة الداعمة بشكل أساسي لشعار دولة الحق والقانون واحترام الحقوق والحريات، كإصلاح الإدارة ومحاربة كل أشكال الفساد المستشري في شراييتها، والمعطل لكل مبتغاة سياسي واجتماعي أو إنساني تضامني كإصلاح الاعلام ليشكل صورة عهد التغيير وشعاراته، كإصلاح التعليم الذي بانت بوادره الأولى البعيدة عن مرتكزات وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتعليم المتوافق عليه

كالنهوض بالمرأة وإدماجها في مخططات التنمية باعتبارها نصف المجتمع مما يجعل قضية رفع الحيف والتهميش عن نسائنا قضية ديمقراطية بداية ونهاية، فما عرفه هذا الملف من سوء إحكام في التدبير وما أنتجه ذلك من تداعيات وبدل تنشيط الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل وتأهليه لخوض غمار المنافسة كأولوية ضمن لائحة الاهداف الحكومية في إطار سياسة تنموية شمولية نجد اقتصاد الامتيازات مازال هو المهيمن على نسيج الانتاج الوطني، كما أن الاقتصاد غير المهيكل مايزال خارجا عن دائرة الاهتمام، لقد راهنت الحكومة على أرباب العمل للنهوض بالمقاولة وجلب الاستثمار وأفرطت في تقديم الهدايا بالإعفاءات الضريبية التي لا تخدم ميزانية الدولة مما فتح الباب على مصراعيه لبعض المجموعات كي تضاعف من ممارسة كل أنواع الابتزاز على الدولة، كل ذلك وغيره يحملنا على الحكم بأن التزامات الحكومة هي في وضع وقف التنفيذ، فأين يكمن الخلل؟ وما هي الاسباب والمسببات لهذا الانحباس السياسي، نعتبر ومعنا الطبقة العاملة المغربية وعموما الجماهير الشعبية الكادحة أن الحكومة لم تشرح بعد في اتخاذ الإجراءات والقرارات التي انتظرها المغاربة في كافة المجالات والميادين والحقول، وإذا كانت المسألة الاجتماعية تشكل ركيز الفكر الاشتراكي وعنصره الأساسي، فإننا نؤكد بأن ما يقع اليوم وفي المغرب من خلال الممارسة والأداء الحكوميين لا علاقة له لا بفكر اشتراكي ولا بالليبيرالي الاجتماعي، فالممارسة الحكومية المتسمة بالارتباك والتي تغيب فيها روح المبادرة تعكس طبيعة تركيبتها وطبيعة تشكلها وهو ما انتقدناه في وقته، ووضحنا مواقفنا منه لاصدقائنا قبل خصومنا، كما أن مرتكزات وأسس وآليات الاختيار الحكومي في مجال تدبير المالية العمومية بعد القانونين الماليين السابقين والحالي، يضع هذا الاختيار على مستوى بنيته موضوع المساءلة بخصوص الجدوى والفعالية وانحصار المردودية، لقد كنا دائما في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن المدخل لاصلاح الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية يبدأ بإعداد ميزانيات من نوع آخر تختلف جوهريا في توجهاتها ورصد أرقامها عن البنية التقليدية التي تحكمت في إعداد الميزانيات السابقة، التي تأسست على مرتكزين اثنين، الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية من جهة وتغييب البعد الاجتماعي من جهة ثانية، تنفيذا لتوجيهات المؤسسات المالية الاجنبية وهما مرتكزات تشكلا أيضا قوام ميزانيات هذه الحكومة، ولتحقيقهما كان ومايزال الاعتماد على ستة أسس.

- الاعتماد على تصور احتمالي للثروة بأرقام وتصورات لا تعكس الحجم الحقيقي لواقع الامكانيات الوطنية في الميدان.
- الاعتماد على نفس المداخيل الثابتة ونفس الإمكانيات بالتحصيل الضريبي بناء على ترسانة قانونية قديمة ومتقادمة.
- الارتكاز على الاعتبارات الطارئة كمداخيل الخوصصة ومداخيل الخط الثاني.
- الانفصام بين السياسي والتيقنوقراطي، السياسي يرسم الاهداف والشعارات والتيقنوقراطي يرسم البنية والأرقام.
- الاعتماد على نظام ضريبي غير فاعل وغير عادل ولا يتصف بالشمولية، غير فاعل لأنه لا يسمح بالمراقبة الدقيقة للمادة الجبائية، غير شامل لأن قلة أطر التفتيش المكلفة بالمراقبة يجعل مهامهم مستحيلة، غير عادل إذ لا يعقل أن يتملص الأغلب من ذوي الامتياز والنفوذ من أداء واجبهم الضريبي كواجب وطني ولا يتابعون في حين تفرض الضرائب على شرائح مجتمعية عريضة من المواطنين بشكل غير منطقي.
- الرهان على أرباب العمل للنهوض بالمقاولة من أجل توسيع هامش الاستثمار، يواكب هذا الاختيار البنيوي للميزانية العامة غياب آليات تتبع للتحكم في الأهداف في مختلف المجالات الميدانية، وغياب آليات للتقييم والمعالجة عند الاقتضاء. ومع الأسف استمر اعتمادكم نهج التوازن المالي كأولوية في تدبير الشأن العام وتعجيل الانتظارات الإجتماعية، وها هي النتائج عارية شاخصة أمام العيان.
- ركود اقتصادي ثابت لم يتزحزح من مكانه.
- قرصنة الاهداف الحكومية من طرف مجموعة من اللوبيات الادارية وتحويل مسارها.
- قتل الابداع الهادف الى توسيع الامكانيات.
- تفاقم حجم الانتظارات.

- الاستثمار في التخلي عن الخدمات الاجتماعية والصحية.

- بورجوازية لازالت لم تعي بعد دورها، وانشغلتم أنتم بالبحث عن سراب الثقة مع باترونا تعرفون حقيقتها وطبيعة تشكلها، وتغافلتم للأسف في ترسيخ الثقة مع عموم جماهير شعبنا، مما يؤكد لمن يحتاج الى تأكيد من ذوي القرار والنفوذ أن الاستمرار في تبني المرتكزات والأسس المشكلة لبنية القانون المالي هي استمرار لنفس العناصر التي كانت تشكل بنية القوانين المالية السابقة وبالتالي لا شيء يبعث عن الاستغراب إن جاءتنا قوانين حكومة ترفع شعار التغيير على شاكلة قوانين العهد السابق مادامت الادارة القديمة باستمرار هي التي تهيء البنية والأرقام.

إن قانونكم المالي - يا السيد الوزير المحترم - هي قوانين إدارة وليست قوانين حكومة سياسية. إن الاستمرار في اعتماد هذا الاختيار المالي القائم على بنية التوازن المالي، المالي كأولوية وتعجيل الانتظارات الشعبية لهو نهج دشن منذ الثمانينات وأثبت بالملموس أنه لا يعد بالمخرج القويم لاعادة تأهيل الاقتصاد وجعله في موضع التفعيل والصون لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، بل بالعكس هو نهج وضع ويضع البلاد اقتصاديا واجتماعيا في منحى الرفع من توترات واستفحال ظاهرة النزاعات الاجتماعية وانحباس الدورة الاقتصادية وبالتالي فهو انحباس مركب سياسي واقتصادي واجتماعي. ونعرف جميعا اليوم كم كانت نتائج هذه السياسة كارثية على دول الجنوب بصفة عامة ومن ضمنها بلدنا. إن تطبيق هذه السياسات كانت كارثية على الانسان المغربي في مختلف مواقعه، وقد ازداد الوضع تفاقما بعد أن دخل النظام العالمي الجديد وثيرة أخرى وبإيقاع متسارع التي نظرا للإمكانيات المالية والتنظيمية ونظرا لشراسته ستؤدى لامحالة الى هدم كل الآليات الاقتصادية والإجتماعية القائمة، إذ لم يتم تدارك الوضع وفق تصور مجتمعي جديد يدشن العهد الجديد، يتأسسان على أسس وبنيات جديدة، دولة الحق والقانون واحترام الحريات. إعادة توزيع الثروة المغربية توزيعا عادلا، إصلاح وتغيير هياكل وأجهزة الإدارة وتجديد العلاقة بين الدولة والمواطن في أفق تحويلها الى علاقة وطنية حديثة، تصبح فيها الدولة في خدمة المجتمع وتضع قطيعة نهائية مع ممارسة الماضي القائمة على الاكراه.

- الإصلاح الزراعي والنهوض بالمجال القروي لأن نهضة المغرب تبدأ من إصلاح تعليمه ومجاله القروي.

- الإصلاح السياسي والدستوري كل ذلك بغية تأهيل المغرب اقتصاديا وعلميا ليضمن استمرار وجوده التاريخي وإعادة الاعتبار للإنسان المغربي وكرامته والنظر إليه كرأس مال وقوة دفع تنموية خلاقة. وفي هذا الإطار تشكل السياسة المالية عنصر ارتكاز تدبير مالي كفيل بتحقيق التنمية وتوفير العدالة الاجتماعية ومعالجة الأوضاع والانتظارات الشعبية وبما أن وزارة الاقتصاد والمالية هي الإطار المسؤول عن تنفيذ برامج المالية العمومية من استخلاص وادخار واستثمار وإنفاق والتي عليها يتوقف البعد التنموي فإن الملاحظ أن هياكل هذا المرفق الحيوي تم اعتمادها منذ السبعينات ولازالت قائمة وبشكل مغلق رغم ماطرأ على مجال عملها ومهامها من تغيير، فرضته وتفرضه تحولات المحيط السوسيو - اقتصادي، هذا الجمود الهيكلي أدى الى كون بعض هياكل هذه الوزارة أصبحت متجاوزة ولا تستجيب للحاجيات المستجدة والطارئة. فمديرية الضرائب مثلا المشكلة من قطاعات التسجيل والتبر والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل والجبايات العقارية لا تسمح بالمراقبة الدقيقة للمادة الجبائية، وبتنسيق كامل متفاعل ومحكم بين هذه القطاعات الأمر الذي ينعكس سلبا على المداخيل.

أما مصالح المراقبة الجبائية فإنها تعاني من قلة الموظفين، فهاته المصالح تشمل ما يناهز 300 مفتش محقق لتغطية حاجيات المراقبة بالنسبة لحوالي 68.000 شركة ناهيك عن عدد المؤسسات العمومية والشبه العمومية التي تخضع لمراقبة وزارة المالية، خاصة إذا علم الجميع أن معدل الملفات المراقبة سنويا بالنسبة للمفتش المحقق لا تتجاوز 4 ملفات، إن هذه الحقيقة لوحدها غنية عن كل تعليق فيما يخص حاجيات مديرية الضرائب لحشد هائل من الموظفين والأطر وبهذا تكون مراقبة للقطاع الخاص وحده مستحيلة، مما يؤدي حتما الى ضياع أموال طائلة لاسيما وأن النظام الجبائي للمغرب هو نظام تصريحي، ومع الأسف الشديد في الوقت الذي كنا ننتظر قرارا سياسيا يقضي من جهة إخضاع جميع الملزمين للمراقبة ومن جهة ثانية مضاعفة أعداد المفتشين المحققين تفاجئنا مديرية الضرائب بإعفاء عدد منهم من مهامهم دون مبرر قانوني معلن عنه، وفيما يخص

المفتشية العامة للمالية فقد ظلت منذ نشأتها منحصرة في دورها مشي لا يتعدى مراقبة بعض من مؤسسات العمومية التي ليست لها وزن ثقيل بالمقارنة مع مؤسسات عمومية وشبه عمومية لها مكانتها في النسيج الانتاجي الوطني، هنا نسجل بإيجاب عمل مؤسسة الوزير الأول وجهودها الرامية الى إعادة الدينامية لهذه المؤسسة، كما لا يفوتنا على هذا المستوى من النقاش أن نشير الى المجلس الأعلى للحسابات الذي ظل منذ تأسيسه حبرا على ورق الى أن منحه الدستور المعدل سنة 96 المزيد من السلط للقيام بمهامه في الرقابة التي تعتبر أساس دعم دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

دفاعا عن هذا التصور ووعيا منا بخطورة الاوضاع ودقة المرحلة، حملنا على الصبر لمدة أزيد من سنتين بتوظيف عقلنا الجماعي والجدلي المستحضر للعناصر المشكلة لواقعنا المجتمعي والسياسي حتى لا نسقط في أي مخطط مرسوم سلفا من طرف البعض، وحتى لا تعلق النتائج السلبية وفشل المرحلة على الطبقة العاملة، لقد بذلنا مجهودات كبيرة ومتواصلة لحمل الحكومة على فتح الحوار، ضغطنا على أنفسنا وعلى قواعدنا بهدف التوصل الى نتائج تفاوضية من دون خسارة لاسياسية ولا اجتماعية، لكن بعد أن خاب أملنا في هذا المنحى لربح المرحلة وفتح آفاق جديدة وواعدة، ومن أجل إعطاء بلادنا فرصة أخرى للانطلاق، قررنا كمركزية نقابية مع إخواتنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب خوض إضراب عام وطني يوم 25 أبريل 2000 لفرض حضور الملف الاجتماعي باعتباره مدخلا للإصلاح الديمقراطي بكل أبعاده، ذلك الإصلاح الشمولي الذي ينشده كل شرفاء هذا الوطن، وبالفعل لقد شكل شهر محرم لحظة الملف الاجتماعي بامتياز حيث غطى الحوار الاجتماعي، أسبوعا كاملا، عبرت فيه كل الأطراف عن آرائها ومواقفها من المسألة الاجتماعية، وأثمرت هذه اللقاءات والمفاوضات اتفاق 19 محرم الذي بالرغم من تواضع نتائجه خاصة المادية منها، فإنه ومع ذلك دشن إمكانية جديدة لانطلاق حوار اجتماعي شمولي وبنفس جديد، نحن متجندون لانجاحه بكل الآليات والوسائل، بما فيها العودة الى تنفيذ الإضراب العام المؤجل، لا نخفيكم أن أملنا قد خاب في السياسات التي اعتمدت تعلق الامر بتوجهات المرتبطة بالاصلاح أو بآليات الإصلاح، فالاستقرار الاجتماعي اليوم والذي بات رافعة أساسية للتنمية يقتضي إعطاء الاولوية للملف الاجتماعي، مما هو تطبيق للسلم المتحرك للأجور وخلق وتوسيع شباك اجتماعية واستقرار الشغل وضمان التعليم والصحة للجميع وكخدمة عمومية، وهذا بالضبط ما انتهجته الحكومات الديمقراطية عبر العالم وخاصة الديمقراطية الاجتماعية وعيا منها بدقة المرحلة والطبيعة الانتقالية التي يعيشها العالم، والتي تفرض وبالضرورة إعطاء الأولوية القصوى للرأس المال البشري.

إذن وعلى خلاف العديد من القراءات والتأويلات المغرضة يمكننا اليوم كطبقة عاملة وكمركزية نقابية مناضلة أن نفتخر باعتزاز أننا ومرة أخرى استطعنا أن نعيد القطار الى نقطة انطلاقه السليمة، وما نتمناه هو أن تستخلص الحكومة هذا الدرس العميق الوطني والتاريخي لتفتح آفاقا جديدة لشراكة كاملة فيما يخص تحديد مصير الوطن، إن على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو على مستوى تخليق الحياة العامة والدفاع عن المال العام بالضرب على أيدي اللصوص والسماسرة والمضاربين الذين لا هم لهم سوى سرقة كل الأهداف النبيلة، مثلما وقع على البرنامج الحكومي القاضي بالتضامن والمؤازرة الموجهة للمجال القروي تخفيفا على المواطنين من وطأة الجفاف، ومحاسبة المسؤولين عن الاختلالات المالية التي عرفتها جملة من المؤسسات كالقرض العقاري والسياحي، القرض الفلاحي، البنك الشعبي المركزي، صندوق الضمان الاجتماعي، والعديد من الجماعات المحلية والقروية الى آخره، واللائحة طويلة، وحملهم على استرداد أموال هذه المؤسسات وتقديمهم للعدالة كي تقول كلمتها المنصفة لحق البلاد في مالها العام، وها أنتم اليوم تجدون أنفسكم مضطرين الى ضخ هذه المؤسسات بجزء هام من المال العام كان الأولى توجيهه لتمويل مشاريع استثمارية جديدة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تلك كانت إجابتنا على الأسئلة الموضوعية التي سقناها في مطلع هذه المداخلة، وقوفا عند السياق ولحظته وحصيلته وآفاقه المأمولة، إنها إجابة تشكل مجرد رؤوس الاقلام المشكلة لبديلنا الكونفدرالي في اختياركم، وهو بديل يرتكز على معانقتنا اليومية لواقعنا المجتمعي، ويسترشد برؤيتنا وتحاليلنا لأوضاع بلادنا وما يحيط بها من تحولات جهوية ودولية، إنها إشارتنا الجديدة الموجهة لهذه الحكومة عليها تتدارك الوعد والموعد وتبصم المرحلة بالبعد الاجتماعي المأمول خدمة لبلدنا ولشعبنا العظيم الذي يستحق كل تقدير واحترام، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الان للمستشار السيد المهدي الطنجي، عن الوسط الاجتماعي.

**المستشار السيد المهدي الطنجي :**

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

أتشرف باسم مجموعة الوسط الاجتماعي بمناقشة مشروع القانون المالي للفترة الممتدة من فاتح يوليوز الى 31 دجنبر 2000، وفي هذا الإطار اود في البداية أن اوضح أنها فرصة أيضا بالنسبة لمجموعتنا وهي لسان حزب الوسط الإجتماعي الذي لم يحظ بشرف مناقشة التصريح الحكومي سواء الأول أو الثاني نظرا لظروف خاصة تغلبنا عليها بفضل نزاهة القضاء الاداري، قلت هي فرصة للتعبير عن مواقفنا من السياسة العامة للحكومة من خلال مناقشتنا للسياسة المالية باعتبارها آلية لتطبيقه بامتياز.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لا يمكن مناقشة مشروع القانون المالي بدون ربطه بالتصريحين السابقين للحكومة وكذلك بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب حتى يتسنى لنا التقييم الواقعي والموضوعي للوضعية العامة أو القطاعية، وعلى هذا الأساس استبشر الشعب المغرب خيرا عند دخول المغرب تجربة سياسية جديدة جعلتنا نعيش مرحلة انتقالية سواء على مستوى الممارسة السياسية أو التصورات الجديدة لسياسة اقتصادية ومالية تقترب من الواقعية شيئا فشيئا، من حقنا اليوم وبعد مرورّ سنتين ونصف على تنصيب الحكومة أن نتساءل ونساءل الحكومة عن الواقع العام. فإذا كانت الحكومة تعتبر التصريح الاخير للوزير الأول أمام البرلمان مرجعا للعمل الحكومي فهل يمكن اعتبار مشروع القانون المالي الية حقيقية لتنفيذه.

السيد الوزير،

نريد الوقوف على أهداف السياسة الحكومية في إطار مشروع قانون المالية أو ما اصطلح عليه بالاختيارات السياسية المعتمدة وذلك من خلال نقطتين:

**1. انعاش الشغل بواسطة الرفع من الاستثمار والنمو الاقتصادي**

بعيدا عن أي مزايدة، يعتبر الشغل هاجس جميع الأسر المغربية، فالبطالة انهكت الجميع وشردت عائلات ودفعت بالعديد من شباب هذا الوطن الى ركوب قوارب الموت، والمؤسف جدا بأننا نتميز عن غيرنا بارتفاع البطالة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا وكأننا أصبحنا نعرف تضخما للكفاءات ولنا قطاعات راقية منظمة تنظيما كاملا، فهل يكفي الحديث عن المناصب المالية المعتمدة في مشروع القانون المالي حتى نتحدث عن انعاش تشغيل الشباب؟

إن العدد هائل وضخم والنسبة مرتفعة دون حاملي الشهادات، فهل استطعنا من خلال تشجيع المقاولات الخاصة من التخفيف من حدة البطالة. قد لا يمكن إنكار ما قامت به الحكومة في هذا الإطار ولن نعتبرها خطوات محتشمة لا ترقى الى مستوى الاجراءات القطعية الحقيقية الرمية الى إنعاش قطاع التشغيل خصوصا عند غياب تعاقد حقيقي بين الدولة والمقاولات قصد تشجيعها تشجيعا حقيقيا مقابل المساهمة الفعلية في التشغيل. أما على مستوى تمويل المشاريع

الصغرى والمتوسطة فالنتائج بادية للعيان فالفوائد انهكت الشباب دون الحديث عن غياب الشفافية واستمرارية الزبونية في منح قروض لاناس دون اخرين.

السيد الوزير،

في زمن الحديث عن محاربة البطالة وفي عهد حكومة قد نتفق معها في أشياء معينة ونختلف في اخرى هناك عمليات تسريح للعمال في مجموعة من القطاعات والمؤسسات، تسريحا تعسفيا بقيت الحكومة مكتوفة الأيدي أمام العديد من الحالات ضاربة بعرض الحائط كلما التزمت به. ولكن المخجل السيد الوزير هو ما عرفته وزارة الاتصال عند تشريدها لمجموعة من الموظفين الفعليين والواقعيين بقوة القانون وبحجج دامغة، عرضت بذلك أكثر من 30 عائلة للضياع والتشرد ضدا على القانون، فالوزير المعني بالأمر يعترف أمامنا بوضعيتهم كموظفين بالوزارة ويمنعون من ولوج مقرات عملهم ويحرمون من صرف رواتبهم، فمن أين لهم أن يعيشوا وهم أسر لم تجد من يعولها، فنعم الرعاية الاجتماعية، ونعم التآزر الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

الكل يريد أن يساهم في تأهيل اقتصادنا بل وخلق اقتصاد وطني حقيقي وجعله قادرا على الوقوف أمام الهزات التي أصبحت تواجهها اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو ولكن ماذا قدمنا وهيئنا للوصول الى غايتنا؟ هل استطعنا تحقيق الثقة اللازمة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والمستفيدين؟ لاشك أن هناك مبادرات إيجابية لكنها تصطدم بعراقيل بنيوية وأخرى ذاتية لكل فاعل. فرغم الاجراءات التي اتخذت في مجال الاستثمار وتقنينه وتشجيعه فلازلنا نعاني من تعقيد للمساطر وبيروقراطية متوحشة تجهض كل فرصة لتدعيم الاستثمار المنتج المساعد على فك الأزمات الاجتماعية، لذلك نحن بعيدون كل البعد عن خلق الثقة المنشودة بين جميع الأطراف الفاعلة في النسيج الاقتصادي الوطني، فالأمل إذن في النتائج المرجوة من اللجنة الملكية المكلفة بالإشتثمار كي تقود قافلة إصلاح الاقتصاد الوطني وتدعيمه بالإستثمار الوطني والأجنبي المنتج القادر على التخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية الإقتصادية ومسايرة الإقتصاد العالمي. إن تأهيل الإقتصاد رهين أيضا بإصلاح النظام البنكي وتقويم بعض المؤسسات المالية وتدقيق حساباتها حتى لا تصبح عرضة للنصب والابتزاز وسبب إثراء شريحة اجتماعية على حساب أخرى، فإذا لم تتحرك الجهات الوصية فإننا سنجد هذه المؤسسات في القريب العاجل أمام القضاء وفضائح مالية بالجملة تسئ لسمعة المغرب وتهدم ما يبنيه شعب بكامله.

يجب توجيه هذه المؤسسات المالية نحو تدعيم المقاولات الصغرى وتشجيع المقاولين الشباب بفوائد صغيرة ومساطر مبسطة وتوجيهها نحو خلق مناطق صناعية خصوصا بالبوادي. إن الحديث عن الاستثمار يحيلنا مباشرة للحديث عن أهمية الديبلوماسية الاقتصادية التي أصبحت تنهجها الحكومة مؤخرا وذلك وفقا للخطوات الحثيثة التي يسنها أمير المؤمنين اعزه الله ونصره، الذي من خلال زياراته الأخيرة لعدد من الدول استطاع تدعيم الاقتصاد الوطني وتحويل جزء مهم من الديون الى استثمارات هامة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي الذي من شأنه الى جانب الراسمال الوطني أن يمتص النسبة المرتفعة للبطالة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

والسادة المستشارون،

إذا أمنا بمحدودية استيعاب الإدارة العمومية لهذا الكم الهائل من الشباب حاملي الشهادات وغيرهم، فقد كنا ننتظر إجراءات حقيقية في إطار مقاربة جديدة للتدبير الإداري وتنفيذ ما التزمت به الحكومة من ميثاق حسن التدبير القاضي بمحاربة كل أشكال الانحراف واستغلال النفوذ والتسيب وتدبير المال العمومي وفق مبادئ الدقة والشفافية والإقتصاد.

فهل استطاعت الحكومة إلغاء الامتيازات ؟ وتقليص الأجور العليا ؟ كما التزمت به أم أننا سنظل ننتظر المراجعة المنشودة لنظام المرتبات وفق معايير تعتمد على قيم العدالة والاستحقاق والمردودية.

السيد الوزير،

إن الإصلاح الإداري يقوم في اعتقادنا علي فلسفة واضحة بإرادة قوية وإمكانيات مادية وبشرية في مستوى حساسية المرحلة.

**2. الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية :**

تحتل القطاعات الإجتماعية المحور الأساسي في أي سياسة حكومية أو أي قانون مالي وفي أي نظام سياسي، ولا يمكن الحديث عن سياسة اجتماعية حقيقية دون تحقيق توازن مجتمعي ملموس والتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية ومحاربة الجهل والفقر والأمية واستفادة الفئات الغير المحظوظة من الخدمات الأساسية للدولة. وفي هذا الإطار نثمن العناية المولوية بقطاع التعليم وإعطاءالأهمية الكاملة الرامية الى إصلاحه وجعله مرتبطا بالمجتمع ومؤسساته الاقتصادية والمالية. فميثاق التعليم الذي صادق عليه البرلمان المغربي في شكل ترسانة من القوانين سيبقى حبرا على ورق لأن الإمكانيات المرصدة لقطاع التعليم هزيلة جدا مقارنة مع أهميته الإستراتيجية والنتائج المنتظرة منه على المدى المتوسط ،إلا أن الميثاق سيبقى رهين بمدى فاعلية مصادر التمويل باستثمار وتسخير للإمكانات التي توفرها القطاعات الأخرى والمؤسسات والمنظمات والجمعيات، ولكنها خطوة جريئة في مسيرة عقلنة وتحسين أداء نظامنا التعليمي. إلا أن هذا الإصلاح يصطدم بواقع موظفي قطاع التعليم من إداريين ومعلمين وأساتذة، الذين يعيشون على حافة الفقر رغم ما قد يقال عن تحسين وضعيتهم المالية والمعنوية، إضافة الى عجز المؤسسات التعليمية عن استيعاب طالبي التربية والتكوين بالشكل المطلوب، ولكن إيمانا منا بأهمية القوانين الجديدة المرتبطة بقطاع التربية والتكوين ، فإننا لن نصدر أية أحكام قيمة في انتظار التطبيق الفعلي لتلك النصوص، أما قطاع الصحة السيد الوزير فيكفي أن نقف على الميزانية العامة للوزارة المعنية وحجم المناصب المالية المرصدة لها لنعلم الأهمية التي تحتلها صحة المواطنين في السياسة العامة للدولة، فالوزير يشتكي من قلة الاعتمادات والمواطن يعاني من غياب التغطية الصحية والتجهيزات وقلة الاهتمام. إلا أننا ننوه بالاعفاءات المرتبطة ببعض أدوية الأمراض المزمنة كالسكري ومرض الفشل الكلوي ولكن السيد الوزير رغم أهميته يبقى هذا القطاع بعيدا في سياسة الحكومة عن برامج الاولويات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة و السادة المستشارون،

لا نغالي إذا قلنا بأن المغرب بادية حضرية على اعتبار أن نسبة كبيرة من المغاربة تعيش بالقرى والمداشر، واقتصادنا فلاحي. على هذا الأساس من المنتظر أن تحظى البادية المغربية في السياسة الحكومية وقوانينا المالية بحصة الأسد من الاعتمادات الممنوحة للقطاعات الضرورية، فلازلنا لم نرفع الحصار على مجموعة من المداشر والقرى المعزولة لانعدام الطرق والتجهيزات والماء الصالح للشرب والكهرباء والمدرسة والمستوصف والدعم الزراعي... إلى غير ذلك بالنسبة للكهربة القروية، كما يعلم إخواني رؤساء الجماعات القروية والحضرية، أن هناك مجموعة من الجماعات الفقيرة جدا التي تعرف عجزا دائما في ميزانيتها يستحيل معه القيام بأية خطوة في اتجاه كهربة الجماعة بالإضافة الى فقر ساكنتها وعدم القدرة على المساهمة ولو بواحد في المائة من تكلفة المشروع، وبالتالي نحكم على هذه الجماعات الفقيرة وعلى ساكنتها المعدمة والمنهكة بفعل غياب ابسط شروط الحياة، أن تعيش في ظلام أبدي. بالنسبة لتزويد القرى بالماء الصالح للشرب، واطلاقا من واقع البادية المغربية وطبيعة المناخ الذي عرفه المغرب في السنتين الاخيرتين فإننا نوجه انظار الحكومة الى الخصاص الحاصل في الماء الصالح للشرب في العديد من المناطق وبعض الاحياء الفقيرة بالمدن، فالفقر الذي ينخر جسم العديد من المواطنين يعتبر عائقا أساسيا أمام مساهمة المستفيذين في الشراكة بين المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والجماعات.

لذلك السيد الوزير نريد معاملة تفضيلية للمستفيدين من القرى والضواحي الفقيرة حتى يتم تجنب الكوارث البيئية والصحية الناتجة عن غياب الماء الصالح للشرب وأبسط شروط الحياة. أما بالنسبة لتهيئة المجال القروي فإن البدوي لم يلمس بعد أي تغيير في محيطه باستثناء بعض المبادرات البسيطة جدا وخصوصا القرى القريبة أو المحادية للمجالات الحضرية، فلا تزال مجموعة القرى منعزلة وتفتقر لابسط التجهيزات وتصطدم دائما بفقر سكانها وعدم قدرتها على المساهمة في أي مشروع تشارك لتحسين المجال وشق وتعبيد الطرق وربط القرى فيما بينها وبين الطرق الوطنية.

السيد الوزير،

إن الحديث عن العالم القروي يحيلنا أوتوماتيكيا الى الموضوع الأم للاقتصاد الوطني وهو الفلاحة ركيزة الحياة اليومية للمواطن المغربي.

لن نعود الى تذكيركم بوضعية القطاع الفلاحي، فقد قمنا الى جانب جميع المستشارين باختلاف مشاربهم السياسية بتشخيص الوضع العام من خلال الوضعية المزرية التي يعيشها الفلاح المغربي البسيط، لن نناقش المحيط الدولي وما عرفه من تحولات مست بشكل مباشر القطاع الفلاحي ومنتوجاته واثرت فيه بشكل سلبي، ولكن المحيط الوطني لم يخلق المناعة الكافية لحماية قطاعنا الأكثر حيوية لن نحدثكم عن الجفاف وآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الفلاح والبادية، والشعب المغربي عاش ويعيش الازمة فماذا أعدت الحكومة من اجراءات فعلية للتقليص والتخفيف من حدة نتائجه السلبية والقاتلة؟ هل ستستمر الحكومة في الحديث عن المقاربة الجديدة بخصوص التحكم الاقصى في الماء واللجوء إلى السقي التكميلي للحبوب وعن دعم البحث الزراعي وتحقيق التراكمات المعرفية والتكنولوجية وتشجيع الفلاح على امتلاك المنتوج التكنولوجي؟

السيد الوزير،

الكل يتفق أن هناك مجموعة من المشاكل التي تعوق تنمية الاقتصاد الفلاحي الوطني بداية من ثقل تكلفة وسائل الانتاج وارتفاع تسعيرة الطاقة وضعف التمويل، وفي هذا الإطار تبقى المؤسسة الوحيدة التي من المفروض مساعدة الفلاح، عاجزة عن تلبية الرغبات المالية للفلاحين واثقالها لكاهل الفلاح البسيط بالمديونية والفوائد المرتفعة خصوصا بفعل خارج عن إرادتهم والمتمثل في الجفاف. وعلى هذا الأساس ننادي بإعادة جدولة الديون بالنسبة للفلاحين الحقيقيين وإعفاء البسطاء منهم من الفوائد الكبيرة.

السيد الوزير،

نريد فقط الاستفسار عن مسألة نعتبرها جوهرية والمتمثلة بالاقتناع الكامل لذا الجميع بأهمية القرض الفلاحي ولكن ماهي الأسباب التي جعلت الدولة تعزف عن التدخل وانقاده كما فعلت بالنسبة للقرض العقاري والسياحي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

قد نتفق معكم في وجود إرادة للتغيير وخلق شروط صحية للنهوض بالإقتصاد الوطني ولكن هناك مجموعة من العوائق ذاتية وموضوعية. فهاجس التوازن المالي باعتباره عاملا حاسما في تقوية التوازنات الماكرو اقتصادية الضرورية للتنمية وجلب الاستثمار الأجنبي، يطغى كمفهوم على الموازنة الحالية، فالحاجيات كبيرة ومتعددة والإمكانيات المعتمدة ضئيلة مقارنة مع الطموحات فانسجاما مع قناعتنا في حزب الوسط الاجتماعي الرامية الى الانخراط الكلي في تحديث هياكل الدولة وبناء مؤسسات تمثيلية حقيقية قادرة على تهيئ الظروف الصحية الملائمة لخلق اقتصاد وطني حقيقي، وإيمانا منا أيضا بضرورة نهج آليات وسبل جديدة ومقاربات علمية في التعامل مع القضايا الاجتماعية انسجاما مع تصوراتنا. فإننا للأسف لم نجد في مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته الإجراءات الحقيقية التي من شأنها إحداث التغيير الإيجابي الذي ينشده الشعب المغربي وراء عاهله الملك الشاب نصره الله وأيده. وحتى لا نعتبر عائقا أمام إرادة التغيير المتوفرة لدى الشعب وبعض مكونات هذا المجلس ، فإننا تعلن امتناع مجموعة الوسط الاجتماعي عن التصويت على مشروع القانون المالي، والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد تيتنى العلوي باسم الاتحاد العام للشغالين . أذكر بأن أمام **المجلس 3 تدخلات، كل تدخل يستغرق 10 دقائق.**

**المستشار السيد محمد تيتنى العلوي :**

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخت، الاخوة المستشارين،

يشرفني باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وفي إطار مناقشة مشروع الميزانية من فاتح يوليوز الى 21 دجنبر 2000، ان أسجل للحكومة الايجابيات التالية :

1. كونها استطاعت التحكم في التوازن الاقتصادي.
2. كونها استطاعت التحكم في المديونية وذلك بانزالها الى 17.5٪ مليار دولار.
3. كونها تمكنت من العمل على استقرار الادخال بالعملة الصعبة في مستوى مقبول.

وهذه السياسة كان من نتائجها :

- حصر التضخم في نسبة 1٪.
- حصر عجز الميزانية في نسبة 2.3٪.
- تقوية الادخارالداخلي العمومي نجم عنه تحسين نسبة 3,7% من الادخار العمومي الشمولي الذي تسبب أيضا في تثبيت 7 نقط من نسبة التكوين الخام من رأس المال الثابت وهو ما حسن نسبة الاستثمار ب 24٪ ، هذه بعض الإيجابيات للعمل الحكومي ومنها أيضا الاعمال المرافقة والتي تعرضت لمحاولة تحسين المناخ التشريعي وأخص بالذكر:

1. مدونة الاحوال الشخصية
2. قانون المنافسة .
3. حريات الاسعار

نتمنى أن تتوالى هذه الاعمال على وجه السرعة الفائقة للمزيد من استكمال الشروط الفورية نتمنى الاسراع بقانون الشباك الوحيد وقانون التحكيم التجاري، وقانون حول الوكالة العقارية وغير هذا كإعادة النظر في القوانين الجبائية.

السيد الرئيس،

انه من الانصاف تسجيل الإيجابيات، ومن باب الانصاف كذلك تسجيل السلبيات لأننا نريد اقلاعا اقتصاديا يحقق نسبة من النمو مهمة ومستديمة، لاننا نريد الخروج من الرتبة 125 من سلم الترتيب العالمي للدول، إننا نريد ل 50٪ من الاميين أن يتعلموا أننا نريد تقليص الفوارق الصارخة بين الافراد والجهات، لأننا نريد عالما قرويا بعنصره البشري رجالا ونساء، قوي بيد عاملة مؤهلة قادرة على الصمود في وجه الجفاف، حتى تبقى ملتصقة بالأرض ومستقرة بها. لذلك عندما نضع تحليلا موضوعيا دقيقا على هذا المشروع الذي هو مبادرة حكومية تحدد في الغايات والوسائل، نجد ما يلي:

1. نسبة النمو المرتقبة ضعيفة الشيء الذي سيزيد من أعداد العاطلين رجالا ونساء.
2. نسبة استطلاع الأراضي الزراعية بتقوية ومضاعفة المساحات السقوية ضعيفة وستبقى فلاحتنا تحت رحمة التقلبات الجوية.
3. إزالة الحواجز الجمركية بمفعول الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ، سيتسبب في نقص 2.5٪ من الناتج الداخلي الخام أي زيادة العجز في الميزانية لتقلص المداخيل، مما سيدفع الحكومة إما للاقتراض الداخلي أو الخارجي.

ومن سلبيات هذا المشروع أيضا أنه لا يسعى لتوسيع الوعاء الضريبي بشكل واضح، كإعفاء الضريبة على الأراضي الغير المبنية وهذا سيشجع المضاربات العقارية، كما أن تخفيض الباتنتا والضريبة الحضرية سيضر بالمالية الجماعية. لذا نقول للحكومة التي نحن منها ومعها بلسان الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأننا نتمنى أن يزول الطابع الانتقالي عن القوانين المالية وأن يكون هذا المشروع هو آخرها، ونقول لها من باب التذكير والغيرة المشتركة، فمن هنا لسنة 2010 سنواجه اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، فعلى الحكومة أن تعمل على تأهيل القطاع الإنتاجي أي الاستثمار في القطاعات الانتاجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إننا نقول للحكومة بأن التأهيل يحتاج الى مجموعة من الشروط الأساسية ومنها التكوين وهذا يقتضي ربطه بالبحث العلمي أي بتشجيع الاتفاق عليه حتى نصبح يوما منتجين للتكنولوجيا لا مستهلكين لها فقط، ونقول لها بأنه لابد لها من الانتباه الى مجموعة من القطاعات التي عرفت تراجعا كقطاع التصدير الذي فقد نقطة من متوسط وتيرته النموذجية وقطاع النقل الذي تراجع بنسبة 4٪ وقطاع التجارة الذي سجل تراجعا بنسبة 6٪ وقطاع المعادن الذي سجل 3.6٪ كعجز إلى آخره من القطاعات.

إننا نريد للحكومة أن تنهج ولن يتأتى هذا إلا بالصورة الشمولية ومعالجة كل مواقع الخلل والابتعاد عنه، إننا نريد للملايين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر أن يأكلوا الخبز واللحم والفواكه ، إننا نريد جميعا والحكومة كذلك تلبية 300 ألف طلب شغل سنويا لامتصاص البطالة. إننا نأمل السنة القادمة بحول الله أن يكون لمشروع الميزانية

طابع اقتصادي واجتماعي أقوى سأتحدث وسأتحدث عنه الآن من منظور مركزيتنا ، لاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد مستوى العجز الذي تعاني منه الشغيلة المغربية، عجز في الأجور عجز في التغطية الصحية عجز في السكن الاجتماعي وذلك لاعتبار اليد العاملة مجرد بضاعة تشترى كما تشترى الآلة، عجز تسبب فيه غياب مطلق لمنظور واضح المعالم والأهداف، ماهو حاضر ومستقبل الشغيلة المغربية التي ضحت لعقود متعددة بالحرمان والتحمل والإقصاء والتهميش مقابل بناء صرح النسيج الانتاجي؟

صحيح أن الحكومة الحالية تهتم أكثر من غيرها بظروف العمال والموظفين، ولذلك فلقد تجاوبت مع بعض المطالب وذلك على طاولة الحوار التفاوضي مع إخواننا في الكنفدرالية في أبريل الماضي وتم التوقيع بين الفرقاء على اتفاق 19 محرم 1421. ولذلك فإن الشغيلة المغربية تنتظر الاستمرار في التطبيق الذي بدأ في بعض ما اتفق عليه ولاتزال نقط أخرى عالقة منها:

- وضع الآليات بصفة نهائية في جو من التوافق لبعض نزاعات الشغل.
- الانكباب كذلك على وضعية المقاولات المتأزمة ومساعدتها على استرجاع نشاطها.
- فتح الورشة الكبرى في السكن الاجتماعي وفي التغطية الصحية وفي خلق صندوق التعويض عن البطالة وخلق عدالة ضريبية.
- نحن نعلم أن الضرائب التي يؤديها الأجراء أكثر من الضرائب التي يؤديها غيرهم.

ومن باب التضامن والتآزر والمجتمع المتكامل الذي ينادي به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وما قدمه ويقدمه من أعمال واضحة في هذا المجال نطرح السؤال ، مجرد سؤال ألم يحن الوقت بعد في سن ضريبة على الثروات الكبرى؟ I.S.F ثم إن الشغيلة المغربية أيضا بحاجة الى إصلاح جذري للوظيفة العمومية واعتبار التوظيف استثمارا في العنصر وبالعنصر البشري. وكذلك لابد من إصلاح نظام التقاعد سواء في السنين أو نسب الاحتساب أو الصقف المحتسب حتى لا يبقى في سقف واقف في 5500 درهم وفي 70٪ كحد أعلى، لذا فإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أمر أصبح لا يمكن أن يتحمل المزيد من التسويف في قوانينه وتبويب مصاريفه ودوره في فرض القانون المتعلق بإجبارية التسجيل فيه... هذا ما يسمح به الوقت المخول لنا ونحن معكم ندعمكم كطبقة شغيلة فدعموا هذه الطبقة لأنها محط تقدير بمجهودها وكفاحها، ومحط تقدير من طرف مولانا أمير المؤمنين علينا جميعا بتطبيق الشراكة بين الفرقاء لرفع تحديات العولمة والشمولية وهذا ممكن بتقوية الاستثمار وسن الادخار الاجباري وترشيد النفقات والمزيد من التكوين والتأهيل ودعم الاجور وتقوية الخدمات الأساسية وحفز المقاولات الصغرى والمتوسطة. وكل هذا وغيره يدخل في إطار السياسة الاجتماعية والإقتصادية والمالية العارفة أين تسير؟ وكيف تقتحم الاسواق الجديدة ؟وكيف ندمج في العالم المعولم لنكون أيضا نحن يوما معولمين لامجرد معولمين فقط. والسلام عليكم.

**السيد أحمدالقادررئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد جامع المعتصم على الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. الآن الاسماء التي أتوفر عليها، كاين

- السيد عبد الرحمان بيجي باسم نقابة الحزب الديمقراطي
- السيد جامع المعتصم باسم الاتحاد الوطني للشغل.

الآن الكلمة للسيد جامع المعتصم، على الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

**السيد المستشار جامع المعتصم :**

شكرا السيد الرئيس،

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أشارك في مناقشة مشروع القانون المالي للاشهر الستة المقبلة باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وسأنطلق في

ذلك من خلال الانشغالات الرئيسية التي عبرتم عنها في هذا المشروع، أي عبرت عنه الحكومة في هذا المشروع.

**أولا**، فيما يتعلق بالتآزر مع العالم القروي، إن بادية المغرب قد تشهدت تهميشا ممنهجا لعدة عقود ساهم في جعلها محرومة من كل التجهيزات والبنيات الأساسية الكفيلة بإدماج العالم القروي في التنمية الشاملة وزادت معاناة هذا العالم بتوالي سنوات الجفاف ، فماذا قدمتم كحكومة لسكان العالم القروي؟ لقد عبأتم من خلال هذا المشروع مبلغ 6.5 مليار درهم كاعتمادكم لإنجاز بعض المشاريع الاستعجالية، غير أننا نعتبر هذا الاعتماد غير كاف للحاجات الملحة ومنها أبسط شروط الحياة ممثلا في توفير الماء الصالح للشرب، فمن الذي كان بالإمكان تقديمه للعالم القروي، لقد أحيي جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ووفقه سنة التضامن الاجتماعي من خلال تدشين مشاريع تنموية في كثير من المناطق التي كانت مهمشة وكنا نأمل أن تعمل الحكومة ومختلف فعاليات المجتمع على تعميق هذه السنة الاجتماعية باعتبار ذلك حقا من حقوق المستضعفين مصداقا لقول الرسول ﴿ﷺ﴾ «والله لا يؤمن من بات شبعان وجاره جائع».

فكيف يحق لنا أن ننظم مثلا الحفلات المكلفة ونقيم السهرات الصاخبة أحيانا في مدننا ونحن نعلم أن في بلادنا مواطنون إخوان لنا يكدحون كل يوم من أجل أن يحصلوا على جرعة ماء لسد رمقهم وعلى حفنة شعير لإنقاذ ماشيتهم، انكم في الحكومة مسؤولون عن توعية المواطنين وإشعارهم بمسؤولية التكافل على أن تقدموا الدليل من أنفسكم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن تنشيط الاقتصاد الوطني الذي حددتم كأحد العناصر الرئيسية لهذا المشروع قد دفعتم إليه من خلال:

**أولا**: الرفع من الاستثمار العمومي والشروع في برنامج الاستثماري المعتمد في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية.

**ثانيا**: من خلال اتخاذ تدابير ضريبية مشجعة للاستثمارات العقارية والفندقية، غير أنكم لم تبادروا الى مراجعة شاملة لنظامنا الضريبي الذي يثقل كاهل الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط من العمال والموظفين وصغار التجار، ونؤكد لكم مرة أخرى- السيد الوزير- أن هذه الفئات هي التي تخضع بالضبط أكثر من غيرها في تحصيل هذه الضرائب ومازالت حالات التهرب الضريبي تسجل وبأساليب متنوعة وملتوية.

أما فيما يتعلق بالتركيز على البعد الاجتماعي فلقد لخصتم التدابير ذات البعد الاجتماعي في تعميم الاجراء الاستثنائي للترقية الداخلية ليشمل كافة الموظفين وفي تمكين بعض الموظفين من تسبيق مالي بدون فائدة لاقتناء سكن اجتماعي، وإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر هذه الاجراءات جزءا من الالتزامات التي كان ينبغي على الحكومة أن تفي بها دون من ودون احاطتها بهالة من الحوار المفبرك وفي هذا الإطار نسجل قصور آلية الحوار الاجتماعي التي تعتمدونها لارتكازها على منهج الاقصاء والتوجه نحو تكريس الرأي الواحد والتوجه الواحد وهو منهج لا يخدم في شيء الاجماع والتوافق حول المصلحة العليا للبلاد، فكيف يحق لكم اقصاء منظمات نقابية مثلا ممثلة في البرلمان من الحوار الاجتماعي وهي التي تشارك في كل المؤسسات الدستورية؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير ،

السادة المستشارون،

فيما يتعلق بالإصلاحات البنيوية في الادارة والتعليم والعدل لازالت ادارتنا مع كامل الاسف لم تستطع ان تجسد بعد مبدأ التخليق ولا ميثاق حسن اللذين عبرتم عنهما في التصريح الحكومي، كما أنها لم تقارب بعد تمثل المفهوم الجديد للسلطة كما حدده جلالة الملك، لتستمر بذلك ظواهر الرشوة والزبونية والمحسوبية والحزبية احيانا في اسناد بعض المناصب والوظائف وتفويت بعض الامتيازات وغيرها، ونفس الظواهر الفاسدة تنخر جهاز عدالتنا مما يضيع حقوق المتقاضين بسبب تعقد المساطر وفساد ذمم بعض من ينتسبون الى هذا القطاع، أما في مجال التعليم فإننا في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعبر عن تخوفنا من أن تخطئ بلادنا الموعد مع إصلاح حقيقي لنظام التربية والتكوين يرتكز على التشبث بمبادئ العقيدة الاسلامية ويجسد

خصوصيات هويتنا الثقافية والحضارية، ويبرر تخوفنا التهميش الكامل لرجال ونساء التربية والتكوين وعدم اشراكهم في تسطير الاجراءات وصياغة المناهج والبرامج، ويبرر ذلك أيضا التباطؤ في تسوية أوضاع مختلف موظفي قطاع التربية والتكوين لتحفيزهم من أجل الانخراط الواعد في مسلسل الاصلاح، كما يبرر ذلك أيضا غياب خطة للتعبئة والتحسيس تمكن من الوعي بتوجهات الاصلاح وبالثغرات التي تحتاج الى تصويب وتقويم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إننا نغتنم مناسبة مناقشة المشروع هذا القانون المالي لندعوكم ونحملكم المسؤولية أمام الله أولا وأمام المواطنين ، ندعوكم للاجتهاد المتواصل والمستمر لملائمة قوانينا مع ثوابت هويتنا الاسلامية، مما يتطلب تصفية هذه المشاريع من الموارد المحرمة شرعا لأن آثامها وآثارها الاجتماعية المدمرة أكبر من نفعها.

**ثانيا** : ندعوكم الى التزام الشفافية عند اعداد هذه القوانين حتى نتمكن كمؤسسة دستورية تشريعية من مراقبة كل موارد الدولة بما في ذلك اعتمادات التعاون الدولي ومختلف موارد المؤسسات العمومية.

**ثالثا**: ندعوكم الى التزام النزاهة عند تنفيذ مقتضيات هذه القوانين وتفعيل فصوله ومواده حتى تتحقق الاهداف المسطرة.

**رابعا** : ندعوكم الى التواصل بصدق مع المواطنين وخاصة مع ضحايا البطالة من المعطلين حاملي الشهادات ومع العمال الذين يفقدون مناصبهم بسبب جشع بعض أرباب العمل أحيانا أو بسبب تلك الادارة ومنها وزارتكم السيد وزير الاقتصاد والمالية التي لم تنصف عمال شركة السكر بأكادير ، الذين تعرضوا لطرد تعسفي طال أمده أكثر من سنة ونصف ، أن هذه الشركة يديرها صندوق الضمان المركزي الذي يخضع لوصايتكم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنتعامل مع ذلك بإيجابية مع أغلب فصول مشروع هذا القانون غير اننا سنمتنع عن التصويت لكل فصل نعتقد مخالفته لمبادئنا، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس** :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم السي ادريس مرون باسم اتحاد النقابات الشعبية، الكلمة لكم في إطار 10 دقائق السيد المستشار.

**السيد المستشار ادريس مرون :**

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

يشرفني باسم المأجورين الذين امثلهم بهذا المجلس والمنخرطين تحت لواء اتحاد النقابات الشعبية أن أعبر للحكومة وللرأي العام الوطني عن عدم رضانا للنتائج المحصل عليها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفي الميدان تخليق الحياة العامة واصلاح الادارة ونستنكر الاستبداد بالحوار مع الموالين للحكومة فحسب وافراغ القرارات من محتواها وتوهيم الرأي العام بتحسين الاوضاع لجميع الموظفين في حين أن ذلك لا يعدو أن يكون اجراءا روتينيا لا علاقة له بما ينتظره الموظفون من تحسين لظروفهم، إن الحكومة وبعد أزيد من سنتين من الحوار مع الموالين لها حول تقنين الشغل في الحقل الاقتصادي جاءت بمشروع مدونة لم يرض لا المساندين لها من رجال الاعمال والنقابات ولا المعارضين، بهذا تكون قد أضاعت على المغرب أزيد من سنتين في هذا الباب.

**مؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب** :

ولو أننا ككل المغاربة نعيش ونحس بلذاعة الفقر التي تمس اعدادا هائلة من المواطنين وعجز الآباء والامهات عن تلبية حاجيات الحياة اليومية ومع الاسف قد طال هذا شرائح من المجتمع كانت حتى الامس القريب تعتبر من المحظوظين منهم الموظفين والمثقفين والتجار الصغار

والمتوسطين والعمال والحرفيين والفلاحين، حيث اكتسح الكساد أمام عجز الماجورين وتراجع القدرة الشرائية للطبقات الاخرى سلع التجار ومنتجات الصانع وجريدة الناشر ولوحة الفنان ودور المستثمرين في العقار رغم الخصاص الهائل في مجال السكنى مما ترتب عليه ازدياد مهول في إقامة مدن الصفيح والبناد العشوائي وما حدث بسيدي الطيبي على مقربة من القنيطرة، الاواحد مما يعرفه المغرب الآن في هذا المجال، وازداد التسول بشكل مثيرو مخيف وشاخ الشباب المتعلم من جراء غروب آمال الحصول على شغل، رغم إننا لسنا بحاجة الى أرقام لمعرفة هول المصيبة، فإني أسوق الارقام الرسمية التي أدلت بها الحكومة في التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع القانون المالية.

لقد تراجع النمو الاقتصادي لسنة 99 قياسا مع سنة 88ب 0.1، أما هذه السنة التي هي أسوأ بكثير من سابقاتها فلاشك أن الناتج الداخلي الخام تقهقر بأكثر من ضعف ذلك، كما تقلص استهلاك الاسر بنسب0.9٪ ، وزاد تعميق العجز التجاري بنقطة واحدة وتراجعت تحويلات العمال المغاربة بالخارج وهذا يعكس في نظرنا عدم وجود المناخ الملائم لجلب حتى أبنائنا بالخارج الذين توجهوا للاستثمار في جهات أخرى، كما انخفض نشاط بورصة القيم ويبقى معدل الأمية في حدود 46.8 وخمس المغاربة تحت عتبة الفقر وانتقل معدل البطالة بالعالم الحضري من 19 سنة 98 إلى 22.4٪ سنة 99، ثلثها من حملة الشهادات.أما أهل العالم القروي فلاداعي لإجراء إحصاء حوالهم بهذا الخصوص ، علما من الحكومة أن هناك كل الساكنة عن بطالة دائمة أما التغطية الصحية فلا تشمل الا 13.5٪، من المواطنين، وهو ما يفسر تقهقر ترتيب المغرب الى درجة 126 حسب دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة، يحدث هذا في بلادنا ، بينما يعرف الاقتصاد العالمي نموا متزايدا وتعرف البطالة انخفاضا ملموسا وتتوسع التجارة الدولية منتعشة انتعاشا متزايدا.

السيد الرئيس،

لم يسبق للمغرب أن عرف مثل هذا التدهور الخطير اجتماعيا واقتصاديا، بتعاقب مختلف الحكومات مع العلم أن ظروف تولي حكومة التغيير في تسيير الشأن العام هي أحسن بكثير من تلك التي واجهتها الحكومات السابقة، ورغم هذا فإن نتائج تدبيركم سلبية أكثر من سابقاتكم ووقعها على المواطنين مضعفة أضعافا لانكم لم تفعلوا ماكنتم تعدون به، ولانكم أوهمتم الشعب برخاء حياة أوصلكم اليها وتركتموه في همومه ، يبحث أبناؤه عن الشغل فلا يجدونه ويحاول الآباء الحفاظ على كرامتهم وكبريائهم فيركعهم الواقع ويذللهم الفقر، ويعلم الله عمق الازمة التي كنا سنغرق بها لولا جرعة المال التي جاءت بها صفقة الخط الثاني للهاتف النقال وهي مكرمة من مكرمات الحكومات السابقة وثقتنا كبيرة في أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله يعرف كيف يجعل من مردودية هذه الصفقة خميرة لاستجلاب وتحريك خيرات تغطي على ضعف إنجاز حكومتكم.

السيد الرئيس،

إن هناك أوراش هامة جدا وقع الاجماع الوطني على اولوية معالجتها اعتبارا لارتباطها الوثيق والجدلي بالاستثمار وخلق الثروات الجديدة وتوفير مناصب الشغل للشباب المغربي، ومنها على الخصوص ما سبق وان سطرتموه في تصريحاتكم الرسمية دون ما يجد الانجاز إليه سبيلا.

**إصلاح العدل :**

من جراء ما تعرفه الملفات المعروضة على المحاكم من تأخير في النظر فيها وما يتطلبه التقاضي من مصاريف مختلفة ومتنوعة وما يعاني المتقاضين من أحكام أقل ما يمكن أن يقال عن كثير منها أنها ليست صائبة فإن المواطن أصبح يفضل عدم متابعة ملفاته أمام المحاكم :

**تخليق الحياة العامة**

les agreemeuts إن امر استغلال الضيعات الفلاحية والاستفادة برخص النقل بمختلف أنواعه «ليزاكرمون»، واستغلال المقالع عامة واستغلال الرمال من طرف بعض المحظوظين الذين ومنذ سنوات عديدة اعتبره الجميع على غير وجه حق واتخذته المعارضة سابقا في أحد المواضيع الذي يقتضي الحسم فيه على وجه العجل، أصبح الآن شيئا عاديا مقبولا من طرف الحكومة، إن الشعب كما كان يرفض ذلك سابقا، فإنه وبإصرار أكبر، نظرا للتدهور الحاصل في الحالة الاقتصادية والإجتماعية للبلاد ،يلح على معالجة هذا الملف لما في ذلك من مصلحة عامة.

**الاجور العليا والامتيازات :**

إننا نطالب بأن تتمتع أطرنا العليا بحياة مريحة وكريمة ورواتب محترمة ولا نقبل أبدا أن تنسى في ميزانيات مؤسساتنا الحكومية والشبه العمومية وتلك التي تساهم الدولة في رأس مالها عن طريق رواتب وتعويضات وامتيازات تفوق عدة مرات راتب الوزير الأول، ونطلب بكل إلحاح أن تكون التعيينات بهذه المناصب ومناصب الولاة والعمال والسفراء مقننة ومفتوحة أمام كل أبناء الشعب الذين تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة والقادرين على تحقيق نتائج أفضل من خلال برنامج عمل يقدموه الى لجنة وطنية تسهر على نزاهة الاختيارات لمثل هذه المهام ، كما سيتم العمل به لاختيار عمداء الكليات وقيدومي الجامعات والذي يعتبر إجراءا رائدا يحتدى جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين وصادق عليه البرلمان، كما نؤكد على ضرورة جعل حد لتعدد المهام الذي أصبح في ظل حكومتكم وخصوصا بمختلف دواوين الوزراء هو الاستثناء مع احترام سن التقاعد وهنا يحظرني أمر غريب ساعدت الحكومة عليه ويتعلق بتغيير القانون الأساسي للمختبر العمومي للدراسات والتجارب واعطائه صيغة شركة مجهولة الاسم ، إصرارا على أن يبقى مديره العام منذ أزيد من 25 سنة، حاضرا بهذه المؤسسة وراتبه هو أيضا يفوق 20 مليون سنتيم شهريا.

**وزارة الخارجية :**

ان ما نقرؤه ومانسمعه حتى من داخل الوزارة من اخبار خطيرة حول قضية اقتناء دار السفير بالولايات المتحدة والإجراءات الإدارية المتخذة ضد كل الموظفين الذين لهم علاقة بهذا الملف ، تجعلنا نطلب من الحكومة أن تتخذ موقفا واضحا بهذا الخصوص، كما نطلب من مجلس المستشارين تنصيب لجنة لتقصي الحقائق حول هذا الأمر، خصوصا وأن الكثير يربط بين إزاحة الكاتب العام للوزارة ومدير الشؤون المالية والادارية وتعطيل أربعة من أهم المديريات واسناد كل المهام للكاتب العام وحده الجديد، وكذلك استدعاء المسؤول بالأعمال في السفارة بواشنطن في غياب السفير وكل هؤلاء كانوا حسبما يقال ضد اقتناء الدار المذكورة. بالإضافة الى هذا فإننا نرى أن جهاز الخارجية أصبح هو الآخر وسيلة لتوزيع الامتيازات في صفقة تبادل المصالح بين جهات معينة، إنه من غير المعقول أن يطرد 14 مديرا دفعة واحدة دون أسباب ويستدعى عشرات السفراء من بينهم من هم أحسن وأنظف وأقدر شباب هذا البلد ومنهم من لم يقض في منصبه حتى سنة كاملة ، في الوقت الذي يتم الاحتفاظ في نفس المناصب بمجموعة من الذين تجاوزوا سن التقاعد وأضيف اليهم مؤخرا من هم في نفس السن، وما سفراؤنا في العالم العربي الا دليل على هذا وهم على التوالي الجزائر، تونس، ليبيا، القاهرة، الرياض، سوريا، عمان، بيروت، وكل هؤلاء يتجاوز سنهم 65 سنة.

السيد الرئيس،

إن سفاراتنا ليست بأماكن للراحة والاصطياف، بل هي نوافذ نطل منها على العالم ويرانا من خلالها العالم وخصوصا في هذا الوقت الذي يبدو لنا أن دور السفراء أصبح متطورا أكثر من ذي وقت مضى ومهامهم متعددة الاختصاصات، وقد قال جلالة الملك في خطابه الموجه الى المؤتمرين حول اليوم الوطني للديبلوماسية المغربية إذا كان الهدف الأساسي للديبوماسية الوطنية هو جعل المغرب بلدا مستكملا لوحدته الترابية وشريكا محترما ومسموعا من قبل الدول العظمى والمدافع عن مصالح الدول النامية في عالم متحول فإن له مثل سائر الدول مصالح حيوية لا يمكن التفريط بها أو التساهل بشأنها مهما كلفه ذلك من ثمن وفرض عليه من تضحيات، إن التوفيق بين هذه المصالح والحفاظ على السلم وحسن الجوار وعلاقة التعاون ومواصلة العمل من أجل التعاون الاقليمي وتأهيل الموارد البشرية والآليات والأدوات لهو التحدي الأكبر الذي تواجهه الديبلوماسية المغربية.

**إصلاح الإدارة :**

إن أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله شخص أمراض الادارة المغربية وافصح عنها بكامل الوضوح اثناء افتتاحه لاجتماع المجلس الاعلى للتخطيط والانعاش الوطني يوم 4 ماي بطنجة ، حيث قال حفظه الله:« إن الادارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العمومي ، يضاف الى ذلك انكماشها على نفسها وعجزها على التواصل مع محيطها والاستماع لانشغالات المتعاملين معها يؤدي الى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين وكذلك المستثمرين وسوء ادارتهم ، الشيء الذي ينم عن شلل في الحركة الاقتصادية بكاملها»

السيد الرئيس،

إننا نطالب الحكومة الانتهاء من الدراسات التي طالت مدتها بخصوص اصلاح الادارة، وأن تقتضي بمضمون خطاب جلالته الذي وضع الاصبع بدقة على مواضيع الخلل وتنطلق بشجاعة في الإصلاحات الضرورية التي دونها سيزداد البلاد سوء علما أن هذا الورش لا يتطلب اعتمادات بقدرما يتطلب الشجاعة والتخلي عن الزبونية والمحسوبية ووضع الرجل المناسب في المركز المناسب انطلاقا من جعل المصلحة العليا فوق كل شيء وهذا بالطبع عجزتم حتى الشروع فيه بل التعيينات الأخيرة في بعض الوزارات ذهبت الى العكس معتبرة الحزبية عنصرا أساسيا في انتقاء الاشخاص للمناصب وهذا ما نأسف له بعمق.

**السيد رئيس الجلسة :**

السيد المستشار وقع تجاوز ملحوظ في الحصة.

**السيد المستشار ادريس مرون :**

سنختتم السيد الرئيس،

**تحسين أوضاع الموارد البشرية :**

إن النصوص المنظمة للوظيفة العمومية بالمغرب أقل ما يقال فيها أنها لا تشجع على الإجتهاد والمبادرة ولا تمكن من خلق المنافسة ولا تنصف النجباء والمتفوقين ولا تسمح بجزاء الصالحين الكثيري العطاء ولا تعترف باجتهاد الشخص وتحصيله المهني، لتبقى شهادة تكوينه الاولية حجرة أمام طموحه في الترقي ولو باشر عمله لاربعين سنة وأبان عن البلاء الحسن. إن شروط الترقية الداخلية لدى إدارتنا ليست مقبولة ومتجاوزة وأجور الموظفين أجور هزيلة لا تسمح بسد الحاجات الضرورية للحياة وهم في الوضع الحالي فقراء وفي الحديث، كاد الفقر أن يكون كفرا. ومن هذا المنطلق وبهذه الحقيقة نقول بأن تفعيل ميثاق حسن التدبير يمر وجوبا عبر تحسين أجور الموظفين عاجلا وبكيفية ملموسة تجعلهم يشعرون برغبة الحكومة فعلا في تطبيق ما صرحت به من حسن التدبير كما يستلزمها ان تعمل جاهدة على جعل الاعمال الاجتماعية رافدا اقتصاديا مساعدا لهم في الحصول على سكن لائق وتمكينهم من قضاء عطلتهم لتجدد نشاطهم. أما الاطر التي لها فعلا مشكل حقيقي وبحاجة الى قرار ينصفها وهم المهندسون، فلا تشملهم هذه الترقية رغم أن....

السيد الرئيس،

أما المهندسون الذين هم بحاجة فعلا لحل مشكل حقيقي وبحاجة الى قرار ينصفهم .. فيما يخص الترقية رغم أن الحيف الذي إصابهم هو بسبب عدم تفعيل مقتضيات النظام الأساسي للمهندسين، والمهندسين المعماريين من طرف الادارة، مما أدى الى انعدام تكافؤ الفرص داخل هذا الإطار، إذا أصبح الفارق بين أفراد الدفعة الواحدة لا يصدق، كما أن التوتر الآن أصبح في ذروته داخل هذه الهيأة لتعثر وضع النظام الأساسي جديد وهو مطلب جميع المهندسين والمهندسين المعماريين منذ أزيد من 4 سنوات وعلى الحكومة أن تعالج الامر بجدية حفاظا على مردودية قطاع الهندسة الذي تمكن اليأس من شريحة عريضة للفاعلين فيه.

السيد الرئيس،

إذا كنا متاثرين جدا لأوضاع الموظفين وهم الشريحة التي من المفروض أن تكون راضية على أوضاعها، فما عسانا أن نقول لكم على العمال بمختلف مستوياتهم وتموضوعاتهم سواء كانوا في القطاع العام أو القطاع الخاص، تصوروا معي السيد الرئيس، إخواني المستشارين، أية طريقة في التسيير يمكن أن يلجأ إليها العامل ليواجه متطلبات السكن والاكل والتطبيب والتمدرس براتب 1600 درهم وهو راتب السواد الاعظم من المأجورين؟ وهذا الراتب نفسه رغم هزالته مهدد للزوال في كل وحين وفي أية لحظة لعدم استقرار سوق الشغل والتسريحات التي تطال الماجورين لأسباب مختلفة منها ماهو تقني وهيكلي ومنها ماهو تعسفي، ويهم الامر ما يقال ب 5000 عامل سنويا. مقتضيات القانون المالي إن أهم ماجاء به القانون المالي سبق لفرق المعارضة... ارجوكم دقيقة.

وسأمر لمشكل السياحة: نعتبر أن المغاربة من حقهم أن يسافروا وان يتجولوا وان يستمتعوا بعطلهم داخل بلادهم دون أي اقصاء أو تمييز بينهم وبين زوار المغرب من الأجانب، إن الإجراء الذي جاءت به الحكومة في ميدان تشجيع السياحة والذي يقضي باعفاء المنشآت الفندقية المحدثة من الضرائب لمدة 5 سنوات وبعدها تعفى في حدود 50٪ في الجزء المتعلق بالمداخيل بالعملة الصعبة غير مقبول لأن من شأنه أن يضع السياحة الداخلية في موضع لا تحسد عليه، إننا نعتبر هذا تمييزا مرفوضا وقضاءا نهائيا على السياحة الداخلية ودعوة

الى دفع المغاربة الى البحث عن قضاء عطلهم خارج المغرب ونلح على الحكومة أن تستدرك الأمر وتعالجه بحكمة أكبر ومنظور أوسع من منظور الحصول على العملة الصعبة. وشكرا السيد الرئيس، شكرا إخواني شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا، آخر متدخل في هذه المناقشة العامة وهو المستشار السيد عبد الرحمان بيجي باسم نقابة الحزب الديمقراطي، واذكر بأن ندوة الرؤساء هي التي تنظم المناقشة وتحدد مدة التدخل والرئاسة مسؤولة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه داخل ندوة الرؤساء، الكلمة للمستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد الرحمان بيجي :**

شكرا السيد الرئيس،

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة أمام حضراتكم باسم النقابة الوطنية الديمقراطية لمناقشة مشروع القانون المالي، للستة أشهر الأخيرة من السنة الجارية، وهو المشروع الثالث الذي تتقدم به الحكومة أمام مجلسنا الموقر وأول مشروع في عهد جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره والذي مافتئ منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين يتخذ المبادرات ويرسل الإشارات القوية التي تؤكد انطلاق عهد جديد وديناميكية فعالة في ميدان البناء والتشييد للرقي بالمغرب الى مصاف الدول المؤهلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لدخول القرن الواحد والعشرين بكل اطمئنان وجدارة. ويأتي مشروع القانون المالي بعد انصرام سنتين ونصف من عمر الحكومة الحالية قدمت خلالها أمام مجلسنا 3 قوانين مالية وتصريحين حكوميين للوزير الأول وتلقى وزراؤها مئات الأسئلة الشفوية والكتابية للاستفسار والاستيضاح والمراقبة والتنبيه، وأصبح بإمكاننا حاليا دون أي خوف من المجازفة اعتبار أن سياسة الحكومة وتوجهاتها ومنجزاتها قد اكتملت معالمها وعشناها على أرض الواقع ولم يعد لديها ما تخفيه أو ما تستطيع مفاجأة الرأي العام به لحمله على تغيير نظرته وتقييمه لأدائها لقد عشنا مع الحكومة دهشتها الأولى وانبهارها وارتباكها وضعف خبرة أعضائها بممارسة الشأن العام وضبط دواليب التسيير والتحكم في ميكانيزماتها. كما استمعنا الى مثالية الطروحات واللاواقعية في التصريح الحكومي الأول ثم الاصطدام مع الواقع العنيد وإدراك إكراهاته، انتهاء بتبني منطق الاستمرارية والانضباط للقواعد العامة التي تبنتها الحكومات السابقة وأوصت بها المؤسسات المالية الدولية في إعداد مالية الدولة وتدبيرها.

في ظل هذا السياق العام يندرج القانون المالي ليوليوز- دجنبر 2000، لقد جاء كسابقيه مخيبا ومحبطا وروتينيا ومكرسا لعجز الحكومة على الإقدام بإجراءات على ما تستدعيه الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية من إجراءات لمعالجة الاختلالات المستفحلة. لقد كنا ننتظر من الحكومة بعد مضي نصف ولايتها وقفة تأمل ومراجعة بل وانتفاضة لانقاد ما يمكن انقاده من مصداقية متكاملة وحفظ ماء الوجه أمام المواطنين الذين أمطرتهم منذ توليها بسيل من الأولويات والإصلاحات والأوراش التي لم يروا منها إلا الأطياف، ماذا تبقى من برنامج الحكومة ومن أولوياتها؟ لاشيء سوى قدر الريح إن توالي القوانين المالية المتشابهة الى حد التطابق رغم اختلاف التسميات والمبررات أكد بما لاي يدع مجالا للشك أن لا جديد في جعبة الحكومة وان فاقد الشيء لا يعطيه، فهي لا تملك أية رؤية أو برامج واضحة لإخراج البلاد من الأزمة أو على الأقل إيقاف التدهور وبالأحرى تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية المستديمة. لقد اختارت الحكومة إدارة الواقع والدفع به نحو المزيد من التأزيم. لم تلتزم الحكومة بتحقيق نسبة نمو في حدود 6٪ كما وعدت وخططت، واكتفت في أول سنة من سنوات المخطط الخماسي بالنسبة المتواضعة والمتفائلة جدا 3٪ ،لقد أصبح الركود الاقتصادي وجمود الاستثمارات وتراجعها من أبرز السمات الملازمة للحكومة الحالية، فالعديد من القطاعات الاقتصادية تعيش أزمة غير مسبوقة، كالنسيج والصناعات الغذائية والبناء وغيرها، ومازال الإنتاج الفلاحي خاضعا للتقلبات المناخية دون أدنى تقدم في ضمان حد أدنى من الأمن الغذائي، حيث عصفت أولى التجارب بخطة الحكومة لضمان إنتاج 65 مليون قنطار من الحبوب سنويا.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

إذا كان الاستثمار هو الدعامة الأساسية لأية تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة فإن واقع الحال في بلادنا لا يبعث على الارتياح، فرغم أن الحكومة التزمت بإعطاء الأولوية لتوفير المناخ الملائم لازدهار الاستثمار الداخلي والخارجي وبشرت بتدفق المستثمرين على بلادنا وقيامها بكل ما يلزم من إصلاح الإدارة والقضاء والبنيات التحتية والتحفيزات، فإن أي شيء من هذا لم يتحقق، فلا المستثمرين الأجانب عرفوا وجهتهم الى بلادنا ولا الرأسمال الخاص الوطني وجد الظروف ملائمة للمغامرة بأمواله في محيط محبط وغير مشجع. فما تزال نفس العراقيل منتصبة بالمرصاد لكل من سولت له نفسه التفكير في إنجاز مشاريعه ببلادنا، مساطر إدارية معقدة، فساد الإدارة، ضعف البنيات التحتية، تقلص حجم السوق الداخلية وغلاء العقار، إضافة الى ملف القضاء الذي يراوح مكانه ما بين الرغبة في الإصلاح والاحجام عن الإقدام عليه رغم كل الانتقادات الداخلية والخارجية الموجهة لقضائنا وفعاليته. فحتى نظام الشباك الوحيد لم تستطع الحكومة إقراره مع ما يمكن أن يكون له من اثر في تبسيط المساطر وربح الوقت بالنسبة للمستثمرين واكتفت بإحداث لجنة وزارية لم تحقق أي تحسن يذكر في وتيرة الاستثمار إذ لولا الهبة السماوية المتمثلة في مداخيل الرخصة الثانية للهاتف النقال لكان حجم الاستثمار الأجنبي دون المستوى المطلوب بكثير.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لقد راهنت الحكومة على تحقيق نسبة نمو في حدود 6٪ سنويا كعتبة دنيا لخلق مناخ محفز للتشغيل وامتصاص البطالة واعتبرت أن من بين الأولويات محاربة البطالة في أفق القضاء عليها وتم تركيز الجهود تجاه بطالة الخريجين الجامعيين، رغم أن هناك مئات الآلاف من الشباب العاطل لا يحمل شهادات وآلاف من العمال الذين فقدوا عملهم في ظروف مختلفة، وعلى الرغم من ذلك فلم تحقق الحكومة تقدما يذكر في ملف حاملي الشهادات المعطلين ماعدا بعض الإجراءات الترقيعية التي هي أقرب الى الحقن المهدئة منها الى الحلول الناجعة والشيء الوحيد الملموس الذي اخذوه من الحكومة هي العصا الغليظة في أكثر من مكان ومناسبة لم يسلم منها حتى المكفوفون والدكاترة والمهندسون، ولم يكن حظ الطبقة العاملة مع الحكومة بأحسن من غيرها، فوضعية الكادحين في تدهور مستمر من تنامي إغلاق المؤسسات والتسريح الفردي والجماعي والإعتقالات والمحاكمات كلما سولت لهم نفسهم الاحتجاج والتظاهر ولم تكن مسرحية 19 محرم التي أخرجتها الحكومة لتنطلي على فطنة العمال والرأي العام، إذ سرعان ما اتضح فراغها من أي محتوى جدي يحسن من وضعية العمال وأسرهم، بقدر ما كانت اجحافا على مطالبهم وعلى اتفاق فاتح غشت 1996 على علته، الذي مازالت بنوده مجمدة في ثلاجة الحكومة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لقد أولى مشروع القانون المالي القليل من الاهتمام للعالم القروي، وكان على الحكومة تدارك الرهمال والتهميش الذي كان من نصيبه في القوانين المالية السابقة، وإن كان الاهتمام في حقيقة الأمر مرتبط بوضع استثنائي يعيشه العالم القروي هذه السنة ولا يندرج ضمن سياق تطور شمولي للنهوض به وإيلائه ما يستحق من العناية والاهتمام، حتى يشكل رافعة للتنمية ببلادنا وليس مصدرا للمشاكل وتبديد النفقات. إن النهوض بالعالم القروي لم يحض بعد بالمكانة اللائقة من حيث سلم الأولويات، لان المطلوب هو تدارك عجز وتأخر تراكم عدة عقود وتوفير العيش الكريم والوسائل الضرورية لحياة تنتمي الى القرن 21 بملايين المغاربة لازالوا يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية إن وتيرة البرامج المخصصة للتنمية القروية بطيئة وغير فعالة ولن تمكننا من ردم الهوة بين البادية والمدنية والتقريب بين مستوى العيش وظروفه فيهما في آجال معقولة.

فلا يعقل أنه في عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة، ماتزال آلاف القرى في بلادنا بدون كهرباء أو ماء صالح للشرب أو مدارس ومستوصفات وطرق ماتزال التقنيات والأساليب الفلاحية تنتمي لقرون مضت. إن سياسة الحكومة في تحميل المواطنين القرويين الفقراء وجماعاتهم الأكثر فقرا جزءا هاما من تكاليف البرامج الوطنية للنهوض بالعالم القروي حل غير واقعي، عليها مراجعته وإيجاد بدائل أكثر مراعاة لوضعية المواطنين، من جهة أخرى تضمن قانون المالية اعتمادات هامة رغم أنها غير كافية لمحاربة الجفاف وإنعاش التشغيل

بالعالم القروي، ورغم أن هذا الأسلوب في محاربة الجفاف عقيم وغير مجدي، ولا يمت لمحاربة الجفاف بشكل جدري بأية صلة، لطابعه الموسمي، وسطحية الإجراءات والمشاريع المتضمنة فيه، فإنه مما يحد من آثاره ما يلاحظ من استمرار التلاعب وانعدام الشفافية في برمج الاعتمادات وصرفها رغم تأكيد الحكومة علي عكس ذلك، فالمؤكد أن الأبواب ظلت مشرعة أمام المسؤولين لنهب الأموال العامة والثراء على حساب آلام المواطنين القرويين لانعدام مراقبة فعالة وإسناد المسؤوليات لأناس تعودوا على التلاعب والاختلاس في أغلب المناطق ولا أدل على ذلك سوى احتجاجات المواطنين وشكاويهم وصرف اعتمادات باهضة في أشغال تافهة وغير ذات جدوى أو مردودية فقط نظرا لصعوبة مراقبتها وتقديم الجلسات عنها.

وختاما أود الإشارة الى مجال تعتبره الحكومة أحد أهم فتوحاتها، وتتباهى بإنجازاتها فيه وهو مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، إن الغيورين على حقوق الإنسان وإرساء دعائم دولة الحق والقانون، لا يمكن إلا أن يسجلوا التقدم الهائل في هذا المجال الذي حققه المغرب بترو وبعد نظر لحل هذا الملف في عهد المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، وفي عهد وارث سره محمد السادس نصره الله الذي أكد عزمه على الطي النهائي لهذا الملف وهو ما حدث فعلا بتوالي مبادراته السديدة والتي ما نكاد نبدي اغتباطنا بها حتى تفاجئنا الحكومة بإجراءات تطرح أكثر من علامة استفهام حول المفهوم الحقيقي لدولة الحق والقانون وتعيد بلادنا إلى واجهة الأحداث في الصحافة الدولية، ولدى الرأي العام هكذا حدث أثناء محاكمة صحافيين ومنع صحف أجنبية ووطنية من التوزيع وتفريق التظاهرات السلمية بالعنف وأحداث أخرى، لا أظن أنه بمثل هذه التصرفات تساهم الحكومة في تلميع صورة بلادنا وطمأنة المواطنين على حقوقهم وحرياتهم. هذه سيدي الرئيس، بعض الملاحظات وليست كل المؤاخذات التي تجعلنا في النقابة الوطنية الديمقراطية لا نرى في السياسة الحكومية، وفي مشروع القانون المالي مؤشرات إيجابية ورغبة وإرادة حكومية فعلية للتعاطي الجاد من الإشكاليات الكبرى التي تواجه بلادنا اقتصاديا واجتماعيا، وسنصوت بالتالي ضد المشروع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار.

بهذا التدخل نكون قد انهينا المناقشة العامة لمشروع القانون المالي نفتح المجال للسيد وزير المالية والاقتصاد للرد على مختلف التدخلات، فليتفضل مشكورا.

**السيد فتح الله أولعلو وزير الإقتصاد والمالية :**

**بسم الله الرحمان الرحيم،**

**والصلاة والسلام على خير المرسلين،**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من بعد هذه الجلسة ديال الصباح وديال المساء اللي تفضلوا بها ممثلي الفرق والمجموعات السياسية والنقابية، الممثلة في مجلس المستشارين، ستسمحوا لي السيد الرئيس، أن أقوم بتعليق عام وانطلاقا من هذه التدخلات بقراءة للقانون المالي، بطبيعة الحال ماغادي يكون شاي من المفيد احتراما لعملكم أننا نرجع للتطرق للقطاعات مادمتم ستدرسونها أو درستموها كذلك مع السادة والسيدات الوزراء المختصين وكذلك ماغادي يكون شاي من المفيد خاصة أن السيد المقرر العام لهذه اللجنة قدم تقريره ووزعه، أننا نرجع الى أعمال التي تطرقنا إليها بتفصيل كبير في داخل اللجنة المختصة وإن سمحتم في البداية بطبيعة الحال أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل المتدخلين باسم فرقهم ومجموعاتهم وكل المستشارين الذين واكبوا دراسة هذا المشروع قانون وخاصة الذين عملوا بجدية كبيرة داخل اللجنة المختصة، وأريد كذلك أن أقول بأنه في هذه الأسابيع التي قضيناها جميعا الحكومة استفادت من هذا الحوار الذي تعتبره حوارا ديمقراطيا يجب أن يوظف لتحسين أداء عملنا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي. وبطبيعة الحال، نحن كما قلت عدة مرات داخل اللجنة نأخذ بعين الاعتبار الخصوصية لمجلس المستشارين باعتبار أن أعضاءه يمثلون الجهات ويمثلون الأقاليم ويمثلون كذلك عالم الإنتاج في تنوعاته: العالم القروي والفلاحي والعالم الصناعي والعالم الحرفي والصيد البحري والخدمات بكل أشكالها وكذلك يمثل جانب العمل، فبجانب عنصر العمل هناك عنصر رأس المال وبالتالي يمكن أن نقول بأننا نأخذ بخصوصية رنين طرح

المشاكل من طرف اعضاء هذا المجلس. أتوجه الى إخواني الممثلين لفرق الأغلبية أولا لأهنئهم على عملهم في متابعة هذا المشروع وأهنئهم أكثر كذلك على الانسجام والعمل المشترك الذين قاموا به، وهذا شيء على أي حال الحكومة تعتز به، وتعتز بمساندتهم وتعتبرهم كما قالوا لا نعتبرهم أداة للتصفيق أو للتأييد ولكن بالأساس قاطرة دافعة للاصلاح والتطور والتغيير والإنقاذ بطبيعة الحال في بلادنا. ونعتبر بأنه عندهم واحد الدور كبير داخل هذا المجلس الموقر لأنه دور ممتاز لحماية تجربة التناوب بيقظتهم وبتعبئتهم، كذلك اعتبر كونهم ... لم يتقدموا بتعديلات هذا شيء مؤشر مهم جدا لأنه يدل أولا على التجانس التام بعملهم بين الفرق السياسية المتواجدة في مجلس النواب والفرق التي هي متواجدة في مجلس المستشارين وكذلك التجانس والانسجام التام بين عملهم والعمل الحكومي، ولكن أؤكد بأنه سواء من اقتراحاتهم أو من خطاباتهم سنعمل على توظيف تلك الاقتراحات وعلى دراستها إن شاء الله في المستقبل. أريد كذلك أن أتوجه الى فرق المعارضة التي قامت كذلك بعملها، بطبيعة الحال نحن نختلف معها ولكن فس نفس الوقت أؤكد احترامي لفرق المعارضة ولعملها داخل اللجنة أو من خلال التدخلات التي قامت ها، كل ما نريد في بلادنا من أجل التطور الديمقراطي أن تكون لنا معارضة لها مصداقية وتطور مصداقيتها لان هذا شيء أساسي بالنسبة لمستقبل البلاد، بطبيعة الحال نحن نحترم حقوقها لن ادخل في البوليميك احيانا خاصة عندما يكون مشخصا، لأن ذلك سيكون نوع من العبث، ولكن يمكن أن أقول كذلك لبعض التدخلات لافراد المعارضة بأنه لا بأس أن يكون هناك نوع من التواضع لأنه لابد كل إنسان لما يتدخل هنا ان يبحث هل تدخله له صدى عند الرأي العام لانه لا يكفي الحديث هنا ولكن المهم هو الصدى عند الرأي العام، كذلك من المؤكد أنه وأنا أتابع العديد من التدخلات التي تنتقد أو تريد أن تنتقد الاداء الحكومي فألاحظ بأنها في الكثير من الاحيان انتقادات موجهة بالنسبة لأداء الإقتصاد الوطني لنقط ضعفه، انتقادات بالنسبة لوثيرة النمو وانتقادات بالنسبة للبطالة، انتقادات لوضعية العام القروي، لبطالة الشباب، انتقادات حول الامتيازات المتواجدة والمتراكمة ببلادنا، أنا يمكن أن أتفق مع كل هذه الانتقادات وأقول بأنها انتقادات ناتجة على تراكم التدبير الذي في كثير من الأحيان بعض المنتقدين اليوم كانوا يؤيدونه. إذا نمر الآن إن سمحتم- السيد الرئيس- الى متابعة التدخلات ديال الفرق كلها وأقول وأؤكد من جديد بأنني سنعمل على توظيفها والاستفادة منها. وسأقرأ هذه التدخلات من خلال المتابعة في شكل آخر للقانون المالي. الواقع تنجبر القانون المالي يمكن لنا نقولو بأنه مرتبط بتوجهين اثنين وغير متناقضين من جهة عنده واحد التوجه ديال تدبير الاكراهات، انطلاقا من هنا غادي نتكلمو على بعض التدخلات ومن جهة مواكبة الطموحات، فبالنسبة للتوجه الأول بطبيعة الحال لا نخفي على أنفسنا، عندنا نقطة ضعف في الاقتصاد الوطني بالأساس هو أنه لحد الآن لا نتحكم في معدل نموه بالأساس، فيمكن أن نقول بأننا تقدمنا في تدبير الشأن المالي تقدمنا في الاصلاحات هذا واضح، ولكن مؤكد أن معدل نمو مايزال يتسم بالتدبدب، من المؤكد أن القانون المالي كما قلت لكم الذي قدمناه عندما كنا نحضره في شهر فبراير - مارس كنا نعتبر بأن معدل النمو سيكون 6.7، ولكن ما جاءت شاي الأمطار ودخلنا في سنة ثانية ديال الجفاف وبالتالي معدل النمو الذي بني عليه هذا القانون كان أقل بذلك، بالأساس، فالآن... عندنا حتى الاحصائيات الآن بكامل الوضوح وزارة التخطيط الآن عندها ديال عام 99، نلاحظ المفارقات معدل النمو كان ناقصا لان كان الجفاف في السنة الفارطة ناقص 0.7٪ ، في حين نلاحظ وهذا نحمد الله عليه أن القطاعات الأخرى غير الفلاحية تعرف نموا لابأس به، سواءا تعلق الأمر بالصناعة أو بالخدمات بطبيعة الحال السياحة أكثر الى أخره، هذا واضح.

نلاحظ كذلك أن الاستثمارات في السنة الفارطة تزايدت ب8٪ بعد تزايدها في 98 ب 16٪، نلاحظ أن الاستثمارات الخارجية وهذا كنت بنيته وصلت تقريبا الى مليارين من الدولار ونلاحظ، هذا شيء نفتخر به والحكومة تفتخر به النجاح لعملية ديال امتياز الخط الثاني، كثير من الدول تريدان يكون لها هذا النجاح، اللي تنشوف الآن بما أننا في شهر يونيو يمكن لي أن اتكلم لكم كذلك على 4 الاشهر الأولى ديال هذه السنة، هنا كذلك ماذا نلاحظ؟ نلاحظ التأثير السلبي للجفاف الجديد، كاين يؤثر كثيرا على معدل النمو ولكن نلاحظ بأن مداخيل السياحة في هذه الاربع الأشهر الأخيرة ارتفعت ب 13٪ على ماكانت عليه في السنة الفارطة، نلاحظ كذلك بأن تحويلات المهاجرين المغاربة تزايدت ب8٪ معناه انه الثقة ديال المهاجرين المغاربة في عملتهم وفي بلدهم تتزايد لان صورة البلاد جيدة كذلك في الخارج، طبعا لانخفي عليكم بأن هناك صعوبات في التجارة الخارجية، صعوبات ناتجة لماذا؟

لان فاتورة النفط ارتفعت بثلاث مرات خلال هذه الأشهر الأخيرة أو خلال هذه السنة، في حين أنه كذلك سعر الفوسفاط الآن أخذ يعرف نوع من الانحدارات، فبالرغم من هذا يمكن كذلك أن نقول من هنا باقي لنا 20 يوم بالضبط باش ننهي تطبيق قانون المالية الحالي 2000-99، يمكن لي من الآن أن أخبركم بأن هذا التنفيذ سيكون في ظروف أحسن من الظروف التي وافقتم عليها لا بالنسبة للنفقات ولا بالنسبة كذلك للموارد، معنى هذا أنه كما قلت لكم نتحكم في كثير من الأشياء، ولكن يجب أن نعترف بأن معدل النمو وهو أساسي مايزال المغرب لم يتحكم فيه، وهذا قضية هيكلية وبنيوية بطبيعة الحال. إذن الاشكالية المطروحة الآن هي معدل النمو، كيف الحد من التأثير السلبي لقصور الانتاج الفلاحي؟ كيف بلدنا التي نفتخر بطابعه القروي يجب أن يصبح بلدا فلاحيا؟.

كيف يجب أن نعمل على تمنيع صناعتنا وحرفتنا وصيدنا البحري؟ لان بالنسبة للصيد البحري لا يكفي بأن نقول بانه مادرنا شاي الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي، الآن كاين الرهان على المهنة كذلك، كاين الرهان لانه مفروض علينا أن نغير طبيعة هذه العلاقات مع الاتحاد الاوروبي، ولا يمكن أن نغيرها إذا لم يكن كذلك على مستوى المهنة القدرة من أجل خلق البدائل الجديدة والا غادي تكون واحد نقطة ضعف بطبيعة الحال مهمة. كذلك من المؤكد أنه واضح الآن المغرب عنده قطاعين اللي في هذه السنتين الاخيرتين تطور فيهما ويمكن له أن يتطور أكثر، وخصو يتطور أكثر، قطاع السياحة وقطاع كذلك التواصلات أو الاتصالات التي الآن في منطقتنا نحن متقدمين على بلدان أخرى لا اللي بجانبنا ولا في البحر الأبيض المتوسط كله، فهذا القطاع هو منفذ لما يسمى بالإقتصاد الحديث، الاكراهات، طبعا الاكراهات التقليدية لازالت في القانون المالي، باقي تنردو الديون، مازال عندنا الاشكالية ديال صندوق المقاصة، ولكن كاين الاكراهات ديال الجفاف اللي كان بطبيعة الحال اللي اثرت، بغيت هنا نقول بأنه الاعتمادات ديال الجفاف اللي دائما نتكلم عليها تهم 3 قوانين مالية: تهم القانون المالي الحالي الذي نحن قيد تطبيقه، ستهم القانون المالي الذي ستصادقون عليه بعد ساعات وستهم كذلك القانون المالي ديال 2001 ولا يمكن إلا أن أؤكد كذلك بأنه الجفاف هذه السنة كان قاسيا لأنه جاء بعد جفاف السنة الفارطة، كان قاسيا لأنه بداية السنة كانت ممطرة وبأن الفلاحين كذلك قاموا باستثمارات ومع ذلك وقع التهيىء إليه واستعمل صندوق التنمية القروية واعتبر بأن المنسق هو الوزير الأول، المنسق المركزي وبأن العمال سينسقون على المستوى المحلي، وتخلقت واحد الآلية ديال العلاقات ما بين الحكومة في العاصمة والعمالات والوزارات المختصة والتتابع الحسابي ديال وزارة الاقتصاد والمالية. بطبيعة الحال من المؤكد أنه ونحن نواجه هذه المعضلة لا يمكن كلنا الا أن نسجل باعتزاز الخصور في الميدان لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، هذا الحضور في تناغم تام مع عمل الحكومة، هذا الحضور اللي هو كان بالنسبة لنا مصدر توجه ومصدر كذلك ثقة وهذا الحضور اللي مهمة أساسية هو أنه حضور في الميدان اللي تيجعل بانه هذه المرة محاربة الجفاف تدخل في إطار فلسفة التضامن، تدخل في إطار محاربة الفقر، تدخل في إطار كذلك العمل على أن تكون هذه الأشغال التي تكون في العالم القروي عندها طابع بنيوي وتدخل بالأساس في أنه غاديين، يجب أن نستفيذ من هذه الوضعية اللي هي محرجة بالنسبة للعالم القروي وتوازن البلاد لنعمل على وضع استراتيجية بديلة في مجال الفلاحة.

كل الخطابات تقول الجفاف بنيوي، ولكن ما معنى البنيوي، ماشي فقط لانه ولى يتجلى عدة سنوات متتالية، معناه أن التغلب عليه لا يمكن أن يكون بأدوات ظرفية، التغلب عليه يفرض بالأساس إبداع وابتكار سياسة فلاحية لحد الآن منذ 40 سنة لم نتمكن من وضعها، هذه هي النقطة ويجب الآن أن نخلق قواعدها بالنسبة للمستقبل، فلذلك هذا الجفاف هو فرصة لطرح أوضاع العالم القروي الأساسية بالنسبة لتوازن البلاد الاكراهات التي تكلمتم عنها في كثير من الأحيان كل واحد بشكله تتعلق بمواجهة عجز بعض المؤسسات العمومية، لأنه وهذا ناتج لا نخفيه عليكم رواسب التدبير غير السليم عدة سنوات وعلى أي حال من حق البرلمانيين أن يبحثوا عن هذه الأسباب والحكومة كذلك تقوم بعملها في هذا الإتجاه، انما لا اخفي عليكم أنه يمكن بشكل أو بآخر كاين بعض السادة المستشارين الذين كأنهم استغربوا لماذا سنعمل على تدعيم مثلا مؤسسة القرض العقاري، احنا ماشي غير مضطرين من مصلحة البلاد، مصلحة السكن، مصلحة السياحة، مصلحة التوازن المالي للبلاد، مصلحة التوازن البنكي للبلاد، أننا ندعمها، نوبة، نوبة الانسان منين تيشوف واحد التدبير خلق مشاكل،

خلق انزلاقات خص الحكومة بطبيعة الحال تستفيذ، ولكن اطمئنكم ما سنعطيه لهذه المؤسسة من هنا 3 سنين الدولة سترجعه، لانه هذه المؤسسة سنعمل على فتح راس مالها ولكن باش نفتحو راس مالها يجب أولا وقبل كل شيء أن تدعم، أن تقوى، ... الخ.

كذلك من الصعوبات بطبيعة الحال قضية النفط، النفط هو ارتفاع وخالق متاعب للاقتصاد كله، ولكن خلق كذلك مثلا متاعب لصندوق المقاصة وبالتالي للميزانية لأنه منذ شهر غشت الى الآن، مدة 8 مرات الميزانية تحملت عبء الزيادة في حين أنه كان يمكن أن يتحملها المستهلك أو كذلك المنتج كما يحدث في كل الدول الاخرى إذا تتبعتم الاخبار مثلا اللي كاينة في دول أخري حول هذا المسار... الخ، لا اخفي عليكم بأن ارتفاع ديال سعر الدولار احيانا يخلق لنا متاعب خاصة في علاقته مع الأورو وبطبيعة الحال بأنه الآن حسب واحد الدورية اللي دائما كاينة في اقتصاد الفوسفاط المغربي، الآن الفوسفاط يعرف نوع من الانحذار ولكن المؤسسة قوية وسنعمل بطبيعة الحال على متابعتها.

هذا هو التوجه الأول - السيد الرئيس-

نمر للتوجه الثاني بالرغم وهذا هي علاش الثقة في النفس اللي وقع عليها التعليق، بالرغم من ضرورة محاربة الاكراهات عندنا طموحات، وسنواكب الطموحات:

أولا: وقع تدشين سيحدث تدشين المخطط الخماسي، هذا راه شيء مهم لأنه قبل من كنا كنمشيو بدون وضوحية، ما تنعرفو شاي حتى أش غادي نديرو في القطاعات، الآن لا أحنا، لا الاجانب، لا القطاعات، القطاع الخاص سيعرف فاين غادي، غادي نعرفو فاين غادي ولذلك الان الموافقة في الأسبوع الفارط من طرف المجلس الوزاري للمخطط الخماسي أولا غادي يعطي واحد النقلة نوعية بالنسبة لتدبير الشأن الاقتصادي في البلاد، وأكثر من هذا سيعطي وضوحية الرؤية بالنسبة لتدبير القطاعات الاقتصادية، سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمؤسسات العمومية أو كذلك بالنسبة للقطاع الخاص.

كذلك الطموحات عندنا كيفية احنا غادي دخلنا الآن في مجال إصلاح التعليم، في مجال تمنيع القضاء، في مجال كذلك إصلاح الادارة، الادارة المركزية والادارة المحلية وهنا المفهوم بطبيعة الحال ديال السلطة.. الجديد للسلطة هو مفهوم يجب أن نعمل جميعا على تقويته وخاصة معكم، مع الاخوان اللي هما أعضاء في مجلس المستشارين لأنهم عندهم ارتباطات بطبيعة الحال مع السلطة المحلية ومع المجالس المحلية وبالتالي أسأل الشأن المحلي هو أساس بالنسبة كذلك لتدبير الاستثمارات، بالنسبة لتنشيط الاقتصاد الوطني... الخ، كاين اصلاحات اللي ربما هي لا تعتبر من طرف البعض إصلاحات ولكنها مهمة، إصلاحات في المجال المالي، هذا شيء أساسي لا بالنسبة للقرض العقاري ولا بالنسبة للقرض الفلاحي ولا بالنسبة للقرض الشعبي ولا بالنسبة كذلك للبورصة، هذه الاصلاحات هي جد مهمة والاصلاحات في مجال الاتصال، وهنا أريدأن أقول بأنه ما وقع أي تأخر ما اعرفت شاي اشكون اللي قال بأنه وقع تأخر في فتح راس المال ديال اتصالات المغرب، اللي هو مقرر أنه ستكون في هذه الأشهر بطبيعة الحال هذه العملية عملية مهمة يجب القيام بتدبيرها فالوزارة المختصة تقوم بتدبيرها، مع الحكومة بطبيعة الحال وتدبيرها يتطلب بطبيعة الحال ان الانسان يختار الوقت نتاعو ويختار كذلك الشروط القانونية والتقنية لمتابعتها، لأنه... ولكن تأكدوا بأنه ماكان مقررا هو الذي سيحدث وأكثر من هذا مثلما حدث وأقولها بالنسبة خاصة للأجانب، بالنسبة للخط الثاني ستكون هذه العملية في الشفافية التامة وسيصفق عليها العالم لأنها نقطة أساسية، لأن حتى الشفافية خصها تتوجد، حتى هي خصها توجد بالأسس القانونية وبالأسس بطبيعة الحال التقنية نتاعها، أهم من هذا إصلاح فتح رأس المال ديال اتصالات المغرب، راه ماشي فقط لاعتبارات مالية وهنا غادي ندوز من بعد للقضية ديال الخوصصة لاعتبارات بالأساس لتمكين المغرب من ولوج مجال الاقتصاد الحديث، هذه هي النقطة الأساسية، وبطبيعة الحال لذلك الخوصصة الآن نحن نتعامل معها بواحد الشكل جديد ماشي القديم، الخوصصة بالنسبة لنا ماشي المهم هو الحصول على مداخيل، الخوصصة هي أداة لتفعيل الاقتصاد الوطني وهي أداة كذلك لتطوير تدخل الدولة يمكن الدولة تتخلى على واحد القطاع وغادي تزاد لقطاع الآخر ومن بعد في إطار واحد إعادة الانتشار الخوصصة هي كذلك وهذه نقطة أساسية لأول مرة الآن في المغرب عندنا واحد الصندوق نسميه صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والإجتماعية اللي فيه أموال اللي في عاود تمشي للنفقات العادية ديال الدولة، تنعرف بان الآن تتمشي الى الاستثمارات وسأرجع الى هذا الموضوع.

في الإصلاحات كثير من التدخلات أشارت إلى إصلاح الادارة، إلى هدر الاموال، إلى محاربة الفساد، الى التبذير، الى محاربة الانحراف، الى تغيير نمط التدبير الشأن العام، سواء في الادارة أو في المؤسسات العمومية، الى آخره. نحن يمكن أن نقول لكم كل من يريد أن يساعد الحكومة في هذا الاتجاه احنا تنعطيوه يدنا، احنا مع محاربة الفساد، كل أنواع الفساد، احنا مع محاربة الارتشاء، كل أنواع الارتشاء، نحن مع تغيير العلاقات ما بين الادارة وما بين عالم الاقتصاد والمجتمع المغربي. بطبيعة الحال إذا كانت هناك متابعات ستكون دائما في إطار القانون، منطق حملة التطهير لا نأخذ به نأخذ بمنطق القانون لا أكثر من القانون ولا أقل من القانون ، لأن تنعرفو بأن الحملة ديال التطهير نتائجها الوخيمة على الاقتصاد الوطني وعلى التوازن العام ديال المجتمع المغربي. الطموح كذلك الذي نتحدث عليه يوجد داخل هذا القانون المالي من خلال وثيرة الاستثمارات ماشي سهل لما يقال بأنه الاستثمرات ديال الدولة غادي تزاد بواحد وأربعين في المائة (41٪) اضافة الى هذا، دخول هذا القانون المالي سيصاحب تدشين العمل بصندوق الحسن الثاني في واحد إطار جديد، مقاربة جديدة، ديال التآزر بين القطاع الخاص والقطاع العام، من أجل خلق مناطق صناعية وسياحية، من أجل الدفع بالطرق السيارة، لا نخفي عليكم لولا المداخيل ديال صندوق الحسن الثاني ماكان شاي يمكن لنا نتابع المشاريع ديال بناء الطرق السيارة، بالعكس كانت غادي تكون عندنا صعوبة لرد الديون ديال هذه الشركة، الآن يمكن أن اطمئنكم بأن المشاريع غادي يمكن لها تمشي، كذلك بالنسبة للسكن الاجتماعي كذلك اذن بالنسبة للسقي كذلك غادي يوقع الاستفادة من هذا...

المؤسسات العمومية بطبيعة الحال ماننساوشاي بأنها ستبقى هي المستثمر الأول في البلد والمستثمر الأول ديال الدولة وأكثر من هذا نحن الآن بصدد القيام بتعاقدات مع مؤسسات مهمة بحال "ONEP" بحال "ODEP"...الخ بجانب بطبيعة الحال الصناديق والحسابات العمومية ومنها الصناديق التي تستعمل في العالم القروي وبجانب "ليسكيما S.E.G.M.A" وبجانب ما ننساوشاي الدور الأساسي ديال الصندوق ديال الجماعات المحلية، اللي في 18 في الشهر القادم. سيكون لها ان تستثمر 9 ملايير درهم، في هذا الإطار هذا كان نقاش أكثر في اللجنة من تدخلات هنا على الجهات يمكن أن أقول بأننا لا يمكن إلا أن نعتز بالتعديل الدستوري حول الجهات ويمكن أن نعتبر بأن هذا التعديل أتى بعنصر جديد، طبعا المغرب يفتخر بتنوعه الثقافي والجغرافي ويمكن انطلاقا من هذا أن نقول بأنه مداخيل هذه الجهات لحد الآن تستند على ضريبتين هما لهما حركيتين أي ضريبتين مداخلهما تتزايد وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا الا في صالح الجهات، لكن احنا تنفكرو جميع وفي هذا التفكير اسمحوا لي نقول بأنه بالنسبة لنا المهم هو أن هذه الجهات ماشي خصها تكون مجرد بنية إدارية جديدة، ستضاف الى البنيات الاخرى، بالنسبة لنا الأساس هو انها تكون عندها أداة التفكير والتخمين في التنمية الجهوية، تقوم بعمل تنسيق ما بين الوزارات وتقوم بعمل تنسيقي ما بين الجماعات في الجهة، ويمكن أن أقول وتدخل في تعاقدات مع الصندوق الطرقي مثلا، كاين الامكانية الآن، وحتى تاريخ الجهوية في المغرب، حتى من قبل التعديل الدستوري ربط عمليا الجهات بالتخطيط لأنه كان التخطيط الجهوي يقع اجتماعه في جهات معينة، فإذن الآن عندنا فرصة جديدة لتحضير الجزء الثالث من التخطيط، العمل ديال الجهات هذه فرصة لتقوية المكانة ديال الجهات، وكذلك السيد الرئيس أريد أن أؤكد بأن الحكومة عازمة بطبيعة الحال على إصلاح الميثاق الجماعي بتعاون معكم، بطبيعة الحال، لأنكم أنتم أعرف الناس بهذا القطاع، وكذلك بإصلاح الضرائب المحلية باش ما يبقى شاي تعددها بطبيعة الحال ومن أجل تبسيطها، فهمنا هو تشجيع الاستثمارات وتحقيق التنمية والعمل على خلق شروط توزيع أكثر تكافؤا في البلد. إذن تشجيع الاستثمارات والتكافؤ هذا سيجعلني السيد الرئيس، باش نتكلم على نقطتين اللي في الواقع هما مرتبطان بمكونات هذا المجلس:

النقطة الأولى: تتعلق بالبعد ديال دعم المقاولة والنقطة الثانية: البعد الاجتماعي، يعني هذين العنصرين الاساسيين اللي بطبيعة الحال هما ممثلان في هذا المجلس، بالنسبة للنقطة الأولى طبعا المقاولة المغربية عندها صعوبات ولكن حتى هنا كذلك الصعوبات راه هي صعوبات فكرية، هي صعوبات تاريخية، هي مرتبطة بتطورات تاريخية بكونها ارتبطت بالحماية الجمركية بكونها ارتبطت تقليديا بالصفقات العمومية وبانها هذه الأشياء بدأت تزول وعالم جديد جاء مع عام 2000 وبالتالي عليها.. أي علينا نحن بطبيعة الحال أن نصاحبها، أن نواكبها في التحولات التي يعرفها العالم، لان العالم ديال اليوم ماشي هو العالم

ديال هذه 10 سنين، هذا الشي كله عشناه جميعا، ففي هذا الإطار عملنا بطبيعة الحال على إجراءات لصالح قطاع السياحة اللي هو قطاع أساسي بالنسبة لمستقبل ديال البلاد، كاين اجراءات لصالح البنيات التحتية الصناعية، لصالح المناطق الحرة للصناعة، ولصالح العقار والسكن الاجتماعي من أجل النقص من كلفة السكن الاجتماعي ومن أجل توسيع المنشآت، كذلك لصالح التصدير كاين واحد الاجراء مصاحب عن طريق قرار حكومي ديال الدراوباك بالنسبة للتقليل من كلفة الطاقة بالنسبة للمصدرين، كذلك إجراء صادق عليه المجلس الوزاري منذ 3 أيام تحت رئاسة صاحب الجلالة من أجل تحريك البورصة بفتح خانات جديدة للزيادة من سيولة البورصة، أريد كذلك أن أقول بأن كل الاجراءات الضريبية وأنبه لن يكون لها أي تأثير سلبي على مداخيل الجماعات المحلية، بل بالعكس هي ستعطي دفعة للبناء وستعطي دفعة كذلك للنشاط الاقتصادي وبالتالي سيكون لها من المؤكد نتائج مهمة بالنسبة للجماعات. كذلك أريد اغتنم الحديث أمامكم لاقول لممثلي المقاولات بأن هناك آليات ديال التمويل مع بلدان صديقة ومع الاتحاد الاوربي غير مستعملة من طرف البنوك ومن طرف المقاولات، هناك كذلك مد يهدف الى تخفيظ معدل الفائدة، بايعاز من السياسة الحكومية،هناك بطبيعة الحال العمل من أجل تقوية قنوات التواصل بين المستثمرين الاجانب والمغاربة منهم مثلا ستعقد واحد الندوة باشراف مجلسكم مع مستثمرين يابانيين اعتقد بأنه سنكون مع هذه الندوة لتقويتها، هذه أشياء بطبيعة الحال سنعمل على مواكبتها، ومن الأشياء كذلك التي يجب إعادة ابرازها أن هذا القانون المالي جاء بتبسيط وعقلنة النظام الجبائي الجمركي لأنه نعتبر بأنه بدون تبسيط لا يمكن أن ننتقل الى مرحلة الاصلاح.

ندوز الآن للمحور الاجتماعي لانه مثل كل القوانين المالية، نظرا لطبيعة هذه الحكومة المحور الاجتماعي مهم، بطبيعة الحال لما تنقولو المحور الإجتماعي أولا تنفكرو في محاربة الفقر، هذه هي النقطة الأولى الخطيرة لان مصدر كل الاختلالات، في العمل على تطويق تهميش العالم القروي في الاهتمام بالسكن الاجتماعي، اهتمام بالسكن الاجتماعي في هذا القانون المالي نجده في صندوق الحسن الثاني، نجده كذلك التسهيلات التي اعطيت للموظفين الصغار، نجده حاضرا كذلك في عدة اجراءات ولكن من المؤكد انه هذا القانون المالي ارتبط ارتباطا عضويا بنتائج الحوار الاجتماعي وهنا أريد أن أقول بأن هذا الحوار كان جديا وأهنيء كل المساهمين فيه بطبيعة الحال، كل واحد دافع على مصالحه، النقابات دافعت على مصالح الطبقة العاملة، ومن حقها أن تدافع على مصالح الطبقة العاملة، المقاولين دفعوا على المقاولة المغربية بطبيعة الحال ومن جقهم كذلك أن يدافعوا على توازنات المقاولة المغربية والدولة تعمل بطبيعة الحال على الدفاع على المصلحة العامة، المهم بالنسبة لنا من خلال هذا الحوار أننا هدفنا هو خلق واحد الأرضية لتعاقد من أجل التنمية، لخلق واحد الثقافة ... مابين الاطراف الثلاث لتمكين بلدنا لمواجهة تحديات المشاكل الاجتماعية الداخلية والاقتصادية ولكن كذلك رهانات وتحديات العولمة وهدفنا في هذا الشي كله هو الرجوع لنقطة الضعف اللي تكلمنا عليها سابقا معدل النمو اللي باقي ضعيف، لأنه خص معدل النمو يرتفع باش كذلك حتى نتيجة هذا النمو يمكن يتوزع بكثير من التكافؤ، في هذا الإطار هذا بطبيعة الحال سأسجل بأننا فاتح يوليوز سنبدأ بتطبيق الترقية الداخلية الاستثنائية لكل الموظفين وكذلك سنبدأ بتطبيق التسهيل الخاص للموظفين الصغار الذين يريدون أن يحصلوا عن طريق القرض على سكن وبالتالي ونريد كذلك ونعتبر بأن هذا الإجراء انطلاقا من تغييره في التشريع أن يطبق غدا كذلك على المتقاعدين في نفس الشروط، كذلك لا ننسى من خلال هذا المحور الاجتماعي القرارات المتواجدة داخل هذا القانون والتي تهدف الى حل مشكلة مديونية المقاولين الشباب وكذلك نقص في كلفة العلاج النقص من كلفة تذكرة السفر بالنسبة للمسافرين ذوى المداخيل المحدود، كذلك عدة إجراءات لصالح التكوين، لصالح الثقافة وبطبيعة الحال الاجراء المتعلق بتسهيل استيراد الشعير في مواجهة الجفاف، بطبيعة الحال إشكالية التشغيل حاضرة، كانت حاضرة في تدخلاتكم وهي حاضرة... وهي مرتبطة بمعدل النمو ولكن آليات التكوين الاندماجي، آليات السلفات الصغيرة سنزيد في استعمالها إن شاء الله.

السيد الرئيس،

في النهاية كذلك رجوعا لتدخلات بعض السادة المستشارين أشاروا كل واحد بطريقته بأن العملية التنموية الآن لم تبق شاي عملية قطرية أو عملية تتطور في إطار قطري، احنا في عالم هذا الشي عمرو ماكان ولكن الآن أكثر في عالم معولم وبالتالي مهمتنا كذلك تقوية القوة

التفاوضية ديال بلادنا. كثير منكم تكلموا على الاتفاقية مع الاتحاد الاوربي اللي بدأ تطبيقها في مارس الماضي بالفعل هنا كذلك يجب أن نكون ارادين وان نتعامل معها كرهان ما خصناش ان نتعامل معها بخوف، ولكن كرهان إذا اجتهدنا، إذا عملنا، إذا طورنا بلدنا، إذا قمنا بتسهيل مجتمعنا وتعليمنا وتكويننا ومقاولاتنا سنتمكن إن شاء الله بالنجاح في هذا الرهان وماخصناش نكونو متشائمين ومن المؤكد كما تلاحظون بأن في هذه القضايا التي لها طابع ديبلوماسي الحكومة تتعامل بقيادة صاحب الجلالة لخلق شروط انطلاق المغرب العربي، لان هذا شيء أساسي بالنسبة لمستقبل بلادنا من أجل تغيير نوعي طبيعة علاقتنا مع الاتحاد الاوروبي لانه هو المتعامل الأساسي، للاستفادة كذلك من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة التي ننتمي إليها، خاصة المبادرة ديال «إيزنشتات»، للاهتمام كذلك بتطوير العلاقات مع أمريكا الجنوبية مع آسيا مع الهند مع الصين مع روسيا كذلك ومع أوروبا الشرقية وبطبيعة الحال وهنا بطبيعة الحال لابد نذكر كذلك المبادرات التي قام بها السيد الوزير الأول واللي في كثير من الاحيان شاركتم فيها بجانب مجلس النواب، كذلك أريد أن أؤكد الاهمية التي نعطيها للبعد العربي وخاصة للتعامل مع إخواننا في الخليج، فالغرف التجارية اللي ممثلة هنا الغرف التجارية ديال المغرب نظمت معنا لقاء الشراكة مع الغرف التجارية ديال بلدان الخليج، كذلك لا ننسى بأننا استطعنا أن ننظم الاجتماع ديال الصناديق العربية في فاس منذ تقريبا شهر هذا يمثل بطبيعة الحال أن البعد العربي في التنمية الاقتصادية وأصبح حاضرا، البعد الافريقي اللي تيتأكد كذلك بالمبادرات الأساسية التي قام بها جلالة الملك في خطاب القاهرة والتي تكرس بكون أنه وقع اجماع ديال كل المساهمين في بنك التنمية الافريقي حول مرشح المغرب هذا شيء يجب كذلك أن نسجله بنوع من الاعتزاز بطبيعة الحال التعاون الثنائي منعمل على تطويره، وهنا في هذا الإطار لابد أن نشير كما أشار الكثير منكم على الأهمية الأساسية لمبادرات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، مغاربيا، عربيا، اسلاميا، وكذلك مع إوربا، هذه المبادرات نحن نعتبرها في الحكومة هي قاطرة هي مصدر التوجه، كذلك لابد أن نسجل بأن مؤسسة الوزير الأول أصبحت تلعب دورا أساسيا في تحريك الديبلوماسية المغربية، وبهذا نساهم من المؤكد انطلاقا من التطور كذلك السياسي الذي يعرفه المغرب في كون أن صورة المغرب جيدة جدا مثلا النجاح ديال السند المغربي في فرنسا لم يكن شيئا بطبيعة الحال مسألة بسيطة ولكنه يمكن أن نقول بأنه بجحنا بفضل هذه الصورة طبعا- السيد الرئيس- هناك صعوبات غادي يكون من الخطأ الحكومة تقول بأنه ماكاين شاي صعوبات، هناك صعوبات ولذلك نحن واعين بها سنعمل على ابتكار وسائل لتجاوزها، هذه الصعوبات فيها الهيكلية وبالتالي خصنا نمشيو تدريجيا، فيها الظرفية ولكن أكثر من هذا هناك أمل في أن بلادنا قادرة على مواجهة التحديات، قادرة على مرافقة الرهانات وقادرة على فتح مجال التطور، هذا الامل متجسم في إرادة مكونات القوى الحية في البلاد بالتعبئة، مزيد من التعبئة، من أجل العمل، من أجل تطوير بلادنا ديمقراطيا، الديمقراطية أساسية، واقتصاديا وثقافيا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله والسلام عليكم.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية على هذا العرض ويمكن الآن حضرات السادة والسيدات الشروع في التصويت على مواد القسم الأول. الشروط العامة للتوازن المالي- الباب الأول- الاحكام المتعلقة بالموارد.

**** المادة الأولى :***

لم يرد بشأنها تعديل، بإذنكم أعرضها على المجلس الموافقون:

الاجماع

غير ليطمئن قلبي،

- المعارضون: لا أحد

- الممتنعون : لا أحد

صادق المجلس بالاجماع على المادة الاولى.

**** المادة الثانية :***

ورد بشأنها تعديل مشترك لفرق المعارضة، الفرق التي تقدمت بمجموع التعديلات هي فريق الاتحاد الدستوري، فريق الحركة الشعبية، الفريق الديمقراطي، فريق الحركة الديمقراطية والاجتماعية. أقول التعديل مشترك لفرق المعارضة عن المادة الثانية الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الاخت والاخوة المستشارين،

السيد الرئيس،

لا أخفي عليكم، فنتساءل على مستوى المعارضة ونحن نعرف مصير التعديلات التي قدمناها أو عرفنا مصير التعديلات التي قدمناها على مستوى اللجنة، ونعرف مسبقا انطلاقا من جواب الحكومة مصير التعديلات التي سوف نتقدم بها أتساءل مع نفسي واش نقدمها أولا؟ خصوصا وأن السيد الوزير أكثر من هذا قال لنا في جوابه أن الانتقادات التي تتقدم بها المعارضة هل لها صدى لدى المجتمع؟ معناه تعديلاتنا ما مقبولاش، استشارة مجلس المستشارين في الدرجة الثانية، المعارضة لا صدى لها في المجتمع، معناه كاين غير الحكومة والحكومة وبس، أكثر من هذا فحتى الأغلبية وانطلاقا من جواب الحكومة كذلك عند شكرها للأغلبية، شكرها لماذا؟ لانضباطها للتعليمات الصارمة التي أعطتها، أبدا، فهنيئا لأغلبيتنا خصوصا وأحد السادة المستشارين، والذي نكن له كل تقدير رئيس فريق محترم أطنبنا، نشكره كذلك هو على تلاوة الخطاب الذي هيئ، فأحسن التلاوة وظن وتناسى أننا أولا في قبة البرلمان، ثانيا تناسى أننا نعالج قانون مالي، ظننا أننا في خطاب مهرجاني، فأنا باسم المعارضة نتوجه الى الأغلبية ونقول لها أتركي خطابك الى وقت أخر، انتخاب الثلث هاهي جاية ونسمع الاخبار.

**السيد الرئيس،**

لتسهيل مأمورية، كما قلت المصير باين لا داعي نبقى نتوسع، اقترح أن أعالج دفعة واحدة التعديل رقم 1 المتعلق بالمادة 2 والتعديل رقم 15 المتعلق بالمادة 37.... في نفس الموضوع.

**السيد الرئيس :**

لكن بالنسبة للرئاسة، لا غير باش نتتبع معكم التعديل رقم 1 ، التعديل رقم 15، ما يمكن لكم شاي تقدموا تعديل بتعديل؟

**السيد المستشار عبد السلام بروال:**

ماكاين مشكل.

**السيد الرئيس :**

انتظر الله يجازيك دقيقة، التعديل رقم 1... نقطة نظام السيد الوزير؟ تفضلوا.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

من المؤكد أنه السيد المستشار ملي تيبغي يجمع لانه كاين منطق، لأنه كاين أشياء اللي متشابهة، فاللي يمكن هو أنه إذا سمحتم للسيد المستشار باش يجمع كل الأسئلة لما نوصلو لكل واحد يمكن للحكومة تعطي رأيها، وكذلك بتركيز كبير.

**السيد الرئيس :**

أنا أمام الرئاسة 21 تعديل في هذا التدخل الأول بغينا نعرفو ماهي التعديلات التي ستقدم دفعة واحدة، التعديل رقم 17-16-15-1، تفضلوا السيد المستشار.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

التعديل رقم 1 ماذا يطلب من البرلمان؟ ماشي من المعارضة، يطلب من البرلمان بغرفتيه في **المادة الأولى** التي صوتنا عليها طلب منا الإذن للحكومة باستيفاء الضرائب والرسوم المشابهة وصوتنا بإجماع وأعطينا الإذن للحكومة الثقة التامة.

**المادة الثانية** : التي نحن بصددها، الفقرة 1 ،الحكومة تطلب لنا الاذن بفرض واستيفاء الرسوم الشبه الضريبية الديوانة هي تعوضنا، غادي نقولو لها آمين، في نفس المادة رقم 2 الحكومة تطلب لنا الاذن بتتميم وتغيير أسعار وقف واستيفاء الرسوم الجمركية، غادي نقولو لها آمين. كذلك تطلب منا الحكومة الاذن بتتميم وتغيير قوائم السلع التجهيزية والمعدات والادوات لانعاش وتنمية الاستثمار، غادي نقولو لها آمين.

الحكومة تطلب الاذن كذلك بتتميم وتغيير قوائم المنتوجات المتأصلة والواردة من بعض الدولة الافريقية ولو لم تستشار، غادي نقولو لها آمين، كذلك الحكومة تطلب الاذن لاتخاذ التدابير التنظيمية المتعلقة

بإجراءات جديدة التي أتت في المادة 10 المتعلقة بالضريبة على الشركات وغادي نقول لها آمين، تطلب كذلك الحكومة الاذن لاتخاذ الاجراءات لتطبيق المقتضيات المتعلقة بإعادة التقييم الحرللموازنات المادة 11 وغادي نقولو لها آمين، كذلك تطلب الاذن لاتخاذ التدابير التطبيقية المتعلقة بالإجراءات الجديدة التي أتت بها في المادة 12 المتعلقة "ب IGR" الضريبة العامة على الدخل، وغادي نقولو لها آمين كذلك. نفس الاذن تطلبه فيما يخص المادة 17 المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وغادي نعطيوها الاذن تطلب كذلك الإذن في المادة 49، تعوض البرلمان في «les S.E.G.M.A»، تحدث «le SEGMA» في وقت ما بغات وتفوت لهم الاعتمادات اللي بغات وغادي نقولو لها آمين. تطلب الإذن كذلك في المادة 52 من نفس المشروع، الاذن لاحداث حسابات خصوصية وغادي نصوتو إن شاء الله بالإجماع، بالإضافة لهذه الأشياء كلها التي جاءت في مشروع القانون، هناك القانون التنظيمي اللي «déja» اعطيناه الاذن، «carte blanche»، تصرف كيف بغات حول فتح الاعتمادات وادراج عمليات خارج المخطط، غادي يجينا المخطط وغادي نصادق على العمليات وغادي نصادق إن شاء الله بالإجماع، ولكن خارج العمليات المدرجة الحكومة يمكن لها أن تدرج أي عملية وهذا الاذن اعطيناه وصوتت عليه الأغلبية، صوت عليه البرلمان. كذلك في المادة 43 القانون التنظيمي اعطينا الاذن بصفة مطلقة للحكومة باش تفتح اعتمادات جديدة في كل ما بغات، 6 مليار و800ديال GSM حلتها باذن منا، احنا اعطيناها، اعباد الله 6 مليار ونصف ما نشوفها شاي كاع حتى الشوفان، كذلك اعطيناها الإذن بصفة مطلقة في المادة 44 حول تحويل المناصب واعادة انتشارها، في المادة اللي عندنا هنايا كاين تبويب ديال المناصب، وزارة العدل ها اشحال عندها، التربية الوطنية هااشنو عندها، الدفاع الوطني اشنو عنده، هذاك الشي شكلي. كنصادقو عليه ولكن قبل راه احنا اعطينا الاذن للحكومة تقلب وتشقلب كيف بغات، أكثر من هذا في المادة 45 وهذا هو الخطير في الأمر اعطينا الاذن للحكومة باش توقف تنفيذ العمليات اللي كندرجوها احنا في القانون المالي وكنصادقو عليها، ايلا بغات توقفها توقفها. هاذ الشي كله هنا كنطرح السؤال اعباد الله اشنو بقى لكم؟ اشنو ابقى لنا احنا؟ ما يطلب منا في هذا التعديل اللي تقدمنا به الذي اللي حقيقة تأسفنا له على مستوى اللجنة، الحكومة تطلب الإذن بتتميم وتغيير أسعار وقف استيفاء الرسوم الجمركية، كنقول لها ايه، نعطيوك هاذ الاذن، تحلي محل البرلمان، تغير أو تتممي انطلاقا من نص صادر على البرلمان، وهذا الشي كان في العام الأول وكان أول العام الأول كتقول لك لا أعطوني الاذن مطلق بدون الرجوع الى القانون الاصلي والعالم الاول صوتناه وكاين هاذالشي اليوم لابغات التجديد. نفس الشكل فيما يخص الاذن في تتميم وتغيير قوائم السلع التجهيزية، الحكومة أتت بمقتضيات كتقول لك الدول الفلانية 33 دولة والسمية ها التسهيلات اللي غادي نعطيوها لهذه الدول، «les nomenclatures» آمين، وكتقول لك en plus de ça اعطيوني الاذن نغير، كنقولو لها نعطيوك نغير انطلاقا من هذا الشي اللي اتفقنا عليه، لا، اعطيوني نغير اللي بغيت، كاين 33 دولة يمكن غدا تولي 37 يمكن 40 ، يمكن أنواع أخرى الى غير ذلك، فنحن نفوض للحكومة انطلاقا من نص شكلي هذا الشي، كان العام الاول خذوا القانون المالي الحالي، فيه هذه المقتضيات، ديال العام الاول مانقول شاي الحكومات السابقة، الحكومة الحالية، ولذلك اعباد الله آ الاخوان، آ الحكومة تريد أن تجردكم أنتم كأغلبيتها واش ماكاشيق شاي فيكم، وكتصوتوا انتم بالاجماع واحنا نصوتو معكم، ولذلك نترجى الموضوع لا يهم لا أغلبية ولا معارضة، الموضوع يهم... ماكنقول شاي ندافع على... يهم توازن السلط، يهم مقتضيات دستورية، القانون التنظيمي هو مكمل للدستور، صوت عليه المغاربة كاملين لاحق لنا، لذلك أترجى من الاخوان. أكيد أن الحكومة رافضة ولكن راه غير منطقي، شكلي لا يسمن ولا يغني من جوع تماما، كنقول آ الحكومة مقتضيات ديال العام الأول مازال كملناهاش، خذوا القانون المالي الحالي، اقرؤوه نفس المقتضيات جيبوها لنا نصوتو عليها وتجدردنا، نفس الشكل فيما يخص المواد 15و16 ، الحكومة تطلب الاذن باش تتسلف من الداخل ومن الخارج كنقولو لها آمين، تطلبي منا الاذن، الاذن مقنن على مستوى الدستور، الفصل 45 هو الناطق وعندما يأذن البرلمان للحكومة لابد للحكومة من بعد تولي ترجع لو أشنودارت؟ كنقولو له ايه نعطيوك آسيدي الاذن تسلف من الداخل وتسلف من الخارج انطلاقا من الاذن ديال المادة 45 من الدستور، معناه عندما ياتي القانون المالي المقبل

جيبي لنا ذاك المرسوم ونصادقو لك عليه، كتقول لك لا اعطيوني الإذن وماشي شغلكم، والدليل وهو عندما نتصفح المراسيم اللي اعطيناها للحكومة فيما يخص الاذن للاقتراض من الداخل ومن الخارج نعطي الاذن للحكومة والحكومة ممثلة على مستوى الوزير الأول، نحن لا نتعامل مع الموظفين ولا نتعامل كذلك حتى مع السادة الوزراء مع احتراماتي لهم هناك وزير أول هو الذي يقود الحكومة، فعندما نؤذن للحكومة أن تقترض من الداخل والخارج والسيد الوزير الأول يفوض الى وزير المالية والسيد وزير المالية يفوض الى موظف يمكن السائق، ونقرى عليكم مرسوم، نقرى هذا مرسوم، هذا اذن احنا اللي اعطيناه للحكومة، والحكومة فوضت للسيد الوزير الأول وفوضت للباقي، المادة الأولى: يفوض الى وزيرالاقتصاد والمالية أو الشخص الذي ينتدبه عنه خصيصا لهذا الغرض، معناه وزير المالية اللي بغى موظف من الطرف، أهذا هو الاذن هل هو الحرمة ديال المؤسسة؟

لذلك التمس من الزملاء الموضوع ليس موضوعا لا أغلبية ولا معارضة، موضوع التوازن وماشي حتى موضوع كندافعو على الإختصاصات، موضوع أولا تطبيق واحترام الدستور وثانيا توازن الاختصاصات، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

الذي يهم المادة 2 الحكومة لا توافق عليه لأنه ينصب فقط على جانب شكلي فقط، بالنسبة للمواد الاخرى لما نصل لها غادي نبين لماذا نحن غير متفقين، وشكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير، هل من تدخل حول التعديل الأول، يعني التعديل الذي ينصب على المادة الثانية، إذا لم يكن أي تدخل، أطرح هذا التعديل على المجلس.

- الموافقون: 23
- المعارضون: 55
- الممتنعون:1

رفض التعديل بـ 55 مقابل 23 وامتناع مستشار واحد.

أعرض المادة 2 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة .

- الموافقون:56
- المعارضون: 23
- الممتنعون:1

صادق المجلس على المادة الثانية ب56 مقابل 23 وامتناع مستشار واحد.

**المادة الثالثة :** لم يطرأ عليها تعديل اطرحها على المجلس

- الموافقون: الاجماع

صادق المجلس على المادة الثالثة بالاجماع

**المادة الرابعة :** ورد بشأنها تعديل مشترك من فرق المعارضة، الكلمة لاحد السادة المستشارين، تفضلوا الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

l'appetit مشت السيد الرئيس مع هاذ الرفض المتكرر.

السيد الرئيس،

صراحة كنا نتمنى أن السيد الوزير الأول يكون معنا، علاش؟ بدا لنا أن كل مطالبنا كبرلمانيين أولا وثم بعد ذلك كمعارضة لا تصل الى آذان السيد الوزير الأول فهناك أشياء بسيطة، أشياء متواضعة الحكومة لها موقف مطلق ضد مجلس المستشارين، فالسيد الرئيس كنا نتمنى ولو جزئيا أن السيد الوزير الأول يتابع اشغال مجلسنا هذا وأن يستمع لنا بصفة مباشرة، نتأسف أن أكيد السيد الرئيس لو كان السيد الوزير الأول حاضرا معنا ويستمع خطابنا ويستمع الدفوعات لأنصافنا، ولكن أظن بأن السيد الوزير الأول لا يبلغ بما يروج وبما يقال.

**السيد الرئيس :**

السيد المستشار،

غير من باب الامانة بلغني هذا الصباح السيد الوزير الأول اعتذاره، حضر في بداية الجلسة ولكن اعتذر لعدم تمكنه من تتبع جميع الجلسات، لأنه مضطر الى تحضير المهمة التي سيقوم بها غدا بموريطانيا، يعني هذا الشيء من باب الامانة، فقط.

**السيدالمستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

نحن نتفهم اهتمامات السيد الوزير وانشغالاته وبرنامجه ومواعيده، الارتباطات الاخرى اللي هي غير حكومية احنا كنعرفو هذا السيد الرئيس، ولكن في الصباح مع كل احتراماتي للجميع عندما أتى دور الوفاق وهم 3 أحزاب يشكلون ثقلا على داخل هذه القبة، عندما أتى دور الوفاق مع الأسف الشديد تزامن، أنا ما كنقول شاي أودي قصدا السيد الوزير غادر لما وصل لنا دورنا أبدا، نحن لنا الثقة التامة والدليل ان الزملاء الذين تدخلوا كلهم أشادوا بشخصية السيد الوزير الأول وأشادوا بنزاهته وأشادوا بوطنيته ونقولها دائما ونكررها، ولكن لسوء حظنا تزامن خروجه مع بداية تدخلنا، خصوصا عندما سلم على السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قدامنا وحتى موراتا مادارش حتى هكذا.. ولكن ماكاين مشكل الوزير الأول هو وزيرنا وزير المغاربة كاملين، لذلك كان أملنا أن يحضر معنا ولو جزئيا ان يسمع خطابنا مباشرة، خصوصا وعند مناقشة القانون... أو عند مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة الأولى ابلغنا السيد الوزير الذي اناب عن السيد الوزير الأول عن انشغالنا وتأسفنا لكون ثلث منا سيغادر هاته المؤسسة من دابا واحد الأيام قليلة ولم يحض ولو بالسلام على السيد الوزير الأول، ولم يحض ولو بالجلوس إلى جانب السيد الوزير الأول، ولم يحض ولو غير يحل الباب ديال الوزير الأول، يعرف غير مكتب السيد الوزير الأول.

السيد الرئيس،

التعديل على المادة 4 بسيط جدا نلتمس من الحكومة نفس المقتضيات التي اتت بها فيما يخص دعم الشعير المخصص لتغذية الماشية، الحكومة أتت بمقتضيات هو اعفائه من العديد من الرسوم الجمركية، نلتمس أن ما يهم الخرطال وتضل الشعير والمنيوك والسرغوم ان يحظوا كذلك بنفس الامتياز أو بنفس التخفيضات أي تخفيض رسم الاستراد، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

الحكومة ما متفقشاي مع هذا التعديل لانه بحال اللي دائما أقول بأنه كل تغيير في التعرفة الجمركية حسب المقتضيات القانونية يجب أن يدرس بشكل مسبق في اللجنة الاستشارية للواردات، وبالتالي ما يمكن لناشاي نقبلو هذا التعديل، وشكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير، هل من تدخل حول هذا التعديل؟ أطرحه على المجلس.

- الموافقون: 23
- المعارضون:56
- الممتنعون:1

إذن رفض التعديل ب 56 مقابل 23 وامتناع مستشار.

أعرض المادة 4 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة.

- الموافقون: نفس العدد 56
- المعارضون: نفس العدد23
- الممتنعون: نفس العدد

صادق المجلس :

المادة 5 لم يرد بشأنها تعديل أطرحها على التصويت.

- الموافقون : الاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة 5

المادة 6 لم يرد بشأنها تعديل

صادق المجلس بالاجماع على المادة 6

المادة 7 لم يرد بشأنها تعديل

صادق المجلس بالاجماع على المادة 7

المادة 7 مكررة ورد بشأنها تعديل يهدف الى إضافة مادة جديدة.

الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل ، الكلمة للمستشار السيد التويزي.

**السيد المستشار السيد أحمد التويزي :**

السادة الوزراء،

هذا التعديل في الواقع سبق لفرق المعارضة أن تقدمت به في القانون المالي الفارط وهو يدعوا إلى تشجيع استيراد الخشب اللي هو غير مشرح لماذا؟ لان السنة الفارطة تكلمنا على أنه يمكن مثلا إذا خفضنا رسوم الاستيراد لان السنة الفارطة كانت انطلقت يمكن نوك الرسوم من 12-6 وقد طلبنا بحذف هذه المسألة اللي هي كانت مرصودة للصندوق الوطني لتنمية الغابة الوطنية وقلنا أن هذا التخفيض سيؤدي حتما الى ماذا؟ الى خلق واحد العدد... واعطيت دراسة للسيد الوزير فيما يخص عدد مناصب الشغل الذي يمكن احداثها انطلاقا من هذا الاستيراد، وبامكانية الزيادة مثلا في ذاك الاخشاب اللي كتجي وهي مستوردة وهي مقطوعة مصاوبة، لان كما يقال وكما يشاع على أن بعض الدول تمانع مثلا باش يجيونا هذه الاخشاب اللي هي ، اشجار ولكن كيجيونا مقطوعين، اذن كنطالبو نخفضو هذا الرسم باش يمكن للمقاولين ديالنا يمكن يخلقوا ورشات عمل اللي هي ستنمي هذا القطاع، زيادة على ذلك أنه كنعرفو ان الانتاج الوطني من الخشب وغابتنا مهددة، وزير المياه والغابات كان قال هاذ الشي، وإذا ماكان شاي هذا التخفيض فإن الضغط سوف يكون على الموارد الغابوية الوطنية، وكنعرفو على أن مع هذا الجفاف، مع الفقر المذقع الذي يعيش فيه العالم القروي فإن الغابة ديالنا مهددة، إذن هذا الاجراء عنده مسألتين، المحافظة على الثروة الوطنية للغابة وكذلك التشجيع وخلق واحد العدد كبير من فرص الشغل، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير،

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

السبب نفس العلة بالنسبة للتعديل الفارط، ادفع به ولذلك الحكومة ما قابلاش هذا التعديل نفس السبب.

**السيد الرئيس :**

هل من تدخل؟ الكلمة في نطاق مناقشة التعديل للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال:**

السيد الرئيس،

فقط أريد أن أسأل الحكومة فوقاش مسموح للبرلمانيين يتقدموا بتعديلات مبررة وتقبلها الحكومة عندما يتعلق الأمر بتغيير التعرفة الجمركية، فالحكومة تدفع بدفعها عندها لجنة استشارية للواردات، لجنتها هي كتقول لك كل اجراء لم يمر على هذه اللجنة هو مرفوض، نحن برلمانيين، نحن جهاز آخر، نحن مؤسسة أخرى، نحن نشرع، كيف نستشير جهة حكومية، غير الحكومة غير تويرينا من الآن تقول لك آودي إذا بغيتو السنة المقبلة تتقدموا بتعديل في موضوع ما، هاهي المسطرة اللي تديرو، ارسلوا لي أولا ترسلوا. تعديلات السيد الوزير،.... آه السيد الرئيس تقدمنا بها السنة الفارطة وأجبنا بنفس الجواب التعديلات ديالكم لم تمر على اللجنة الاستشارية للواردات، قلنا آمين، انتظرنا عام طرحنا السؤال فاين مصيرنا؟ مانعرف، معناه بأن احنا مشرعين والقانون المالي يصدر منا ونحن ممنوعين باش يتمس تماما، لذلك اتساءل والحكومة توضح لنا غير اشنوهي المسطرة خصوصا ونحن مقبلين ابتداءا من آخر اكتوبر أو بداية نونبر لدراسة مشروع القانون ديال السنة المالية 2001. 3 أشهر أو 4 أشهر، من الآن تقول لنا آودي اشنوهي الاجراءات اللي خصنا نأخذها من الآن باش إذا كان الأمر يتعلق بتعديلات تهم التعرفة الجمركية!....ها الاسلوب ديالكم، شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، هل من تدخل حول هذا التعديل؟ اطرحه على المجلس

- الموافقون: 23
- المعارضون: 56
- الممتنعون:1

رفض التعديل

وننتقل للمادة 8 لم يرد بشأنها تعديل الاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة8

المادة 9 لم يرد كذلك بشأنها تعديل.

صادق المجلس بالاجماع على المادة9

المادة 10 ورد بشأنها تعديل مشترك لفرق المعارضة، الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

نفس الاقتراح سأتقم بشرح التعديل المتعلق بالمادة 4 وكذلك المادة 6 ولكونهما متشابهين التعديل رقم 4 والتعديل رقم 6.

المادة 10 والمادة 12 يتشابهان نفس المقتضيات.

السيد الرئيس،

أذكر أن البرلمان صادق على مدونة تحصيل الديون العمومية رغم ما عرفته هذه المدونة من احالتها على المجلس الدستوري وهو قانون عادي إذا تذكرتم صوتنا عليه بالإجماع بعدما تم تقديم التعديل من طرف الزملاء في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وارتأينا أن التعديل في حد ذاته هو إيجابي وتذكرون بأن عندما كنا نناقش هذا التعديل رفعت الجلسة لمدة قصيرة وتم التوافق مابين الأغلبية والحكومة حول الصيغة وأتتنا الصيغة ونحن كمعارضة لم نشارك فيها ولكن قلنا ماكاين، باس، الامر يتعلق بتعديل آتي من طرف زملاء مستشارين وصوتنا عليه بالإجماع، لكن فوجئنا وكما هو في علمكم أن هذا القانون أحيل على المجلس الدستوري لكون مقتضيات المادة 146 أي التعديل الذي تقدمت به «la CDT» هو غير مطابق للدستور، طرحنا السؤال لماذا؟ علاش الحكومة آنذاك مادفعت شاي بهذا الدفع؟ علاش الحكومة قبلته؟ أكيد إذا تذكرتم لماذا قبلت الحكومة ذلك التعديل، فأثناء الجلسة تم الحساب آشحال الأغلبية وآشحال ديال المعارضة وكنا تقريبا قد، قد وتبين بأن الزملاء في الكونفدرالية هما الذين سيميلون الكفة في التعديل وقلنا الحكومة دارت حسابها لابد أن نقبل بأي طريقة التعديل ديال «la CDT» باش يمر القانون ومن بعد ذلك ندورو في CDT، هذا الشي اللي وقع هذا القانون أحيل على المجلس الدستوري خارج الآجال، القانون صودق عليه في مجلس النواب يوم 3 يناير، أحيل على الوزير الأول نهار 5، آجال الاحالة لتنفيذه بظهير شريف هو 30 يوم أحيل على المجلس الدستوري نهار 15 يبراير، 40 يوم من بعد، المجلس الدستوري أجاب نهار 15 مارس وبقي النص غير منفذ، لكن المفاجأة وهو هذا القانون صدر في الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ فاتح يونيو الحالي بظهير ملكي سامي رقم 1-00-175 بتاريخ 3-5-2000، لماذا أثرت هذا موضوع مدونة تحصيل الديون العمومية، لكون مشروع القانون المالي في المادة 10 وفي المادة 12 جاء بمقتضيات كيعدل الظهير ديال 1935 مات، وإذا تتذكرون هذاك التعديل الذي قمنا به فيه150 les pénalités de retard الزيادة على التأخير، سابقا كانت 10٪ في الأول ومن بعد شهر الأول 6٪ وتم 1٪ كل شهر، بغيتي حتى 100 عام كل، المدونة الجديدة اتت بمقتضيات جديدة 10٪ الأولى ولات 8٪ ثم الشهر الأول 6٪ وبس وعلى الدولة أن تتدخل هذه مقتضيات إيجابية، الحكومة مابغات شاي تنفذ هاذ الشي، وأتت بمقتضيات في هذا القانون، الآن أطرح موضوعا دستوريا وقانونيا ومسطريا سيكون لنا قانونين، قانون صادر في الجريدة الرسمية بتاريخ فاتح يونيه الجريدة الرسمية 2400، اللي صادر فيه الظهير الشريف الذي يأمر بتنفيذ قانون مدونة تحصيل الديون العمومية الذي ينص على 8٪ في 6 في 1 في 6 فقط تم سيصدر هذا القانون هو كذلك الذي يعارض القانون ديال المدونة ألغى القانون ديال 35 وهذا القانون الذي سنصادق عليه أحيى قانون ديال 35 ومن بعد فاتح يوليوز سيكون لدينا قانونين الاخوان مرة أخرى الموضوع ليس موضوع لا أغلبية ولا معارضة ابتداءا من فاتح يوليوز سيكون لنا قانونين يتعارضين من هو الأول؟ ومن هو الثاني؟ الذيي صدر في الجريدة الرسمية الأول القانون ديال ... آه هو القانون ديال تسديد الديون العمومية والذي يلغي ظهير 35، القانون المالي سيصدر في آخر السنة، أو في البداية ويحيي القانون ديال 35، نقول بأن هذا عبث، فتعديلنا هو فقط نريد أن نرجع المياه الى مجاريها ونقول بما أن تحصيل قانون الديون العمومية أصبح قانونا وصدر ظهير ملكي سامي بتنفيذه وصدر في الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ فاتح يونيو 2000، تنقول آودي نرجع الى الصواب، خصوصا وأن قانون تحصيل الديون العمومية والسيد المقرر هو صاحب التدخل وتابع الموضوع، كيدير 3 شهور ديال الآجال، إذا تذكرتم في قانون تحصيل الديون العمومية يطبق 3 أشهرمن بعد نشره، معناه يونيو، يوليوز، غشت ابتداءا من فاتح غشت سيصبح مطبقا، وهذا مطبق. لذلك اطرح التساؤل ماذا سيقال لنا من بعد؟ ماشي الحكومة صاحبة المشروع، القانون أصدر عن البرلمان ونحن هم الذين صدرنا هذا القانون، زملائي نترجاكم ماشي العبث، الحكومة تدفع بنا للعبث ومن بعد كنسمع أيوه هذا قانون صدر عن البرلمان،

فهذه بعض التوضيحات – السيد الرئيس – تتعلق بالمادة 10 والمادة12، رجاؤنا أن تتفهم الحكومة انطلاقا من صدور النص في الجريدة الرسمية.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

نرجع أنا للموضوع اللي هو متعلق بتطبيق الجزاءات في حالة عدم دفع الضريبة أو دفع قدر غير كافي منها هذا هو موضوع ديال التعديل، الحكومة ما متفق شاي عليه، لانه من بعد دخول مدونة تحصيل الديون العمومية حيز التطبيق سيعاد النظر في احتساب الذعائر التي يستهدفها التعديل، لهذا الاعتبار احنا قابلين التعديل.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير، هل من تدخل حول هذا التعديل، الكلمة للمستشار السيد الكنفاوي.

**السيد المستشار محمد الكنفاوي :**

السيد الرئيس،

تدخلي بسيط، غير اريد أن أوضح للسيد المستشار بأن لا يمكن أن يوجد تعارض في القوانين، لان القانون اللاحق ينسخ ويلغي القانون السابق دائما هذه قاعدة عامة، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

تدخل مؤيد السيد الرئيس،

**السيد رئيس الجلسة :**

في مناقشة، يعني نعتبره مؤيد ومعارض، ياالله تفضلوا.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

اطرح التساؤل على الزميل الذي أكن له كل التقدير وأنا شخصيا أقرأ عليه، استفذنا منه الكثير نظرا لتخصصه، أطرح عليه السؤال من سيغير الآخر؟ قانون تسديد الديون العمومية صدر نهار 1 يونيو في الجريدة الرسمية 2400 مطبق هذا القانون سيصدر فيما بعد أكيد هذا هو اللي غادي يجي من بعد هل هذا سيلغي الآخر، علما بأن الأول ألغى الظهير ديال 35 والهدف هو إلغاء ظهير 35، وشكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، يمكن الآن عرض التعديل علي المجلس التعديل على المادة 10.

- الموافقون : 23
- المعارضون : 56
- الممتنعون:1

رفض التعديل.

اعرض المادة 10 كما وافقت عليها اللجنة

- الموافقون:56
- المعارضون:23
- الممتنعون:1

صادق المجلس على المادة 10

المادة 11 ورد بشأنها تعديل مشترك لفرق المعارضة، الكلمة لاحد السادة أصحاب التعديل، المستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

سنبقى في نفس إذا لاحظتم الزملاء المعارضة لم تتقدم بأي تعديل يمس التوازن المالي، المعارضة انطلاقا من سنة الجفاف وانطلاقا من الماء اللي كيسوى الثمن في هذا الظرف هذا، فلم نرد أن نخرج الحكومة، فكنا منضبطين مع تصورها، ولكن بقينا كما تلاحظون فقط في قضايا مسطرية، قضايا اللي احالتها أو تواجدها على مستوى النص اللي هو معروض علينا يعرضنا ويشوه سمعة المشرع. هذا التعديل ديال مادة 11 هو نفس المقتضى اللي كاين حاليا في القانون المالي الحالي الذي سيتم نهار 30 يونيو تحت رقم المادة 9، نفس المادة

بالحرف متعلقة بإعادة التقييم الحر للتوازنات، المادة 11 هي نفس المادة 9 اللي كاينة حاليا. السنة الفارطة عند دراسة مشروع القانون المالي تقدمت الحكومة بهذا المقتضى، وصادقنا عليه، تطبيق هذه المادة يتم بمرسوم، مجلس النواب عندما كان يناقش مشروع القانون المالي هذه المادة 11 لم تكن في المشروع الذي تقدمت به الحكومة، مجلس النواب هو الذي ادرج تعديلا وأتى بهاته المادة 11 في مشروع القانون المالي، علاش؟ لكون المرسوم التطبيقي ديال المادة 9 الحالية لم يخرج، والزملاء ديالنا في مجلس النواب ظنوا بأنه إذا لم يخرج والسند القانوني ماكاين شاي السنة المقبلة ماغاديش يكون هذا الامتياز وتقدموا بادراج المادة 9 السابقة في مشروع القانون المالي وأصبحت المادة11، لكن الليلة بالضبط اللي غادي يصوت مجلس النواب، مجلس النواب صوت نهار19، نهار 18 صدر المرسوم التطبيقي ديال المادة9، المرسوم صدر تحت عدد 2.99.1014 بتاريخ 4 ماي ونشر بالجريدة الرسمية تحت عدد 4796 بتاريخ 18 ماي الليلة ليلتها، زملاؤنا لاتلومهم، الجريدة الرسمية لم يقرأها بالليل، لكن عند صدور المرسوم هاهو المرسوم أصبحت المادة 11 المقترحة لاغية، الحكومة تمسكت داخل اللجنة بادراج هذه المادة 11، أطرح السؤال والمادة 11 تقول في فقرتها الأخيرة: "وتحدد بنص تنظيمي إجراءات تطبيق احكام هذه المادة مع مراعاة حالة الاندماج".

المرسوم التطبيقي خرج والمادة 11 غادي تخرج في القانون المالي هل سيكون مرسوما آخر لتطبيق المادة 11 اللي هي المادة 9؟ فمرة أخرى نقول هذا عبث، أكيد أن المادة 11 لم تأت بها الحكومة أصلا، وادرجت من طرف الزملاء ديالنا، والزملاء كانت لهم حسن النية، لكن عند دراستنا في ذاك الوقت صدر المرسوم وقلنا للحكومة هذه المادة 11 راها كاينة، هي مادة 9 المرسوم ديالك راه خرج وهاهو موجود تطبيقي، طبقيه، فغدا اذا بقيت هذه المادة 11 غادي يكون مادتين متشابهتين في قانونين منفصلين والحكومة ستكون مضطرة لإصدار مرسومين واحد خرج ونفس المرسوم سيصدر. لذلك نقول كفى من العبث، ماتشوهو شاي هذا البرلمان وتقولوا للمتتبع أو الدارس ما تيقولش هذا مشروع اشكون اللي جابوا هذا المشرع، وانتم السيد الانصاري المحامي مع احترامي للزملاء، الاستاذ النقيب في المحاكم اشحال كنسمعو احنا كمشرعين ديال الكلام، كاد المشرع أن يكون.... ماكاد على المشرع..... المشرع اغفل كذا،... قليل فأين كنسمع والمشرع احسن أو أصاب الى غير ذلك، فلا نريد أن نسمع كلاما كذلك من أساتذة باحثين أو غير ذلك يقولون هذا العبث، برلمان مغربي شرع مرتين في قانونين ولذلك الموضوع هو موضوع شكلي لا أقل ولا أكثر، شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

نحن لا نتفق مع هذا التعديل الذي يهدف الى حذف هذه المادة 11، لأن هذه المادة لم تأت بمقتضيات جديدة، إنما نصت على تمديد مدة صلاحية المقتضيات الأصلية الى 31 ديسمبر من سنة 2001 بدلا من 2000 وذلك حتى تتمكن المقاولات من الاستفادة من هذا الاجراء بالنسبة للسنوات المحاسبية المختتمة في 31 ديسمبر 2001 هذا هو الذي يجعلنا لا نقبل هذا الاقتراح، شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير، هل من يرغب في مناقشة التعديل طيب أطرحه على المجلس.

- الموافقون:23
- المعارضن:56
- الممتنعون:1

رفض التعديل

اطرح المادة 11 للتصويت

- الموافقون: نفس العدد 56
- المعارضون: نفس العدد 23
- الممتنعون:نفس العدد1

صادق المجلس على المادة 11

المادة 12 ورد بشأنها تعديل لفرق المعارضة ولكن سبق للمستشار أن قدم هذا التعديل. الأول اذن لكم..... الأول.....

نعطي الكلمة للسيد الوزير أو تقدموا الثاني؟..... لكم الصلاحية.

إذن أعرض التعديل الأول على المادة 12 للتصويت وهو التعديل رقم 6.

ـ الموافقون : نفس العدد

ـ المعارضون : نفس العدد

ـ الممتنعون : نفس العدد

رفض التعديل

الآن نصل الى التعديل الثاني الذي يحمل رقم 7 ، دائما التعديل على المادة 12، الكلمة للمستشار السيد.....

**السيد المستشارأحمد التويزي :**

شكرا السيد الرئيس،

هذا التعديل يرمي في اجراءين، الاجراء الأول يرمي الى الرفع من الحد الادنى المعفى من الضريبة على الدخل، من الضريبة الخاضعة للدخل، والاجراء الثاني هو تخفيض معدل الضريبة المفروضة على الدخل، هذا الاجراء لماذا لأن كانت الحكومة قالت على أن في القانون اثناء استماعنا لخطاب الحكومة على أنها تريد إعطاء واحد الفرصة للقطاع الاجتماعي، إذن فيما يخص هذا التعديل فهو يرمي الى تخفيف العبء الضريبي على الموظفين اللي معروفين، الموظفين والعمال اللي هما في الواقع كتكون... كتقطع ذاك الشي "à la source"، إذن الحكومة في الواقع إذا كان هذه الضرائب في الواقع بالنسبة للموظفين وللناس الذين يعملون في القطاع الخاص وكتعرفو- السيد الوزير- وكتعرفو على أن الموظفين بصفة عامة والأجراء بصفة عامة المسائل التي يواجهونها في الحياة فيما يخص التغطية الصحية، فيما يخص عدد من المسائل اللي هي كثيرة، ما نزيدهم شاي، بهذه الضرائب لان الضرائب كاين محلها، الضرائب يمكن مثلا يتزاد فيما يخص البحث عن الضريبة في القطاع الخاص والناس اللي هما في الواقع الشركات واحد عدد المسائل اللي يمكن عندهم كتيدارو ومسائل أخرى في فاتورات وواحد عدد المسائل لاخفاء المسائل الحقيقية في les déclarations ديالهم، اذن هذا الاجراء يرمي الى المحافظة على المستوى المعيشي لهؤلاء الموظفين وهذا كيمشي في اتجاه ديال التصريح الحكومي اللي هو ان الحكومة تريد أن تعطي الفرصة، ان تعطي الأهمية القصوى لهذا القطاع الاجتماعي، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

الحكومة تدفع بالفصل 51 من الدستور.

**السيد الرئيس :**

اذن، نقف هنا لنسجل دفع الحكومة بالفصل 51 وعليه ننتقل إلى المادة 12 دائما ولكن أعرضها على المجلس كما صادقت عليها اللجنة.

ـ الموافقون : نفس العدد

ـ المعارضون : نفس العدد

ـ الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس على المادة 12

هنالك مجموعة من المواد من 13 إلى 23 لم يرد بشأنها تعديل، اطرحها على المجلس بالتوالي، بالتتبع المادة 13.

صادق المجلس بالاجماع على المادة 13

المادة 14 كذلك بالإجماع

المادة 15 بالإجماع

المادة 16 بالإجماع

المادة 17 بالإجماع

المادة 18 بالإجماع

المادة 19 بالإجماع

المادة 20 بالإجماع

المادة 21 بالإجماع

المادة 22 بالإجماع

المادة 23 بالإجماع

صادق المجلس على هذه المواد بالإجماع ونصل الى المادة 24 ورد بشأنها تعديلان مشتركان لفرق المعارضة.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

يتعلق بما اصطلح عليه على مجلس المستشارين بالأساس تعديل على المادة 20 الذي كانت اتت به الاغلبية، قبلته الحكومة، تضامنا مع الأغلبية، هذا القانون صادق عليه كذلك مجلس النواب لكن لم نعرف كذلك، لماذا الحكومة مرة أخرى طلبت رأي المجلس الدستوري فيما يخص مطابقته أو عدم مطابقته.

السيد الرئيس،

إذا تذكرتم عندما كنا نناقش هذا المقتضى، قلنا أن كل تعديل كل مس للقانون المالي يعتبر تعديلا على القانون المالي، وكل تعديل على القانون المالي هو مقنن على مستوى القانون التنظيمي للمالية ويخضع لنفس المقتضيات المتعلقة بمشروع القانون المالي بنفسه، كان جواب الحكومة لا، لكي ترضي اغلبيتها لم نعرف السؤال علاش؟ تم من بعد يطلب السيد الوزير الأول رأي المجلس الدستوري، والمجلس الدستوري أنصفنا السيد الرئيس وألغى المادة 20 ولكن اشكون اللي ضاع، ضاعوا المقاولون الشباب الذين كنا نود أن يستفيدوا من مبالغ ديال الغرامات من أجل التأخير، لكن بقي الأمر هكذا ومن جديد أتت الحكومة لكي تستدرك الأمر، لافقط لتشجيع المقاولين الشباب هذا مقتضى ديال المادة 24، اشنو جاب، جاب فقط المقاولون والمنعشون الشباب اللي سلفوا شي فلوس وسلفهم بواحد "الانتريس" معين واستسمح كنهدر بالدارجة لكون الامر يتعلق بشباب كيسمعونا والعموم خصو يعرفها، سلفو فلوس بضمانة ديال الدولة وبمساهمة جزء منها من الدولة كاين واحد المبلغ ديال الانتريس ديال الفائدة اللي ماخلصش في الوقت كتزاد له غرامة ديال التأخير، هذا المقتضي اشنو جاب؟ فقط اللي تسلف الفلوس خصو يرجع الفلوس، ومنين ترجع الفلوس ترجع المبالغ ديال الفوائد العادية الا نتريس ، وإذا خلصت قبل من منتم ديال الشهر ديال السنة المقبلة الله يسمح في الانتريس، وايلا ماخلصت شاي، دير طلب لوزير المالية، هو غادي يدرسه ويشوف إيلا ابغى أو ما بغاشاي يعاود لك الجدولة، قلنا أودي هذا الشي ضعيف وضعيف جدا، هذا المقاول الشباب مثقل بالدين، مثقل بالفائدة، مثقل بالزيادة عن التأخير ونزيد ونقول له أودي دير طلب وعاين السيد وزير المالية واش يقول لك نعم أو لا، كلنا على الاقل هذا المقاول الشباب يؤدي الدين، يؤدي الفوائد العادية ولكن يقدم طلب مبرر بحججه مثبوتة لوزارة المالية، يقول أودي أنا ماعندي شاي في هذا الوقت باش نأدي عاودي الجدولة، فهذا هو التعديل فقط، هذاك الاجبارية ديال رأي الملزم ديال وزارة المالية، كنطلبو يحيدو، وفي المقابل كنقولو للمقاول الشباب أو المنعش الشاب الله يخليك تقدم بطلب مبرر بالحجج الثابثة ديالك، نفس الشكل فيما يخص الفوائد 5٪ إذا ما خلصت شاي في الوقت كنزيدو لك 2 نقط هي 7٪، 2 نقط اشنو كتمثل في 5، نقط تمثل 40٪، كنقول أودي بزاف على هذا المقاول نزيدو له نقطة كيخلص 5٪، إذا ما خلص شاي نزيد له نقطة 1 هي 20٪، الحكومة تفرض 2 نقط معناه 40٪ ديال الاضافة، تعديل بسيط لا يسمن ولا يغني من جوع، وحتى الشباب لا ينتظر هذا الشيء، الشباب ينتظر فكه ماعندو شاي الفلوس، باش يخلص الاصل ماعندو شاي الفلوس باش يخلص الفوائد العادية أما التأخيرات في حد ذاتها ديوني للحبس، فهذا هو تعديلنا بسيط وبسيط جدا، هذا التعديل الأول، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، التعديل الأول المقدم عن المادة 24.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

لانه نفس الموضوع، إذا يمكن للسيد المستشار يقدم التعديلين معا.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

التعديل الثاني تيمشي في نفس الاتجاه، نحبد ان الحكومة تدير واحد خلفة إيجابية بصفة استثنائية من هنا لآخر السنة، المقاولون الشباب، المنعشون الشباب الذين اثقلوا بكاهل الديون، نطلب منهم يردوا ذاك الدين والله يسمح من هنا لآخر السنة، واللي عاود عاودوه، هذا المخزن راه خيمة كبيرة، و2 فرنك ديال هؤلاء المقاولين الشباب، كلنا نتغنى بهم، الدفع بالمقاولين الشباب، ها الكتاب الابيض، ها الكتاب الاصفر، هذه كثرة المناظرات وكثرة اللقاءات واشكون هما هؤلاء المقاولين الشباب؟ وراه les garagistes مول الكاراج، راه هو والخدام ديالو هذا هو المقاول الشباب، اشكون اللي كيستفيد من هذا الشي الاطباء، الصيادلة، المهندسين، المهن الحرة، أما المقاول الشباب الحقيقي اشكون اللي اداها فيه، فكنقول الدولة تدير واحد الخلفة،

وخيرها كبير على هذا... على الاقل نمتحن هؤلاء الشباب ونقول آودي الدولة، آه المقاولين الكبار، جاء طلبني السي... الملايير اسألوا وزارة المالية اشحال ربحت في «l'amnestie» في الاعفاء الضريبي، لاش، دوز léponge، مانتحسبوش معاك أجيب الفلوس، الملايير، منين كنجيو للامر يتعلق بالمقولين الشباب، كنجلسو نتحاسبو معهم لا دير الطلب، والطلب يجي لوزير المالية ونقطة أو نصف نقطة وهذه وهذه... الدليل فشلت العملية، ماكنبغي شاي ندخل في صلب الموضوع، ماشي اللجوء الى المجلس الدستوري هو الأساس، المرسوم التطبيقي وقع فيه خلل وما اصدر شاي في وقته، وكيف نستدرك الامر، نلتجأ الى المجلس الدستوري، أكيد كان المجلس الدستوري حاسم في الموضوع، ولكن الاصل هو المرسوم التطبيقي لم يصدر، وبقي مابين الخزينة العامة وما بين مديرية الميزانية، لم يصدر في وقته، واشكون اللي أدى، المقاولين الشباب، لذلك نلتمس من الحكومة إما الاعفاء من أصل الدين وفوائد التأخير أو على الأقل على فوائد التأخير دون إجبارية اللجوء الى وزارة المالية لكي تقرر على أساس بأن المقاولين الشباب يتقدموا بواحد الطلب ديالهم مبرر، شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

الحكومة غير متفقة على التعديلين، ولكن قبل تذكر بأنه في أصل هذا التعديل كله جاء من عند الاغلبية في مجلس المستشارين، وتعاملنا معه بحماس وبايجابية بطبيعة الحال، الآن التعديل المقدم من طرف المعارضة نحن لا نتفق معه لان وزارة المالية من الاحسن تبقى حاضرة في متابعة طلبات القروض ولأنه هذه الطريقة كذلك باش تتراقب كذلك البنوك، وحتى البنوك تعتبر بأن الحضور شيء إيجابي. بالنسبة للنقطة الثانية الاعفاء من دفع الفوائد العادية على أي حال هذا الدفع يعتبر إجحاف للمقاولين والمنعشين الشباب الذين يقومون بمجهود والذين بادروا بتأدية ما بذمتهم لا ننسى- السيد الرئيس- باش مانكبرو شاي هذا المشكل بأنه 90٪ بل أكثر من 90٪ من المقاولين الشباب ماعندهم أي إشكالية، فالاشكالية اللي الآن مطروحة هي خاصة ب 10٪ من هؤلاء الشباب المقاولين، ونحن نعمل على حل مشاكلهم وفي هذا الإطار تعاملنا إيجابيا مع هذا الفصل. شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا السيد الوزير، هل يمكن طرح التعديلين على المجلس؟ التعديل الأول.

- الموافقون: نفس العدد
- المعارضون: نفس العدد
- الممتنعون: نفس العدد

رفض التعديل

***التعديل الثاني***

- الموافقون: نفس العدد23
- المعارضون: 56
- الممتنعون:1

رفض التعديل

اعرض المادة 24 كما صادق عليها اللجنة

- الموافقون: 56
- المعارضون: 23
- الممتنعون:1

صادق المجلس على المادة 24

المادة 25 ورد بشأنها كذلك تعديلان مشتركان.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

فنتذكر بأن هذا المقتضى هو وارد في إطار اتفاق 19 محرم الذي وقع ما بين الحكومة وبعض النقابات، هو مطلب شرعي يعاني منه الموظفون الذين لادخل لهم والذين لا يجدون تسبيقا للدخول في عملية اقتناء مساكن اجتماعية، فكما نعلم جميعا، منين كنمشيو نتسلفو الابناك ب 70،60،50 حتى 80 حتى 90٪، ولكن لابد من واحد المساهمة هذه المساهمة، الدولة فكرت بأنها غادي تعطيها أو تسلفها أو توضعها رهن إشارة الموظفين والمستخدمين بشروط معينة، نقول من بين الموظفين أو المستخدمين يجب أن لا ننسى المتقاعدين، المتقاعدين

هم امتداد للموظفين القائمين، لذلك نقترح أن يدرج في المادة 25 بالموازاة مع الموظفين والاعوان القائمين، المتقاعدين، لماذا كذلك نطلب أن المتقاعدين يستفيدون؟ لكي نشجع المتقاعدين على التعاطي للتقاعد النسبي، فموظف ما اذا مثلا وهذا مطلب دائما كنا نلح وتقدمنا بمقترح قانون حوله، فيما يخص نسب التقاعد٪ 2.5 المتقاعد سنويا، المتقاعد اللي كيوصل لسن ديال 60سنة، والذي يريد أن يتقاعد قبل 60 سنة نجحفه وكنقول له فقط نقطتين، كنمنعوه باش يخرج، وكيبقى جالس، كنقولو للحكومة شجعي الموظفين اللي باغيين يخرجوا للتقاعد، اعطيهم نقطتين ونصف وغادي يخويو المناصب المالية وغادي ندخلو شباب جديد، نفس الشكل شجعي هؤلاء الموظفين باش يستفيدوا هم كذلك من هذا التسبيق اشحال 20.000 درهم لا تسمن ولا تغني من جوع، فاقتراحنا يمشي في هذا الاتجاهين.

**أولا** : ادراج المتقاعد ضمن الموظفين ولكن كذلك تشجيعهم لكي يتقدموا بطلب التقاعد النسبي.

**التعديل الثاني** : هناك العديد من الموظفين لهم نسب في مساكن انطلاقا من إرث أو انطلاقا من شراكة الى غير ذلك، فأنا والدي توفى ترك دار احنا 5أو 6 ديال الاخوة عمليا أنا ملاك ولكن اشنو عندي؟ كنقول آودي هذه الاعانة تعطى أن يكون في ملكهم لوحدهم معناه الموظف مايكون شاي في ملكه الشخصي سكنى عاد يمكن له يستفيد.

**التعديل الثالث** : نظن بأن المقتضيات في الفقرة (chiffres rom-aniV) التي أتت بها الحكومة هي مقتضيات من حيث التطبيق تعجيزية لا يمكن لها أن تطبق بهذا الشكل في السنة الأولى، لابد أن تعدل، وإن كان يجب تعديلها فيجب الرجوع الى البرلمان، والعملية مثقلة، الدليل فيما يخص الفصل 20 ديال المنعشين العقاريين وقع «petit problème de détail» غير صغير ألغى وبقينا كنعاينو حتى يجي القانون المالي، قلنا المقتضيات التطبيقية لهذا الإجراء، الحكومة ماشي تطلبهالنا احنا نعطيوها للحكومة، كل الاجراءات التطبيقية احنا كنفوضو للحكومة بمرسوم تتخده غدا إذا وقع خلل أو وقع شي حاجة هي تغير بمرسوم أحسن ماغادي نرجع للقانون، ولما نقرأ والمقتضيات التي جاءت في المادة 4 يتبين بأن هذا اختصاص لابد من إسناده الى الجهاز التنفيذي، تشتمل القيمة العقارية الاجمالية البقعة الارضية والبناء الرئيسي والملحقات والأسيجة ومصاريف جر المياه ومصاريف الربط بشبكة التطهير والكهرباء وشراء مناصفات للجدران ومصاريف العقود ورسوم ورخصة البناء وبعض الاتعاب ديال المهندس العقاري وأداء الفوائد المستحقة على المبالغ الى غير ذلك.

تشتمل المساحة بالإضافة الى الجدران والغرف الرئيسية الملحقات التالية، البهو والمطبخ والحمام والمرحاض والسياج والسردات ومغسل الثياب والمرأب هانو مقتضيات ماشي حتى ديال مرسوم، مقتضيات ديال دورية، إذا وقع خلل بسيط غادي توقف وخصك تدير تعديل، كنقول احنا نفوضو للحكومة، بمرسوم هي تدير هذه الاجراءات هذه، وهنا كيدل بأن المادة 25 كما أتت ستكون تعجيزية والزملاء الذين سيساعدهم الحظ وما غادي يكون شاي ضمن الثلث الذي سيغادر السنة المقبلة غادي يشوف هذه المقتضيات غير مطبقة.

**الاجراء الرابع** في نفس المادة الحكومة قالت لنا بأنها ستخصص 2٪ من ميزانية الاستثمار لدعم السكن الاجتماعي ولدعم السكن ديال الموظفين وهذا اتفاق تم مع النقابات، الميزانية ديال التجهيز 13 مليار، 2٪ هي 160 مليون، الحكومة ادرجت فقط 110. ثانيا كنا نتمنى أن الحكومة في إطار الشفافية التي تنادي بها أن تأتينا بحساب خصوصي «un compte spécial». هاهي موارده، ها هي مصاريفه باش نعرفو بالضبط الفلوس فاين كاينة، هذه الفلوس فاين هي موجودة في التحملات المشتركة خليط 3 مليار، غير مصنفة، 3 مليار اشنوفيها؟ فيها اعانة ليراك 7، فيها معاونة للتشارك لشركة البناء للدار البيضاء، معاونة ل OCP إعانة ل one، اعانة onep، اعانة لونيب، إعانة La caisse centrale de garautie، اعانة ل CNCA، هانو اللي أصحابها راهم في الحبس، الى غير ذلك، قلنا آودي لابد على التنصيص الى عنوان حتى يعرف هؤلاء الاخوان الذين سيقترضون واللي غادي تسلف لهم الدولة العنوان ديالهم واضح، نتمنى أن يكون un comte special، ولكن الحكومة لم تأتي به، ولكن اختارت ان تدرج هاته الاعتمادات فيما سمي بالتحملات المشتركة، ومرة أخرى كنقول أن التحملات المشتركة فيها 3 مليار و29 مليون درهم من ضمنها 110 مليون، و100 وكذا وخمسون مليون من العام الأولى الى حد الآن الحكومة قالت لنا راها مازالت مجمدة، لا علم لنا، الله أعلم ما يمكن لنا شاي نعرفها، فوقاش نعرفها النهار الذي يأتينا القانون ديال التصفية، فوقاش غادي يأتي، يا

الله الحكومة قدمت ديال 93 لمجلس النواب خصنا 20 عام تجي الثلث الاولى والثلث الثاني والثلث الثالث ونمشيو كلنا وعاد يجيو برلمانيين جدد وعاد يجي قانون التصفية، شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

كما تعلمون الحكومة جابت اقتراح في هذا القانون اللي تيعطي امكانية للموظفين الصغار للاستفاذة بواحد السلف لتمكينهم من الحصول على الشروط باش يحصلوا على سكن اجتماعي، بطبيعة الحال الاقتراح اللي الآن مطروح يتعلق بالمتقاعدين، اذكر بأنه احنا ماشي ضد بالعكس، ولكن كما قلت قانون المالية ماشي هو الإطار، لأنه كاين القانون المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد هو اللي يمكن يوقع تعديله، وأذكر هنا بأن فرق الأغلبية بمجلس النواب قد اعلنت رسميا على أنها ستقدم اقتراح يتم بموجبه تكليف الصندوق المغربي للتقاعد بتدبير نفس هذا الاجراء بالنسبة للمتقاعدين من الاستفاذة من نفس هذا التسبيق. بخصوص تطبيق مقتضيات هذه المادة بنص تنظيمي فإنه يجب الرجوع الى البند الأول منها الذي ينص على منح التسبيق لموظفي ومستخدمي الدولة المتوفرة فيهم الشروط المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم 552-67 المعتبر بمثابة قانون، هذا المرسوم الملكي كان معتبر بمثابة قانون، ماشي نص تنظيمي، لذا فإن القانون هو الذي يحدد شروط تطبيق هذا المقتضى ولا مجال لنص تنظيمي للقيام بذلك.

فيما يتعلق بالشطر الأخير من التعديل والذي يتم بمقتضاه التنصيص على 2٪ من مبلغ ميزانية الاستثمار في فصل التحملات المشتركة، فإن الحكومة التزمت بذلك، وتم تخصيص الإعتمادات اللازمة لهذه العملية منذ قانون المالية 99 في فصل التحملات المشتركة، قانون 99-2000 تصاوبنا 155 مليون درهم وفي القانون 2 كذلك 112 مليون درهم وبالتالي الاعتمادات الآن موجودة لمواجهة هذه العملية ديال اعطاء التسبيق للموظفين الصغار الذين يريدون أن يحصلوا على ممتلكات في السكن الاجتماعي. لكل هذه الاعتبارات - السيد الرئيس- التعديلات ديال فرق المعارضة احنا ما متفقين شاي عليها.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير، التعديل الأول.....آه التعديلين معا، تفضلوا... مناقشة .

**السيد المستشار احمد القادري :**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أريد فقط أن اتساءل مع المستشار المحترم الذي قدم تعديلات باسم المعارضة، نحن نتساءل هل تحترم في هذه التعديلات نفس المنطق أم أنها تتغير من تعديل الى آخر، المنطق الذي كان يعتمده السيد المستشار المحترم أن الحكومة تتخذ واحد المراسيم، وهذه المراسيم ما تتجيبهاشاي للبرلمان وانها كتدير اللي بغات وأنها تفوض اللي بغات، الآن تيقول لنا لا هذا القانون اللي هو داخل تحت رقم 522-67 ما يحتاج شاي يكون قانون، ماعندنا علاش نجيبوه للبرلمان، نعطيو للحكومة هي تشرع فيه في إطار نص تنظيمي، وبغينا واحد المنطق يكون واضح عند السيد المستشار، إذا كنا بغينا نضيقو الحق نتاع السادة البرلمانيين راه احنا غادي نسحب منهم هذا الاختصاص اللي هو اختصاص القانون واللي داخل في التشريع، نعطيوه للحكومة، فلهذا نتساءل احنا فرق الأغلبية في أي منطق سنسير، المنطق اللي تنأكدوا، احنا هو المنطق اللي تيجيب به القانون والدستور والمجلس الدستوري، المجلس الدستوري ماهو لا ديال المعارضة ولا هو ديال الأغلبية، هو واحد الجهة قضائية عليا تبث في هذه الأمور، ولهذا نلتمس استبعاد هذه التعديلات، وشكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

التعديل اللي كنجيبوه مع كل احتراماتي للزميل الذي نكن له كل تقدير، يبدو أنه اختلط عليه الأمر، عندما كنت أتكلم عن الاذن في آخر فصل 45 ينص ما هو الاذن؟ ثلاثة ديال الحاجات فيه آمولاي أحمد

القادري، كتعرفها مزيان، المكان والزمان، عندما نتكلم على البهو والمطبخ والحمام والمرحاض والسياج والسرداب ومغسل الثياب والمرأب، عندما نتكلم على منصة الجدران وعندما نتكلم على مصاريف العقول الى غير ذلك. اذكر المستشار المحترم ان في المادة 25 في بدايتها أشير الى النص الذي ينظم السكن الاجتماعي لا داعي للتفاصيل، أكثر من هذا السكن الإجتماعي كلنا منتخبين محليا هنا، البعض منا هم رؤساء الجماعات يعرفون بالضبط القانون ديال 92 حول التعمير، ويعرفونها مليح اشنو هو السكن الاجتماعي وفاين يكون واشنو هي المساحة ديالو واشنو هو المبلغ الاجمالي ديالو، لا داعي لكي تأتينا الحكومة بمرحاض الى غير ذلك، فعندما قلنا مقتضيات يمكن أن تكون تطبيقية عرفنا اشنو نقولو، أما الشيء الآخر اللي تكلمنا عليه هذوك آمولاي احمد الفلوس ديال الخارج devise منين كيمشي يتسلف أنظرالعجز المالي اللي كاين حاليا والذي سنصوت عليه 4 مليار و767 مليون و471 مليون ألف درهم، معناه 4767 مليار سنتيم هذا كله غادي نعطيو الاذن للحكومة تمشي تتسلفو كاين اللي من الداخل وكاين اللي من الخارج هانو والمرحاض كيف كيف، عند مولاي احمد، فأنا آسف.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، إذا لم يكن هنالك ملاحظات أخرى اعرض التعديل الأول الذي يحمل رقم 10 على المجلس.

- الموافقون : نفس العدد
- المعارضون : نفس العدد
- الممتنعون : نفس العدد

رفض التعديل

التعديل الثاني الذي يحمل رقم 11

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

التعديل، الثاني السيد الرئيس،

التعديل اعطيناه السنة الماضية ،وهذا التعديل تقدم من طرف مستشار برلماني ولكن رجل اعمال ممارس له غيرة، الفكرة جبدتها الحكومة السنة الماضية وكنا نتمنى أن الحكومة تأتي بمقتضيات، نكون واقعيين واحنا مغاربة وكنعرف اشنوكاين، الذي أراد شراء دار ويسجلها بالمبلغ الحقيقي اشنو خصو يدير؟ دار ب 20 مليون غادي نبيعها لك واش كنسجل 20 مليون على الأقل 5 أو 6 مليون sous la table هذا عرف خصنا نحاربوه كاملين ولكن متواجد كنقولو الموظفين الدولة غادي تعطيكم تسبيق ديال 20.000 درهم على أساس 20 مليون، اشكون هو هذا اللي غادي يمشي يشري الدار ب 20 مليون ويكتب بـ 20 مليون إذا ما اعطا شاي 6أو 7 مليون من تحت نكونو واقعيين إذا بغينا نعاونو الموظفين نعطيوهم 50.000 درهم كتسبيق ونعطيوها لهم في الأول الإشكال اللي كيتطرح ماشي في التالي، تعاوني في التالي ماعندي شاي pour démarres ماعندي شاي باش نقلع عاوني، لذلك تقدمنا بهذا التعدل كتسبيق 1000 ديال الناس ناخذو 10 لاداعي نبقى نوزعو وغادي تشوفو السنة المقبلة. منين غادي نطلبو الحصيلة ديال الاستفاذة من هاته القروض ستكون ضئيلة وضئيلة جدا، علاش؟ 20.000 درهم في حد ذاتها ضئيلة ولمن للموظفين الذين يتقاضون 3600 درهم اللي تحت، تصوروا الاخوان مول 3600 وكنشرط عليه ما يكون شاي عندك سكن معناه كاري، اذن كاري على الأقل واحد 800-1000-900 درهم وانت كتقاضي اقل من 3600 درهم وكنقولو لك أنت أقل من 3000 وأنت كاري آجي نسلفو لك ونعاونك، باش نعاونوك، غادي نضحك عليك، اذا بغينا نكون واقعيين نعطيو واحد المبلغ مهم كنقترح 50.000 درهم شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

هذا التعديل الذي يهم في الواقع واحد المادة 19 من القانون المالية الحالي 2000 - 99 يتعلق بإعفاء المنعشين العقاريين من الضريبة، فمن ناحية الموضوع لا مجال لإدراج التسبيق فيه لاختلاف الموضوع، عندنا موضوعين مختلفين ولذلك لا يمكن لنا أن نتفق، بالنسبة للعمق مبلغ التسبيق فإذا زدنا في مبلغ التسبيق سننقص من عدد الموظفين الصغار المستفيذين، وبالإضافة الى هذا، هذه اعطيت لي الفرصة باش نقول بأنه هذا التسبيق الذي سيعطي للموظفين الصغار يضاف الى تشجيعات التي هي الآن موجودة، مثلا استرجاع 6٪ من نسبة الفائدة التي تؤديها الدولة، مثلا الاعفاءات الضريبية، مثلا امكانيات اللجوء الى الخدمات الاجتماعية في بعض الوزارات، مثلا الامكانيات التي تعطي

كذلك بالنسبة للتعاونيات، كل هذه الاعتبارات في الوقت الذي نحن مازلنا ندرس مع وزارة السكنى ربما تغيير المقاربة بالنسبة للسكن الاجتماعي، احنا مايمكن لنا الآن الا نرفض التعديلات المقدمة من طرف المعارضة.

**السيد الرئيس :**

شكرا السيد الوزير، هل من تدخل حول هذا التعديل الثاني؟ اعرضه على المجلس.

- الموافقون : نفس العدد
- المعارضون : نفس العدد
- الممتنعون : نفس العدد

رفض التعدل

اعرض المادة 25 كما وافقت عليها اللجنة

- الموافقون : نفس العدد
- المعارضون : نفس العدد
- الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس على المادة 25 ونصل الى المادة 26 ورد كذلك بشأنها تعديل من فرق المعارضة،الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

سأقدم المادة 26 و27 هي نفس الموضوع.

السيد الرئيس،

انتم رئيس مجلس المستشارين ولكن في نفس الوقت رئيس جهة والعبد الضعيف أمامكم هو كذلك رئيس جهة، هذا الموضوع ديال الجهات أظن الجميع وملناه قيل لنا في الحملة الانتخابية في 97 ان الجهة برلمان مصغر، القتيلة والدنيا مقلوبة والحملات وذاك الشي اللي كاين، جاءت السنة الأولى هذه بداية، جاءت السنة الثانية وتعاونوا وتمرسوا نحن في السنة الثالثة- السيد الرئيس- لا أدوات ديال العمل، ليس لنا موظفون اختصاصتنا مبهمة، الميزانية هي في شكل إمداد من طرف الدولة. في السنة الفارطة الحكومة، هل من تلقاء نفسها انطلاقا من ضغط معين خصصت 1٪ من الضريبة العامة على الدخل و1٪ من الضريبة على الشركات وتناست كل مصادر التمويل التي ينص عليها قانون الجهات، قلنا آمين، يمكن الحكومة في السنة المقبلة إن شاء الله يمكن سيكون المزيد، هذه السنة نفس المبلغ ديال 1٪ وواحد هو الله آش غادي نديرو بواحد في المائة؟.

السيد الرئيس،

نقترح أن يضعف هذا 1٪، ولكن ان لا يفهم منا اننا نريد الفلوس وبس، نريد تحويل وهذا تنص عليه المادة 7 من قانون الجهات، تحويل اختصاصات، تحويل مشاريع من الدولة للجماعات نريد امدادا ومعه مشاريع، نريد أن نخفف الحمل على الدولة كي لا يفهم زدونا الفلوس ونبينا عليه السلام، فهذا هو طلبنا السيد الوزير كي لا تدفع الحكومة بالفصل 51، شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار؛ الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

ويظهر لي السيد المستشار قال العبارة الحكومة تدفع بالفصل 51 السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة :**

الحكومة الموقرة تدفع بالفصل 51، والرئاسة تخرج لأول مرة عن حيادها وتلتمس من الحكومة الموقرة أن تدرس بإمعان هذا المقترح في نطاق الميزانية المقبلة، ميزانية 2001، راه هذا التعديل ونحن مجلس المستشارين، مجلس الجماعات المحلية راه هذا هو أهم شيء بالنسبة لنا، فلهذا تنعرفو الاكراهات، تنعرفو الظروف التي تعيشها البلاد، وتنعرفو كذلك بأن هذا الاقتراح ملتف حوله أغلبية ومعارضة، ولهذا نطلب بإلحاح من السيد الوزير أن يتوفق في إدراج هذه الفكرة، هذا الاقتراح في الميزانية المقبلة إن شاء الله، وننتقل الى المادة... لا، عفوا قبل أن ننتقل يجب أن نرجع...

نعم، أطرح المادة 26 على المجلس ثم المادة 27..

ـ الموافقون : نفس العدد

ـ المعارضون نفس العدد

ـ الممتنعون: نفس العدد

صادق المجلس على المادة 26

اعرض المادة 27 على المجلس.

ـ الموافقون: نفس العدد

ـ المعارضون: نفس العدد

ـ الممتنعون: نفس العدد

صادق المجلس على المادة 27

المادة 28 لم يرد بشأنها تعديل

ـ الموافقون : بالاجماع

صادق المجلس على المادة 28

المادة 29 كذلك بالإجماع

المادة 30 كذلك بالإجماع

المادة 31 كذلك بالإجماع

المادة 32 كذلك بالإجماع

ونصل الى المادة 33 التي ورد بشأنها تعديل مشترك من فرق المعارضة، الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

هذه المادة 33 نحن في المعارضة نسميها مادة ديال مليار و200، مليار و200 مامعناه؟ عشر الميزانية المعروضة علينا، الميزانية فيها 13 مليار و900 وشي حاجة، هاذ« le compte spécial» هذا الحساب الخاص هو بوحده فيه مليار و200، من هو أمره بالصرف؟ هو السيد الوزير الأول. السيد الوزير الأول يريد أن يفوض اختصاصاته أو يعين آمرين بالصرف مساعدين ويلجأ للبرلمان، تتذكرون السنة الفارطة عندما عرض علينا مشروع القانون اللي هو القانون حاليا. فيما يخص صندوق النهوض بتشغيل الشباب الذي كان الوزير الأول آمرا بصرفه وأتى تعديل في القانون المالي وتنازل أو انتزعت -الله أعلم- أو انتزعت الاختصاصات من السيد الوزير الأول من طرف وزيرين هما وزير المالية ووزير التشغيل وأقصي وزيرين آخرين من الاستفادة، وهو وزير التجارة والصناعة والخدمات ووزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، وزير المالية ووزير التشغيل تقاسما وأقصوا الوزير الأول وجابوا لنا النص وصادقنا عليه، وآنذاك قلنا آعباد الله الأمر لا يتعلق بنا، هذا موضوع تنظيمي، اليوم نفس الشكل كيجيبونا نحن كمشرعين وكيدخلونا في أشياء تنظيمية محضة لا علاقة لنا بها والدستور يمنعنا، مسألة تنظيمية، الآمر بالصرف منين كيبغي يعين آمر بالصرف مساعد هناك نص قانوني متواجد هو المرسوم الملكي بمثابة قانون 330-66 بتاريخ 21 أبريل 67 بسن نظام عام للمحاسبة العمومية، الفصل 5 يمكن للآمرين بالصرف أن يفوضوا في إمضائهم وأن يعينوا تحت مسؤولياتهم ومراقبتهم آمرين بالصرف ثانويين، أطرح السؤال قبل هذا الوقت وهذا حساب خصوصي متواجد من قديم، هل السيد الوزير الأول هو الذي كان يوقع الحوالات؟ لا، السيد الوزير الأول كان يفوض لماذا لم يبق على التفويض السابق وأتى بتعديل على مستوى القانون؟ وهنا نطلب من الزملاء يقرأوا قراءة متأنية للمقتضى الوارد واللي نحن كبرلمانيين لم نتعود على العبارات الواردة فيه.

المادة 33، يمكن للوزير الأول، يكون الوزير الأول هو الآمر بصرف نفقاته وقبض موارده، هذا الشي ماكاين، هذا لا تغيير فيه هذا الشي كان، هذا الجديد يمكن للآمر بالصرف أن يعين الوزراء المعنيين وكان كيعينهم بلا هذا القانون، أو رؤساء المصالح الخارجية التابعة لسلطتهم، وهذا شيء يمكن له يكون بلا قانون، ولكن اللي هو جديد أو العمال «les gouverneurs» الولاة، ماهو دخلنا احنا، السيد الوزير الأول، من حقه أن يعين أي آمر بالصرف ثانوي، أي واحد، ما معنى أن يلتجأ إلينا هل موضوع سياسي؟ هل موضوع قانوني؟ هل دستوري؟ أترك للزملاء المنتخبين المحليين الذين عاشوا أوراش الجفاف وعاشوا طريقة تدبير أوراش الجفاف، وعاشوا الأموال التي تهدر أمام الجميع، من هم الآمرين بالصرف؟ فرض على هؤلاء الآمرين بالصرف أن يكونوا آمرين بالصرف مساعدين، هاتوا الفلوس، كولوا، الشعب المغربي كيخلص، كلنا منتخبين، كلنا نندد، هناك هيآت سياسية من الاغلبية بعثت لنا

نحن كرؤساء الجماعات، بعثت لنا بالجدادات، طلبوا لنا جدادات من هيآت سياسية كيقولوا الله يخليكم قولوا لنا اشنو هو المبلغ ديال الورش وعدد العمال وles chantiers الى غير ذلك، معناه ناس ديال الاغلبية يراقبون هذه العملية. فالزملاء نحن لا نريد أن نكون ذريعة لهذا الاشكال المطروح، السيد الوزير الأول نقدره ولا نريد أن ندخل في اختصاصاته، القانون واضح من حقه انا كرئيس جماعة حضرية كآمر بالصرف، أعين آمرين مساعدين لدى حتى واحد... القانون كيعطيني، الوزير الأول أو رئيس الجماعة أو رئيس المصلحة، لا، رئيس المصلحة لا خصويكون «ordonnateur» كل واحد كيمكن له يعين ها الطريقة اللي كاينة، ولكن أن يأتي الوزير الأول ويجيبنا على المستوى القانون اطرح السؤال، فالزملاء هذا موضوع لا علاقة له بالتشريع موضوع سياسي محض، شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

الإمكانية ديال قيام الوزير الأول بتعيين آمرين مساعديت بصرف نفقات صندوق التنمية القروية في إطار محاربة الجفاف هو في الواقع تصاوب لتعزيز اللاتمركز، ويأتي كذلك في إطار تبسيط المساطر الادارية وتسهيل العمليات، وهنا للتذكير راه هناك عدة حسابات خصوصية أخرى يكون الوزير الأول هو الآمر بالصرف ونفقاتها وديال قبض مواردها وتنص كذلك على امكانيات تعيين آمرين مساعدين بالصرف يتعلق الامر مثلا بالصندوق محاربة آثار الجفاف، صندوق انعاش الاستثمارات...الخ.

فهذه الاعتبارات هي التي تجعلنا ما نقبلوشاي التعديل المقدم من طرف المعارضة، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الوزير، هل من تدخل، الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال..

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

غيرسؤال فقط بسيط على الحكومة، هل يمكن للسيد الوزير الأول أن يعين آمرين بالصرف مساعدين دون اللجوء الى البرلمان؟

**السيد الرئيس :**

هل من تدخل؟ تفضلوا السيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

نظرا للطابع الخاص الاستعجالي ديال محاربة الجفاف ونظرا كذلك لتعدد الجهات المتدخلة، عمليا لم يكن ممكن حصر لائحة الآمرين بالصرف ضمن المقتضيات هذا الحساب بل وكل للوزير الأول بأن يقوم بذلك حسب الحالات وحسب الاختصاصات يقوم بتعيين آمرين مساعدين بصرف نفقات الحساب، شكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا السيد الوزير، يمكن الآن عرض التعديل على المجلس.

- الموافقون : نفس العدد
- المعارضون : نفس العدد
- الممتنعون : نفس العدد

رفض التعديل

اعرض المادة 33 كما وافقت عليها اللجنة

- الموافقون : نفس العدد
- المعارضون : نفس العدد
- الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس على المادة 33

المادة 34 لم يرد بشأنها تعديل، يمكن طرحها على المجلس

- الموافقون : الاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة 34

المادة 35 لم يرد بشأنها تعديل

- الموافقون: الاجماع

صادق المجلس بالاجماع على المادة 35

اعرض الباب الأول من القسم الاول للتصويت

- الموافقون : نفس العدد

- المعارضون : نفس العدد

- الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس على الباب الأول من القسم الأول ب56 مقابل 23 وامتناع مستشار.

**الباب الثاني من القسم الأول**

***أحكام تتعلق بتوازن الموارد والتكاليف***

**المادة 36.**

لم يرد بشأنها تعديل. أعرضها على المجلس

- الموافقون: ؟

نقطة نظام، تفضلوا.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

أذكر بالاشكالية التي طرحت السنة الماضية عندما وصلنا الى عنق الزجاجة فيما يخص التصويت على الاحكام التي تتعلق بالموارد ولكن كذلك بالتكاليف، فتصويتنا على المادة 36 لا يقتصر فقط على الموارد، سنصوت دفعة واحدة على الموارد وعلى المصاريف والجدول المرفق أو....لا، الجدول المتضمن في مادة 36 ولكن كذلك الجدول «أ» الذي يشار إليه في المادة 36 يجرنا الى طرح نفس التساؤلات للسنة الماضية. إذا صوتنا على المادة 36 ما تبقى من المواد محسوم فيها 37و38و39 كلها متضمنة في المادة 36.

السيد الرئيس،

السنة الماضية كلفتم السيد الرئيس لجنة المالية بأن يجمع اللجنة لتدارس هذا الموضوع مع الحكومة، 12 شهر، السيد الرئيس، مع الاسف الشديد حتى حاجة لم تعمل، طرحنا السؤال على مستوى اللجنة، قيل لنا بأن اللجنة لم تتمكن من عقد اجتماعيها للتداول حول هذا الموضوع، لكونها كانت مضطرة للقيام ببعض الجولات في العديد من الاقطار لكي تطلع على تجارب الدول الصديقة والشقيقة الشمال والجنوب والشرق والغرب، الافريقية والأوروبية والامريكية لكي تحسم في هذا الموضوع، 12 شهر- السيد الرئيس- ولازالنا نطرح السؤال- السيد الرئيس- ماهو المعمول؟ السنة الماضية أتتنا الحكومة عوضت رئاسة المجلس واعطتنا تصور لعملية التصويت، آخر المطاف انضبطنا، الحكومة أصبحت كتمشينا واحنا مشينا معها وصوتنا، هل نعيد الكرة مرة أخرى -السيد الرئيس - ؟ شكرا.

**السيد الرئيس :**

بالفعل أتذكر أن القضية طرحت وفوضنا الأمر الى السيد رئيس اللجنة، ليقوم بدراسة الموضوع وبالمناسبة أقدم اعتذار السيد رئيس اللجنة الله يشافيه لانه كان يعالج وأخذ منه التعب الاجتماعات المتواصلة، يعني حالته لا بأس، ولكن لم يتمكن اليوم بالحضور معنا ولكن رغم ذلك بعث إلينا بتقرير يشرح فيه الاسباب التي جعلت أنه لم يتم التوصل لحد الساعة الى نتيجة، لانه ما وقعش الاتفاق على مسطرة، جديدة مخالفة لما يجري به العمل ووقعت اتصالات وجاء اقتراح بحضور السيد أظن السيد وزير الاقتصاد والمالية يهدف الى تشكيل لجنة مختلطة مكونة من كل الفرقاء، ونعني بالفرقاء الفرق البرلمانية، ممثلين عن وزارة المالية، الامانة العامة للحكومة للتفكير في حل هذا الاشكال القانوني، وقد أعيد طرح هذا الموضوع أثناء التصويت على مشروع ميزانية مجلس المستشارين ووقع نقاش حول هذه المسألة فلهذا ربما السيد الوزير يعطينا ايضاحات أنه بطبيعة الحال شارك في هذه العملية، تفضلوا آسيدي.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

الايضاحات ديال السيد رئيس اللجنة هو ما وصلتم إليه الآن من عند السيد رئيس اللجنة، لحد الآن طريقة التصويت احنا نعتبرها مستندة على المواد 36و37و38و39 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وهي اللي مشينا عليها، ولكن النقاش اللي كان في السنة الفارطة واللي كان داخل اللجنة جعلنا في آخر الامر أننا نتفق جميعا بأنه إذا تفضلتم نجمع هذه اللجنة المشتركة مباشرة في الاسبوع القادم ويكون حاضر فيها الكتابة العامة للحكومة... آه، الامانة العامة للحكومة وزارة الاقتصاد الوطني وممثلي الفرقاء، ماعندنا أي اعتراض، بل بالعكس.

**السيد الرئيس :**

أظن بأن هذا الحل يعني الذي وقع عليه الاتفاق في الحقيقة وتحديد الموعد خلال الاسبوع المقبل بحول الله، أظن بأن هذه المسائل يمكن أن تحظى برضى المجلس ، الكلمة للمستشار السيد احمد القادري.

**السيد المستشار احمد القادري :**

السيد الرئيس،

أعتقد بأنه المادة 36 التي تطرح هذه الاشكالية في نظرنا تيمكن لنا نوجدو لها حل قانوني اللي هو غادي يمكن نطبقوه الآن وسيجدع ما بين الحسنيين أي محافظة على روح القانون التنظيمي وكذلك على ربح وقت المجلس الآن، لانه مطروحة إشكالية خصنا نبث فيها الآن، أعتقد الفصل 36 تيمكن لنا ندير فيه حل بسيط قانوني موجود في النظام الداخلي نتاعنا هو تنطلبو تجزيئ ديال التصويت في المادة 36، فيما يتعلق بالمداخيل اللي هي تنصوتو عليها في الجزء الأول يقع عليها التصويت، الجزء الثاني الذي لا يتعلق بالمداخيل ويتعلق بالميزانيات الفرعية أو بالميزانيات الملحقة يبقى الى أن يقع التصويت عليه في الجزء الثاني فنبدأ تجزئة التصويت على هذه المادة هو مبدأ قانوني وتيحل هذه الاشكالية التي في نظرنا لا تحتاج لا إلى اجتماع نتاع الامانة العامة للحكومة ولا الى غير ذلك، شكرا.

**السيد الرئيس :**

اذن خلاصة القول نحتفظ الآن بالطرقة القديمة ريثما تصل اللجنة المشتركة الى حل نهائي....آه، المجلس يوافق؟... على بركة الله.

.. لا سنجزئ سنصوت على المادة 36 الجدول «أ» المتعلق بالمداخيل، هو الذي سنصوت عليه ومن بعد ننتقل الى المادة 37 وكاين تعديل تقدمتم به، وكذلك الامر بالنسبة للمادة 38، مع التعديل... آه، تفضلوا آ...

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

أنا لا أرى مانعا لكن هناك إشكال في الجدول اللي كاين في المادة 36، هذه المبالغ ديال المصاريف مجزأة، المبلغ الاجمالي ماتنشوف حتى مانع منه في إطار التوازن، ها المبلغ جدول «أ» اشنو اعطانا كمداخيل 74 مليار، ها المبلغ ديال التكاليف الاجمالية 79 مليار، العجز 4 مليار و767 ماكاين مشكل، ولكن التكاليف مجزأة، وهذا التجزيئ هو موضوع المواد اللي غادي تجي من بعد 45-44-43-42-41 معناه إذا صوتنا على المادة 39 والجدول اللي معها كنصوتو على جميع الأرقام، فأنا مع اقتراحكم إذا كان هناك اجتماع سيتم ما بين الاطراف كلها، أنا لا أرى مانعا نؤجل التصويت حتى يتم لقاء هذه اللجينة وتحسم في الموضوع ونرجع....

**السيد الرئيس :**

السيد المستشار، الفكرة وهي نمشيو بالطريقة القديمة، نصوت على المادة على الجدول «أ» في الجزء المتعلق بالمداخيل- ياك آسيدي- ومن بعد المادة 37، 38 ونقف 39و40 نخليوهم الى ما بعد، واش متفقين راه هذه هي الطريقة القديمة؟ بغينا الجميع يكون مقتنع - ياك آسيدي- على بركة الله.

إذن أعرض المادة 36 صوتنا عليها؟ المادة 36 لم يرد بشأنها تعديل أعرضها على المجلس.

- الموافقون: بالإجماع

....وشوفوا... وتبعوا آ الاخوان

اعرض المادة 36

- الموافقون: نفس العدد

- المعارضون: نفس العدد

- الممتنعون:1

صادق المجلس على المادة 36 ب 56 مقابل 23 وامتناع مستشار

اعرض الجدول «أ» كما ورد...

في الشطر المتعلق بالمداخيل... اقول اعرض الجدول «أ» الشطر المتعلق بالمداخيل.

- الموافقون : نفس العدد

- المعارضون : نفس العدد

- الممتنعون : نفس العدد

صادق المجلس

المادة 37 هنالك تعديل ولكن سبق لكم تقديمه، اذن نعطي الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

الحكومة غير متفقة على هذين التعديلين اللي في 37و38 **أولا** لأن **الاذن** الممنوح في المادة 37 المتعلق بالقروض الخارجية والمادة 38 **المتعلق** بالقروض الداخلية يستمد مصدره من القانون التنظيمي لقانون **المالية** خصوصا في المادة 11-1و27.

**ثانيا** بما أن الاذن الوارد في المادتين 37و38 من قانون المالية هو **إذن داخلي** في الاطار العام (وتنسطر على الاطار العام) الذي تعطيه **قوانين المالية** لارتباط له مع الفصل 45 من الدستور، فإن التدابير **التي** تباشرها الحكومة في إطار المادتين المذكورتين تبقى من **اختصاص** المجال التنظيمي، لهذه الاعتبارات الحكومة لا تتفق مع هذا **التعديلين**.

**السيد الرئيس :**

**شكرا** للسيد الوزير، هل يمكن طرح التعديل؟ الكلمة للمستشار **السيد** عبد السلام بروال.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

**نحن** في المعارضة لم نفهم، الحكومة تطلب منا الاذن، ماشي احنا **اللي كنعطيوه**، هي اللي كتقول لك آودي آذنوا لي نقترض من الداخل **واذنوا لي** نقترض من الخارج، كنقول لها ماكاين مشكل هاك الاذن، **اشنو كنطلبو**؟ غير منين تكمل في القانون المالي المقبل تجيب لنا آسيدي **ذاك** المرسوم ونصادق لها عليه، وكنصادقو، واحنا كنشوف في الجريدة **الرسمية** هاهو عندي واش ما لا... واش ماعندهاشاي الثقة فينا احنا؟ **احنا** اللي كنعطيوها الاذن، أو إذا كان اختصاصها محض لماذا تطلب **الاذن** من القانون المالي؟ إذا كان القانون التنظيمي اللي كيعطيها هذا **الاذن لا** داعي،للتنصيص عليه هنا بصراحة أنا لم أفهم، إذا كان إذن **عادي** يدخل في إطار القانون التنظيمي لا داعي باش نطلب كل خطرة **ماعندو لاش** يكون هنايا، ولكن إذا كان ضروري التنصيص عليه في كل **حالة** لابد في «le retour» خصها تجيب لنا المرسوم ونصادق لها عليه، **ومسبقا** نحن نقلول لها علنا المعارضة تصادق على هذا المرسوم غير **جيبوه لنا** في السنة المقبلة، ولكن اضمنوا لنا البقاء.

**السيد الرئيس :**

**شكرا** للسيد المستشار،يمكن عرض التعديل على المجلس.

ـ الموافقون : **23**

ـ المعارضون:**56**

ـ الممتنعون:**1**

رفض التعديل

اعرض المادة **37** كما صادقت عليها اللجنة

ـ الموافقون: نفس العدد

ـ المعارضون: نفس العدد

ـ الممتنعون : **1**

صادق المجلس على المادة **37**

المادة **38** سبق لصاحب أو أصحاب التعديل أن تقدموا بها. السيد الوزير....آه، جاوب...إذن اعرض التعديل على المجلس

ـ الموافقون : **23**

ـ المعارضون : **56**

ـ الممتنعون:**1**

رفض التعديل

اعرض المادة **38** على المجلس

ـ الموافقون : نفس العدد

ـ المعارضون : نفس العدد

الممتنعون: نفس العدد

صادق المجلس على المادة**38**

اعرض الباب الثاني من القسم الأول للتصويت

ـ الموافقون : **56**

ـ المعارضون : **23**

ـ الممتنعون : **1**

صادق المجلس على الباب الثاني من القسم الأول

اعرض القسم الأول برمته للتصويت

ـ الموافقون : **56**

ـ المعارضون : 23

ـ الممتنعون : 1

صادق المجلس على القسم الأول برمته.

ونكون بذلك قد أنهينا التصويت على المداخيل وننتقل الى بعض الميزانيات الفرعية التي صادقت عليها اللجان بالاجماع.

في البداية مشاريع الميزانيات الفرعية، ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي، هنالك فصلان 1-1و1-2، يعني فصلين من الجدول «ب» المتعلق بنفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة علي الفترة الممتدة من فاتح يونيو الى 31 دجنبر وهنالك تصويت آخر يتعلق بالفصل 1-2-2-0-2 من الجدول «ج»، المتعلق بنفقات الاستثمار.

المجلس يوافق بالاجماع على مختلف هذه الفصول.

هنالك كذلك ميزانية أخرى حظيت بالاجماع على مستوى اللجنة وهي ميزانية إدارة الدفاع الوطني، في البداية نعرض للتصويت الفصلين، 2 فصول، من الجدول «ب» المتعلق بنفقات التسيير وهنالك فصل يتعلق... من الجدول (ج) يتعلق بنفقات الاستثمار.

اعتقد بأن المجلس يوافق بالاجماع على مختلف هذه الفصول.

**ثالثا** هنالك مشروع ميزانية مجلس النواب، فصلين من الجدول «ب» المتعلق بنفقات التسيير في الميزانية العامة.

ـ الموافقون : بالاجماع

**رابعا** : ميزانية مجلس المستشارين، هنالك فصول، تتعلق بالتسيير وفصل يتعلق بالاستثمار.

ـ الموافقون : بالإجماع.

حضرات السادة،

أصلب منكم أن لا نغادر القاعة لنشرع فورا في مناقشة الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والدفاع والمناطق المحتلة، الدفاع يعني راه وقع التصويت ولكن الآن المناقشة وهنالك لائحة ثم نناقش الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان، حقيقة سيكون نوع من الارهاق، ولكن علينا – حضرات الاخوة– أن نلتزم بالبرنامج وبهذه الكيفية يمكننا مواصلة العمل في بداية الاسبوع بكيفية مريحة، لا يوم الاثنين، ولا يوم الثلاثاء، لانهاء العمل بحلول الله يوم الاربعاء على الساعة الثانية، زوالا، فشيء من الصبر والامور ان شاء الله ستمر في أحسن الظروف.

في البداية دراسة مشاريع ميزانيات لجنة الخارجية، أعطي الكلمة لمقرر اللجنة، للأخ مقرر اللجنة، إذن التقرير وزع على السادة المستشارين ويمكن فتح اللائحة التجمع ماكاين تدخل، الحركة الديمقراطية الاجتماعية المستشار الحاج الطاهري، غير موجود بالقاعة.

الفريق الديمقراطي المستشار محمد السلامي، تفضلوا آسيدي.

وارجو من جميع السادة المتدخلين الإلتزام بالحصة المخصصة لفرقهم، تفضلوا آ الاستاذ

حضرات الإخوة،

أذكر بأنه وقع الاتفاق منذ البداية على التصويت بنفس العدد أو الاعداد 23-56 وامتناع مستشار، أصوات من القاعة السي عبد الحق....سنوفق أتوجه الى السادة المستشارين أن يواظبوا بالحضور، ولكن إلتزمنا منذ البداية بالتصويت بنفس العدد...

طيب، شوف، كاين حل آخر، الله يجازيكم، أنتظر آ السي الانصاي، نخليو التصويت هو الاخير... الاخ الانصاري تفضلوا.

**السيد المستشارمحمد الانصاري :**

السيد الرئيس،

لقد سبق الاتفاق أولا على عدد معين بالنسبة للتصويتات السابقة، والآن إما نسير في نفس النهج أو نترك التصويتات جميعا، الميزانيات الفرعية الى الآخر أو إلى جلسة لا حقة شكرا.

**السيد الرئيس :**

الاخوة، الله يجازيكم عملية التصويت مهمة، فإما الاتفاق أو نؤجل الله يجازيكم نأجل التصويتات الى يوم الأربعاء.

السي.... شوف واش حاسب اشحال كاين من المعارضة راه كاين غياب في جميع الصفوف.تفضل آ السي.

**السيد المستشار ابريكا الزروالي :**

السيد الرئيس،

أنا ما اعرفت علاش هذه السرعة اللي خصنا دابا في 11 ديال الليل نبداو نقراو الميزانيات كل واحد عنده 20 دقيقة باش يقرا تم ونبدوا نصوت عليه بالسبعة ديال الناس، نقراو على الكراسي. أنا ما اعرفت علاش هذه الاشياء؟ هذه حقيقة خصنا ندرس هذه الميزانيات أمام الوزراء ونسمع الجواب ونصوت بواحد العدد اللي تكون هذه الصالة مليانة بالناس، علاش هذه؟ الزربة هذه احناماشفنا والو، لذلك احنا حقيقة إذا كان غادي تمشي على هذه الصفة سنتنازل عن التدخل في هذه الميزانيات كلها.

**السيد الرئيس :**

ثلاثة نقط :

**أولا :** أتوجه الى جميع السادة المستشارين بالمواظبة على الحضور.

**ثانيا:** سأطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات ملاحظتكم في محلها- حضور السادة الوزراء لتتبع المناقشة.

**ثالثا :** أرجوكم بما أننا نريد أن يكون التصويت على كل ميزانية، ميزانية سنرجع الى التقاليد القديمة نؤجل التصويت الي يوم الأربعاء، ولكن الحضور في نفس الوقت نسعى الى ضمانه لاحضور السادة الوزراء ولا المستشارين... متفقين آ الاخوان.

**السي عبد السلامالسيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

وضعنا برنامجا واتفقنا عليه، وضعناه في الإطار العادي الكلاسيكي، مشروع قانون يقدم لمجلس النواب، يحال على مجلس المستشارين، يدرسه، يتقدم بتعديلات يقبل البعض منها ثم يحال على مجلس النواب الى غير ذلك.

اليوم السيد الرئيس، كاين تجديد، الحكومة رفضت التعديلات معناه ستبقى لنا 11 يوم زائدة، ذاك الهاجس ديال التوزيع الزمني لم يبق الآن إذا صوتنا عليه يوم الاربعاء، الاربعاء اشحال غادي يكون في الشهر 14، من 14 حتى 30 يونيو 16 يوم متبقية وبالتالي الهاجس الزمني ما بقى لنا شاي.

لذلك- السيد الرئيس- لماذا لا نعيد النظر في البرنامج عوض هذه الجلسات المراطونية واحد يخطب على واحد غير بوحدو خصوصا وأن العديد من السادة الوزراء لا تتاح لنا الفرصة لمجالستهم ولمساءلتهم ولا لعرض قضايانا عليهم الا في هذا القانون المالي هذا، غدا نديروه عادي يوم الثلاثاء في الصباح أتساءل لماذا خاوية؟ خاوية علاش؟... «نعم» خاوية، يوم الثلاثاء عوض اجتماع الفرق نديرو جلسة عمومية وإذا لم نكمل يوم الاربعاء لماذا الاثنين الآخر؟ حتى واحد ماكيمنعنا، لماذا هذه العجالة والوقت عندنا وممكين فيه وحتى واحد مسألة خطابية لا أقل ولا أكثر، التصويت تم فقط غير الخطاب، خليونا آعباد الله مع السادة الوزراء- فالسيد الرئيس- صراحة ما عرفتش.

**السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار. الاسراع ماجاي شاي من الحكومة ماجاي شاي من وزير المالية، جاي منا، احنا في المكتب قلنا آودي هذه الدورة ماخصنا شاي نقتصرو غير على القانون المالي، خصنا نتفرغ لدراسة المشاريع.

دردشة في القاعة.

استمعنا إليكم بإمعان، أرجوكم غير هذا الصباح، توصلنا من الحكومة ب3 مشاريع وتوصلنا بمقترح قانون وعندنا مدونة الشغل وعندنا وعندنا... هذه الدورة قناعة منا ماخصها شاي تكون غير دورة ديال الميزانية، خصنا إذا أمكن جميع النصوص التي بين أيدينا ننهي دراستها. شهادة لله وزير المالية قال لي إذا ما قدرنا شاي نكملوا قبل العيد نكمل من بعد العيد، هذا الشي اللي كتقولوه، ولكن احنا في المكتب اتفقنا وندوة الرؤساء وافقت عليه- وستكون سابقة إذا ندوة الرؤساء تضع برنامج وبسهولة نغيره، أرجوكم سنواصل المناقشة ولكن التصويت هذا حل وسط سنؤجله الى صبيحة يوم الغد، أنا شخصيا سأكون موجود في التاسعة قبل اعطاء انطلاقة لميزانية وزارة الفلاحة والاقتصاد، سنقوم بعملية التصويتالله يجازيكم اجلسوا حتى هذا الحل الوسط لم يرقكم، لا، انتظروا... بغيتو التصويت اليوم، اشحال كاين، احسبوا... احسبوا اشحال كاين، خذ الميكرو الله يجازيك.

**السيد المستشار ابريكا الزروالي :**

متنازلين، محترمين قراركم ولكن نحن لسنا على استعداد باش نتكلم مع الكراسي، احنا بغينا باش نناقش هنا والمجلس يكون مليئ، ويكون التصويت على الميزانيات بأكبر من هذا العدد هذا، هذاك الشي اللي كنا نتديره 54و23و24 راه غير كلام جميع الناس اللي سمعت ذاك

الشي راه مشات في حالاتها، كل واحد مشى بحالو، واحنا جالسين هنا يا باش.

**السيد الرئيس :**

ماهو اقتراحكم.

**السيد المستشار:**

اقتراحنا هو أن غدا نبدأ في الميزانيات الفرعية ونعمل النهار كله وحتى لهذا الوقت عاود ليلة الغد، حتى نكمل.

**السيد الرئيس :**

مارأيكم يا الاخوان،ولكن لا تغادروا القاعة، الديمقراطية هي حوار نسمع الى السي رحو الهيلع.

**السيد المستشار رحو الهيلع :**

السيد الرئيس،

بالفعل هو المكتب هو اللي صاحب البرنامج، ندوة الرؤساء فعلا وافقت عليه، ولكن المرونة تبقى مفتوحة تيظهر لي بلا ما نقولو ستكون سابقة أو غير سابقة، أنا شخصيا لم أر لماذا لا نعمل الثلاثاء في الصباح، استثنائيا الفرق تيمكن لها تجتمع الثلاثاء آخر فكلام السيد مولاي عبد السلام بالنسبة للثلاثاء أنا أحبذه باش نعمل الثلاثاء صباحا، وشكرا.

**السيد الرئيس :**

غير متفق مع السي رحو الهيلع،... تفضل.... الكلمة للسيد رحال الزكراوي.

**السيد المستشار رحال الزكراوي :**

السيد الرئيس،

نعمل الثلاثاء صباحا ولكن في ندوة الرؤساء آ السيد الرئيس راه شوف البرنامج اللي قدامك، اتفقنا بأن التصويت سيكون يقوم الأربعاء صباحا، في كل الحالات يمكن اليوم نحبسو نظرا للإرهاق ونعمل يوم الثلاثاء في الصباح، ولكن التصويت على كل حال اتفقنا عليه في ندوة الرؤساء باقتراح من المكتب باش يكون يوم الأربعاء صباحا.

**السيد الرئيس :**

متفق... طيب، انتظر... الاخ الانصاري طالبين الكلمة.

**السيد المستشارمحمد الانصاري :**

غير إذا سمحتم- السيد الرئيس- كلام العقلاء تصان عن العبث، كاين النظام الداخلي يحكم بين مكونات هذا المجلس وبالتالي كاين مكتب والمكتب فيه كل فريق عنده ممثله وطرح البرنامج بحضور ممثل الحكومة وكانت مناقشة مستفيضة واتفقتم على واحد البرنامج محدد وعرض على ندوة الرؤساء وكل واحد شارك في المناقشة ودلى بدلوه وفي الاخير وحصل الاتفاق على واحد البرنامج محدد، الآن الخلاف حاصل حول ماذا؟ حول هل نصوت الآن أم لا نصوت؟ أما فيما يخص القضية ديال البرنامج فأعتقد انهم باغيين يحترموا كما قلتم السيد الرئيس لازالت لدينا مشاريع في الرفوق تنتظر، ولجنة العدل لوحدها عندها 4 مشاريع قوانين لازالت عالقة، كما أن هناك مقترحات وهي تطاردنا من الناحية الزمنية والكل راه عارفها، وبالتالي اللي يجازيكم بخير خصنا نبقى محترمين الجدولة اللي درتوها، وشكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا، السي عمر بومقص... وغادي، راه احنا... راه وقع التوافق في النهاية.

**السيد المستشار عمر بومقص :**

على كل حال في نفس الروح اللي تدخلتم بها أنه كاين واحد مجموعة ديال الامور اللي اتفقنا عليها وكيخصنا نحترمها ولكن المشكل اللي مطروح الان، واللي كنستغرب له هو أنه لما كنا كنتذاكرو على هذه المناقشة ديال الميزانيات القطاعية، كانت تطرحت فكرة على أنه مادام كان نقاش على مستوى اللجان مع السادة الوزراء وطرحت المشاكل بكل جزئيتها وتفاصيلها واش ماشي يكون من الاحسن على أنه هذه المداخلة تركز، لانه في الحقيقة ما نريد أن نبلغه.. بلغناه للسادة الوزراء والنقاش كان على... فيما يتعلق بجميع القطاعات، فالآن نقترح اقتراح ولكن لا نقدر على تنفيذه، فالآن اللي مطروح وهو واش هذا النقاش على مستوى الميزانيات الفرعية غادي نخليوه بالشكل اللي كان لانه هذا الشي نناقشه الآن غادي يتطرح وغادي يتطرح حتى يوم الثلاثاء، فاللي مطروح على أنه نعاودو نركز إذا كان شي أمور اللي هي أساسية

خصها تتقال، تقال ولكن باش نعاودو نديرو التكرار باش يتعمل في اللجان فهذا اللي كنعتقد أنه ماشي ضروري. وشكرا.

**السيد الرئيس :**

شكرا. الله يجازيكم نجزئ المسائل باش نتغلب عليها :

النقطة **الاولى** غادي نترك التصويتات الى آخر يوم وهو يوم الاربعاء.

**ثانيا**، حقيقة اليوم كان مثقل بالمواد وربما يعني العياء وصل لواحد الدرجة، نقترح عليكم واحد الحل وسط أعطينا شوف السيد رأفة بالسيد المستشار اللي في المنصة أرجوكم خليونا نعطيو التدخلات ديال الخارجية ونترك الى الغد التدخلات المتعلقة بالعدل والتشريع حل وسط، هذا اقتراح أقدمه للمجلس.

طيب، الاخ المستشار معذرة الاخ ... معذرة، يعني الاقتراح اللي جئت به لم يحظ بالاجماع تنطلب لكي نؤجل التدخلات الى يوم الغد.

شوف، آ الاخوان، الله يجازيكم أطلب منكم باش الجلسة ستنطلق في تمام الساعة التاسعة، الاخ بغيتو تقولو شي حاجة، تفضلوا.

**السيد المستشار ادريس بوجوالة :**

السيد الرئيس،

ربما احنا الاعضاء ديال لجنة العدل والتشريع عندنا برنامج، وبرنامج مملوء بالنسبة ليوم الغد لا في الصباح ولا في المساء، والاعضاء اللي غادي يتدخلوا بالنسبة للجنة العدل والتشريع كلهم ينتمون الى اللجنة، فكيف يعقل أننا نحضر في الجلسة العامة وغادي نحضر داخل لجنة العدل، هذا مجرد تنبيه.

**السيد الرئيس :**

أرجوك، دائما السبقية للجلسة العلنية. تفضل آ السي.

**السيد المستشارعبد الرحمن أوشن :**

شكرا السيد الرئيس،

غير اللي بغيت نقول آ الاخوان راه المسألة اللي تطرحت علينا الآن حتى وإن أجلنا الى الغد راه غادي نوقع في نفس المشكل لان البرمجة- غير إذا سمحتم آ الاخوان، راه أنا عندي، حتى أنا مرهق وحتى أنا من الصباح وأنا جالس هنا - ولكن كنقول أن البرمجة اللي تدارت راعت جميع الظروف وعلى أن هذا الشي اللي تقرر ديال باش نعمل اليوم حتى إلى آخر ساعة فقط لأنه كاين ضغط زمني على الغد، راه غدا سنتواجد في نفس الوضعية، إذا كنا نفكر أننا غادي سننهي يوم الاربعاء راه يستحيل أنه إذا أجلنا اليوم سننهي يوم الأربعاء، هذه غير باش نعرف آ السيد الرئيس، لأنه لا يمكن لنا على أي حساب ماذا؟ ولهذا فجلسات اليوم سترجأ الى الغد صباحا وديالت غدا صباحا سترجع الى المساء ثم واحد الحاجة أخرى- السيد الرئيس- أريد أن أنبه لها، إذا كان هاذ الشي تبرمج على مستوى رؤساء الفرق وتبرمج على مستوى المكتب وغادي نجيو في آخر لحظة ونحيدوه اسمح لي راه كيبقى عاودثاني كما قال الاستاذ الانصاري، راه كنوليو كل مرة يمكن نجيو باقتراح جديد والسلام، ولهذا أنا أتمسك أنه خاص تتواصل وخاصة وأنه السيد الوزير موجود والاخوان اللي عندهم معه المناقشة ديال الخارجية موجودين لماذا راه هذا الشي غادي نوجدوه غدا، راه ماغادي شاي يكون أكثر من هذا العدد، بالتأكيد هذه هي الملاحظة السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

تفضل الاخ المالكي.

**السيد المستشارأحمد المالكي :**

دردشة وأصوات في القاعة.

السيد الرئيس،

إذا بقينا هنايا فسنبقى واحد الساعة أو ساعتين على أقصى حد غادي نعوضه يوم الثلاثاء في الصباح من 9 الى 11 أو هذا في الصباح ناخذ هذه الساعتين...

**السيد الرئيس :**

طيب، شوف آسيدي، الله يجازيكم فوضوا الامر للرئاسة إذا أخطأت عندها أجر وإذا أصابت غادي يكون عندها أجران، سنلتزم بالبرنامج ديالنا وستتعاون معنا الفرق راه صبيحة الثلاثاء تركناها للفرق، الفرق يمكن لها تقلص الاجتماع الى ساعة، عندنا وسائل فكرنا فيها راه احنا سننهي بكيفية مريحة الاشكالية اللي كاينة وهي أن الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني موجود من البداية .

يمكن لنا أن نستمع للميزانية المتعلقة بالدفاع والخارجية؟..... تفضل آ السي

**السيد المستشار عبد الحق التازي :**

شكرا الاخ الرئيس،

إخواني،

أعتقد أننا اتفقنا في المكتب واتفقنا في ندوة الرؤساء على واحد البرنامج وهو نبدأ اليوم بالميزانيات الفرعية ولذلك لا داعي لنغير البرنامج، الاخوان الوزراء موجودين، الناس اللي غادي يتكلموا في القطاعات موجودين، نبدأ واتفقنا الآن جميعا بالاجماع على أنه التصويت غادي يكون حتى ليوم الاربعاء، آسيدي نبدأ وخليو النهار الثلاثاء في الصباح للفرق الله يجازيكم بخير. شكرا.

**السيد الرئيس :**

مولاي عبد السلام.

**السيد المستشار عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

..... المعارضة تتقدم بطلب رسمي وتلتمس من جميع كافة السادة المستشارين الحاضرين أن نؤجل اجتماعنا اليوم الى الغد في الصباح على أساس أن تعوض هاته الساعتين يوم الثلاثاء وتلتزم بأن نتم تصويت الميزانية يوم الاربعاء. فهذا طلب نقدمه رسمي.

**السيد الرئيس :**

صافي آ الاخوان، الله يجازيكم.....

لم ترفع الجلسة بعد، أرجوكم اعتماد هذا الاقتراح وسنتعاون ابتداءا من الغد، ربما نخليو الوقت الكافي للفرق، غير في تمام الساعة التاسعة ستنطلق الجلسة أولا ميزانية الدفاع الوطني والخارجية.

**ثانيا**: الميزانيات المتعلقة بلجنة العدل والتشريع/ الفلاحة- والميزانيات المتعلقة بالاقتصاد هذا هو برنامج يوم الغد إن شاء الله نسأل الله التوفيق، وشكرا لكم.

إيوه راه أنا وقفت الجلسة آ السي عمر... يا الله.

**السيد المستشار عمر الإدريسي :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

إخواني الوزراء،

قبل قليل شي واحد من الاخوان، السيد رئيس لجنة العدل قال على أنه لجنة العدل ستجتمع غدا لان عندها واحد المجموعة من المشاريع، أظن على أنه في هذا المجال ما بقى شاي اجتماع اللجنة، لجنة العدل لان الاشغال ديال الجلسة العامة تعتبر هي بالدرجة الأولى. شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس :**

أطلب من الاخ الانصاري، التحق عفاك بمكتبي باش غادي نتذاكر في هذه المسألة. شكرا آ الاخوان.

*رفعت الجلسة.*